



بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الكريم الخلاق الذي حدث على النكاح وكره الطلاق وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أذعرها إلى يوم التلاق وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله المخصوص بكارم الاخلاق (وبعد) فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى عبد المعطي بن سالم بن عمر الشبلي السعدي لاؤى سألتني بعض الاخوان لا أدخل الله منهم الزمان والمكان وطامني وإياهم بمجزيلا احسان أن أخلص بعض مسائل وفروع فقهية تتعلق بالطلاق وغيره معزوة في نقلاها لقائلها إلى مذهب الامام الاعظم سيدى محمد بن ادريس الشافعي نفعنا الله به وبعلمه ليسهل بذلك الكشف والاشباع للبتة لدى هذا الاحتياج اليه فأجبتة راجيا من الله الثواب وجعلتها مرتبة على أربعة عشر بابا (الباب الاول) في التعاليق (الباب الثاني) في تعدد الطلاق وتنجيزه والاخبار عنه والتوكيل فيه (الباب الثالث) في الخلع (الباب الرابع) في التوكيل وعدمه (الباب الخامس)

في المشيئة وقبولها وعددها (الباب السادس) في الطلاق المرتب على البراءة
 (الباب السابع) فيما تقبل فيه النية وما لا تقبل فيه وما يدين فيه ولغو اليمين
 (الباب الثامن) في الشك في الطلاق (الباب التاسع) في الكفائات (الباب
 العاشر) في اسقاط التحليل وعدده (الباب الحادي عشر) في الأيمان
 (الباب الثاني عشر) في النذر (الباب الثالث عشر) في النفقات (الباب
 الرابع عشر) في العدة فأجبت به إلى ذلك طابا من الله أن يعينني على مقصوده وإن
 ينفعني وإياه بذلك من كرمه وجوده وجهته من فتاوى الشهاب الرملي والشمس
 الرملي والاشباه والنظائر للاستنوي وخواشي الزياي وخواشي ابن قاسم وخواشي
 شيخنا الشيرازي وشرح الاسلام والخطيب والاحرار ابن حجر وخواشي القليوبي
 على الجلال المحلى وشرح المنهاج للشمس الرملي والعياب والروضة وفتاوى شيخ
 الاسلام زكريا وهيبته ترغيب المشتاق في أحكام مسائل الطلاق أسأل الله أن
 يتفعل به كما تفعل بأصوله أنه جواد كريم رؤوف رحيم

(الباب الأول في تعليق الطلاق بالصفة أو الشرط)

(سئل) الشيخ الرملي الكبير عما لو قال لزوجه ان دخلت الدار أنت طالق يحذف
 الفاعل هو تنجز أو تعليق (فأجاب) بأنه تعليق لا يقع به طلاق الا بوجود الصفة
 وظاهر أنه لو قال أردت التنجيز عمل به (وسئل) أيضا عن حلف بالطلاق أو بالله
 اي طأ ن زوجه هذه الآية لنخرج في الحال فوجد الفجر طالعاهل يحنت (فأجاب)
 بأنه لا يحنت أحجزه (وسئل) أيضا عن شخص كرر قوله ان دخلت الدار فأنت
 طالق هل يتعد الطلاق (فأجاب) بأنه لا يتعد الطلاق الا ان نوى الاستئناف
 ولو طال فصل وتعد مجلس (وسئل) أيضا عن حلف بالطلاق لا بيا كل اقلان
 طعاما فاعدى المحلوف عليه له طعاما أو اضافه به فأكله هل يحنت أم لا لقول الاصحاب
 بأن الضيف يملكه عند وضعه في فاه أو عند الاذراء إلى الرابع لأنه أكل ماله
 (فأجاب) بأنه لا يحنت بأكل المذكور ماله اياه قبل ابتلاعه فهو أكل طعامه
 لا طعام المحلوف عليه ولان الأيمان تبني على الالفاظ دون المقصود (وسئل) أيضا
 عما لو حلف ان لا تقوم في هذا الوقت ولم ينو شيئا فتأخرت خمس درج ثم قامت هل
 يقع أم لا (فأجاب) بأنه لا يقع الطلاق عليه لان قيامه لم يوجد في الوقت المشار

اليه عند حلفه (وسئل) أيضا عن شخص عاق طلاق زوجته ثلاثا باراقة خمر عليه ثم
أكرهه شخص على شرب هذه الخمر وأراقها عليه فهل يباح له شربها أولا فأجاب بأنه
يباح له شربها دفعا لضرره بتطليق زوجته كما ذكر (وسئل) أيضا عن حلف بالله
أو بالطلاق أنه لا يكاه في هذا اليوم ولا في هذا الشهر ولا في هذه السنة فكاه في
اليوم الذي حلف عليه وكان من تلك السنة إذا كراها ما هل يقع عليه الطلاق الثلاث
في الحلف به وتلزمه ثلاث كفارات في الحلف بالله تعالى لأنه عطفه باللام المقترنة
اتعدد اليمين أم لا (فأجاب) بأنه يقع عليه ثلاث طاقات لوجود الثلاث صفات ويلزمه
ثلاث كفارات (وسئل) أيضا عن حلف طلاق زوجته بدخولها مكانا معينة فدخلت
وادعت نسيانها أو جهلها أو كراهها هل يقبل قولها في نسيانها من غير بينة فلا يقع
به طلاق أم لا بد من البينة (فأجاب) بأنه يقبل قولها في نسيانها من غير بينة بل
لا يتصور شهادتها به ادلاطلا على علمه ويقبل قولها أيضا في جهلها بالمكان المحلوف
عليه إذا لم يعلم علمها به ولا يقبل قولها في كونها مكرهة على دخولها إلا بقرينة ومحل
ذلك ما لم يكذبها الزوج في دعواها والاطلقت في الأحوال الثلاثة مؤاخذه له بإقراره
(وسئل) أيضا عن شخص حلف بالطلاق على شخص أنه يأكل هذه القطعة اللحم
فقال أنا شبعان وسا كلها فتركه فأخذت وودعت فهل يقع عليه الطلاق أم لا
(فأجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق إن فقدت قبل تمكن المحلوف عليه من أكلها
(وسئل) أيضا عن قال لزوجته يوم يموت ولدي تمكونين طالة ثلاثا فمات بالليل
فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق المذكور إلا إذا
أراد باليوم الوقت فيقع لأنه تجوز به عنه (مسئلة) حلف على زوجته أنها لا تدخل
الدار فستت من السطح ظانة أن هذا ليس بدخولا لا حنث لأن هذا جهل بالمحلوف
عليه لا جهل بالحكم قاله شيخنا الشيرازي (وسئل) الرهلي الكبير أيضا عن
شخص حلف بالطلاق أنه ما يطعم إلى بيت فلان فطعم من بيت مجوار ذلك البيت ونزل
من سطح البيت المحلوف عليه فهل يقع عليه الطلاق (فأجاب) بأنه إن احتسج
بعدم انتهائه صعد إلى ذلك البيت ليصعد سطح البيت المحلوف عليه حنث لأنه طاع
حينئذ إلى ذلك البيت والافلا حنث (وسئل) أيضا عن قال ان وضعت فلانة وهي
على عصي فهي طالق ثلاثا ثم طاعة هارجعها ثم وضعت فهل له ردها (فأجاب) بأن

له تجديد نكاح مطلقته المذكورة لعدم وقوع الطلاق المعلق بوضعها (مسئلة)
 حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسكن مع أخيه مادامت زوجته أخيه على عصمة فهل
 إذا طلقها رجعي أو راجع في العدة وسكن معه يقع عليه الطلاق أم لا لاختلال
 عصمة (أجاب) بعض مشايخنا بأنه إذا ساكنه في الطلاق الرجعي بحيث ما لم يظن
 فلك العصمة بذلك فلا حنث حينئذ لكن الإيمان بعدة باقية فلا يستدام السكنى حنث
 (وسئل) أيضا الرمي عن شخص طالق زوجته طلاقا رجعيًا ثم طلب منها طلاقا
 فقال لها إن لم تعطها في فانت طالق وكرره ثلاثا فهل يقع عليه ثلاث طلاقات أو طلاقه
 رجعية (أجاب) بأنه متى أطلق الحالف مطلقته المذكورة وقع عليه طلاقه رجعية
 (وسئل) أيضا عن شخص تشاجر مع زوجته فقال على الطلاق الثلاث ما أنا
 ساكن في بلد تلك هذه إن لم تكن السنة كانت الأخرى فهل يحنث بسكناه في البلد
 السنة الأولى (أجاب) بأنه لا يحنث بسكناه في البلد السنة الأولى (مسئلة) قال لها
 إن ذهبت إلى أدلك في حزن أو فرح فأنت طالق فذهبت إلى أهلها فإن أراد هيئة
 الاجتماع في الفرح أو الحزن وقع عليه الطلاق دون أيام التهنئة والتسليمية ما لم
 يرد منها هما فأنه يحنث هما وانظر ما لو أطاف (وسئل) الرمي عن قال لزوجته
 إن دلت دار جاري فلان فأنت طالق ثلاثا ثم أراد ضربها فخرجت ودخلت تلك الدار
 خوفا منه فهل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) بأنه يقع عليه الطلاق بدخولها
 إن لم يتعين طريقة المصاهرة من ضربها والالم يقع عليه طلاقا لكونها مكرهة حينئذ
 (وسئل) أيضا عن شخص اشترى شيئا ثم قبضه ثم سأل البائع أن يعيد له من البيع
 فخاف بالطلاق الثلاث أنه لا يتبطل منه ثم باعه للبائع بمثل الثمن الأول فهل يقع عليه
 الطلاق المذكور أولا (أجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق المذكور (وسئل)
 أيضا عن حلفت لا يدخل هذه الدار فدخلها ناسيا فظن وقوع الطلاق ثم دخلها عامدا
 بناء على ظنه المذكور هل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) بأنه لا يقع عليه طلاق
 بدخوله المذكور لأنه انحلال الإيمان وإن لا طلاق معاني به بل أولى بعدم الوقوع عن
 فعل المحلوف عليه جاهلا بأنه المعلق عليه الطلاق مع علمه ببقاء الإيمان (وسئل)
 أيضا عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يطلق غريمه إلا بحقه كمالا ويحبسه أو يطلقه
 حاكم غمما عليه ثم اقتضى الحال إطلاقه لغريمه فهل إذا هرب وأمكنه اتباعه يقع

عليه الطلاق أم لا وهل إذا أطلقه المالك لا يهره يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب)
بأنه يقع عليه الطلاق في الحالة الأولى اذ هو في قوله أنه لا يطلق غيره أنه لا يخل
سبيله ولا يقع عليه في الثانية (مسئلة) قال لزوجه ان لم تخرجي في هذه الساعة
فأنت طالق فقامت معه في الكلام ثم خرجت (الجواب) ان قصد خروجها حالا
طلعت بقاديهامه وان قصد الساعة الزمانية طلعت بانهضتها قبل خروجها وانظر
حالة الاطلاق (وسئل) الرولى من قول الراوى لو قال لزوجه اذالم يكر وجهك
أضواء من القمر فأنت طالق لا أعلم جوابهم فيه فهل لاحد فيه جواب (فأجاب) بأنه
يقع عليه الطلاق بما ذكر وفي نسخ الراوى الصحيحة بعد قوله اذالم يكن وجهك احسن
من القمر فأنت طالق لم تطلق ولو قال أضواء من فالحكم بخلافه أى فتطلق وبه صرح
القفال وغيره (وسئل) أيضا عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يخل زيد ايسكن داره
أو لا يسكن عنده في داره ثم انتقل ملك الدار المحلوف عليها ببيع للمحلوف عليه أو غيره
ثم سكن المحلوف عليه مع الخالف في الدار المحلوف عليها أو مع غيره فهل يقع عليه
الطلاق أم لا وهل نقل المنفعة كمنع العين أم لا (فأجاب) بأنه لا يقع الطلاق على
الخالف بسكنى الدار المحلوف عليها المذكورة وليس نقل منفعة العين كمنعها (وسئل)
أيضا عن حلف بالطلاق أنه لا يقول زيد الشئ الفلانى ثم ان الخالف ذكرك ذلك
الشئ امر ويحضره زيد وسماعه له ولكن لم يقصد بخطابه الا عمرا فهل يحنث أم لا
وهل يستوى في ذلك الخطاب لمن يعقل ومن لا يعقل أم لا (فأجاب) بأنه لا حنث
مطلقا (وسئل) أيضا عن رجل عاق طلاق زوجته ثلاثا على صفة قائل ان تزوجت
أى ولم أذبحها فأنت طالق ثلاثا فتزوجت أمه عالمة باليمين منذ كره طاق فهل يقع عليه
الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه لا يقع على الخالف الطلاق المذكور الا عند يأسه من
ذبح أمه (وسئل) أيضا عن حلف بالطلاق أنه لا يأكل فلان طعاما فأكل طعامه
ناسيا بالخلفه ثم سأل شخصاً عنه من ذلك فافتاء بوقوع الطلاق ثم أكل طعام
المحلوف عليه عامدا ظاننا صحة فتواه فهل يقع عليه الطلاق بالآكل بعد الفتيا سواء
كان من أفتاه أهلا للفتوى أم لا (فأجاب) بأنه لا يقع عليه طلاق بأكاله الواقع بعد
الفتوى وان لم يكن من أفتاه أهلا لها ظنه أنه غير عاقل عليه طلاق (وسئل) أيضا
عما لو قال لما زدت الدار اليوم فأنت طالق فنسيت الحلف ودخلت الدار المذكورة

في ذلك اليوم فهل تحمل اليمين (فأجاب) بأنه تحمل اليمين بمعنى ذلك اليوم (وسئل)
 أيضا عن رجل حلف بالطلاق أنه يذبح الذباج وديكته فضاع الديك قبل ذبحه فهل يقع
 عليه الطلاق في الحال أو عند اليأس أم لا وهل يفصل بين أن يكون تمكن من ذبحه
 وقصر أم لا (فأجاب) بأنه متى تمكن الحالف من ذبح الديك قبل ضياعه حنث والا
 فلا يحنث (وسئل) أيضا عن رجل حلف بالطلاق على من يبالي بحلفه أنه لا يدخل
 داره فهل باذن الحالف وادخل فهل يقع عليه أم لا (فأجاب) بأنه لا يقع الطلاق
 (وسئل) أيضا عن حلف بالطلاق أنه يوفي زيدا ماله في الوقت الفلاني ثم جاء
 الوقت ولم يوف وادعى عجزه مع أنه ماله في غير البلد الذي هو فيه وامكنه السفر إليه
 قبل مضي المدة ولم يسافر فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه يقع عليه
 الطلاق لتفويته البر باختباره (وسئل) أيضا عن جاءت له أخته في بيته فخاف
 عليها بالطلاق انما ماتا فعودا إلى بيت زوجها ثم ان زوجها ذهبي إلى أخيها عند حاكم
 شرعي أنه منع زوجته من العود إلى منزله فحكم عليه أن يكتن من العود إلى بيت
 زوجها فهل يخاص الحالف من الحلف بذلك أم لا بد من الحكم عليها (فأجاب) بأنه
 لا يخاص الحالف من الحلف إلا بحكم الحاكم على أخته بذهابها إلى بيت زوجها
 (وسئل) أيضا عن رجل حلف بالطلاق أنه يوصل الدين الذي عليه لصاحبه أو
 يدفعه أو يعطيه أو يوفيه له في يوم الجمعة مثلا فغاب صاحب الدين في اليوم المذكور
 أوفى المدة حتى انقضت وتعدرا لا جتماع به ولم يوصله الدين المذكور فهل يحنث بذلك
 أم لا وهل يتوهم الدفع إلى وكيله أو إلحاقه عند فقد الوكيل مقام الدفع إليه فلا يقع عليه
 طلاق أم لا وإذا علم الحالف مكان صاحب الدين وهو ببلاذ آخر ولم يسافر له لدفع ما ذكر
 يقع الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه متى تمكن الحالف من دفع الدين لصاحبه في يوم
 الجمعة مثلا قبل غيبته حنث وكذا إذا امكنه السفر إليه والدفع إليه في يوم الجمعة
 المذكور ولم يفعل ولا يقوم الدفع إلى وكيله أو إلحاقه مقام الدفع إليه ذكر جميع
 ما ذكرناه إلى الكبير وغيره (وسئل) شيخنا الشيرازي عن رجل دفعته
 زوجته دراهم على سبيل الفرض فخاف بالطلاق أنه يدفع لها في كل يوم نصفين
 فضة في مقابلة صبرها فدفع لها مدة من الأيام ثم امتنع نحو ثلاثة أيام من الدفع وقصده
 أنه يدفع لها معلوم الثلاثة أيام مع ما بعد ما فهل والحالة هذه يقع عليه الطلاق أم لا

(فأجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق لان في معنى عن في كلام الخالف والله أعلم
(وسئل) الرمي الصريح هل حلف على آخرائه بشي عنده في ليلة كذا ووطن ابرار
قسه فلم يبرقسه فهل يحنت أم لا (فأجاب) نعم يحنت (وسئل) أيضا في رجل حلف
لا يسكن ولده بمصر فهل اذا سكن كل واحد منهما في حارة يحنت الخالف أم لا
(فأجاب) لا يحنت الخالف ان قصد المساكنة بها لان معنى الأيمان على العرف
وهو لا يعد ذلك مساكنة ولا يد منها في الحنت (وسئل) أيضا من حلف لا يأكل
من كسب ولده في هذا الشهر ثم مضى الشهر وبقي من الكسب بقية فهل اذا
أكل منها بعد ذلك مضى الشهر يحنت أم لا (فأجاب) بأنه لا يحنت بذلك حيث لا يثبت
له (وسئل) أيضا لو حلف شخص أنه لا ينفق في المحل الفلاني وذكر أنه قيد
بوقت معلوم وذكر البينة أنه لم يقيد وانما أطلق فهل يعتد بقوله أو بقول البينة
(فأجاب) العبرة بما تشهد به البينة المخالفة لدعواه (وسئل) أيضا لو حلف
لا ينقطع هذه السكن فابطل حدها وجعل لها حدا ورائها وقطع به يحنت أم لا
أو لا يابس خاتما قلبه في غير الخصر يحنت أم لا أو لا يشتري حاجة بعشرة فاشتري
نصفها بخمسة والنصف الثاني بخمسة يحنت أم لا (فأجاب) لا حنت عليه في
الجميع (وسئل) من حلف لا يشارك أحدا ففسي وشركه فهل يجب عليه فسخ
الشركة ولا يقع عليه شيء (فأجاب) بأنه هي تذكرة واستدعاء لها حنت (مسئلة)
حاسب أن يفعل شيئا في وقت كذا ففسي به ولم يفته كذا لا بعد مضى الوقت لم يدر
الاحنت عليه (وسئل) الرمي فيمن حاسب لا يدخله تده لدارا يحكم الحاكم
أي وغالما كم أن يحكم عليه بدخول الدار أم لا (فأجاب) ليس له ذلك (مسئلة)
لو حلف لا يكلم زيد بجميع الدهر أو بجميع عمره حمل قوله على جميع الدهر أو العمر
بمعنى أنه متى كمل في أي جزء منه حنت (وسئل) الشمس الرمي من حلف أنه
يسافر يوم الاثنين هل يحمل على الاثنين الذي يليه أم لا (فأجاب) يحمل على سائر
الأيام (وسئل) من رجل له على آخر حق فطالبه فقال له على الطلاق اني أدفعه
لك في وقت كذا وسكت فقال له قل بالثلاث فقال الخالف يا ثلاث في الحلف
(فأجاب) قوله بالثلاث المنقطع عن الحلف لا يقع به شيء فان وجد المعلق عليه
وقعت (مسئلة) قال الرمي في شره على المنهاج لو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثا

فالأوجه أنه أن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبنى على مقدر وهو هي طالق وقع
 والالم يقع به شيء (وسئل) عن حلف لا يدخل محلا معينا فماله رجل وأدخله
 وهو قادر أن يخلص نفسه من الذي حلفه فهل يكون ذلك اكراها (فأجاب) لا يحنت
 بذلك أن لم يأذن فيه (وسئل) عن قال لزوجه أنه متى تسرى عليها تكون طالقا
 ثلاثا فاشترى جارية وصار يطؤها فهل تطلق أم لا (فأجاب) إن تزفها وحجها
 عن أمين الناس حنت والافلا (وسئل) عن شخص تشاجر مع امرأة ساكنة عنده
 بخلاف الطلاق أن يخرجها في هذه الجمعة من هذا البيت فهل إذا أخرجهما مع
 أمتهما وأرجعت بعد ذلك البيت المحلوف عليه يقع الطلاق أم لا (فأجاب) لا يقع
 عليه بذلك طلاق عند الإطلاق (مسئله) قال في الروضة وأصلها في آخر الطلاق
 أن قال لزوجه إن لم تطيعني فأنت طالق فقالت لا أطيعك فالصحح أنها لا تطلق
 متى يأمرها بشيء فتمتنع منه أو ينهاها عن شيء فتفعله ولو قال لا أخرجك من
 المحكم منك فأمراني طالق ثم هرب لا يقع الطلاق لعدم إتمامه والامتناع أن يطلب
 فيمتنع فهل هذا صحيح صريح في عدم وقوع الطلاق أم لا (فأجاب) صحيح (وسئل)
 فيمن حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تدخل دار أبيها إلى مدة ثلاثة أشهر وحانت قبل
 مضي المدة الحان أن أباهما ساكن في دار بأجر وليس له ملك فهل يقع عليه الطلاق
 (فأجاب) الإضافة في الدار عند الإطلاق محمولة على الملك فلا حنت به شيء بغير
 الملك (وسئل) فيمن حلف لا يسكن هذه الدار هذه السنة فهل إذا سكن بعض
 السنة ونابض الآخر حنت أم لا وهل يخالف هذا ما لو حلف لا يدخل هذه الدار
 هذه السنة وخرج ودخل مرة واحدة السنة فله يقع عليه الطلاق (فأجاب)
 بآية يحنت بكفى البعض فتد حيث لا يملكه * وأما مسألة لدخول فيحنت فيها
 بدخول مافي لسنة المحلوف عليها (وسئل) فيمن حلف أنه لا يكلم شخصا ببقية السنة
 أو هذه السنة أو في هذه السنة أو ببقية هذه السنة ألا يقع عد إلى الغروب فهل يحنت
 بالكلام أو الفهود في المدة أو يفرق بين الصبيغ أم لا (فأجاب) بأنه لا يحنت عند
 الإطلاق بتركها في بعض بقية السنة في الشئ الأول والثاني ويحنت بذلك في
 الثالث والرابع وأما مسألة لا أقعد إلى الغروب فيحنت فيها بتهودها وإن لم ينته إلى
 الغروب إذا لمعنى لا أوجد قهودا وقهودا (وسئل) فيمن حلف بالطلاق أنه

لا يساكن في هذه السنة ثم سد باب داره الذي بالدرب وفتح له بابا خارجا عنه
 واستقر ساكن فيه فقول بخاص بذلك (فاجاب) بأنه متى لم يساكنه بعد عينه
 حتى سد الباب المذكور بحيث صار بعده لا يطلق عليه أنه ساكن في ذلك الدرب
 هو فإخص حينئذ فلا يقع به عليه طلاق (وسئل) عن حلف بالطلاق الثلاث
 ان لم يجد الشيء الفلاني لا يساكن نسبه في هذه السنة في هذه الدار الفلانية فلم يجد
 فهل اذا ساكنه بعض السنة وخرج من الدار بقية السنة يقع عليه الطلاق أم لا
 (فاجاب) بأنه متى ساكنه فيها ولو في بعض السنة فقد وقع عليه الطلاق حيث
 لم يجد ذلك الشيء (وسئل) عن شخص له زوجتان يملك على إحداها طلاقا ويملك
 على الأخرى ثلاثا ثم حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يدخل المكنان الفلاني مثلا ثم
 دخله عالما بالحلف فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم لا واذا قلتم بوقوع الطلاق
 الثلاث فهل له صرف جميعه الى من يملك عليه طلاقا وتاخي الطلاقين أو يتعين صرفه
 الى من يملك عليه الثلاث أم يوزع طلاقه على الأولى تبين بها والأخرى على الثانية
 أم كيف الحال (فاجاب) بأن له التعيين على من يملك عليه طلاقا واحدة للطلاق
 الثلاث وليس له أن يهينها بالطلاق والأخرى لطلقة تبين لان المفهوم من ذلك ما أفاد
 الفرقه الموجبة للبينونة الكبرى وقد حصلت بتعيينه من يملك عليه طلاقا واحدة
 (وسئل) عن شخص عقده ولي فاسق يحجر على ابنته البالغة وحكم بصحة النكاح
 الفاسق كما مالكي ثم علق طلاق زوجته على أمر ان فعله ففعله ناسيا بالتعليق
 فهل له تقليد الامام الشافعي رضي الله عنه في عدم وقوع الطلاق أم لا وهل اذا
 شككنا هل حكم الحاكم المالكي بصحة هذا العقد او تولا واسطة بين الموجب
 والقابل يجعل الاصل حكمه أو عدم حكمه حتى يتحقق ذلك وهل للمذهب عذوب
 الامام الشافعي رضي الله عنه تقليد بعض اصحابه دون بعض في مسائل الخلاف بينهم
 أو يمنع عليه ذلك (فاجاب) بأنه لا يجوز تقليد الامام الشافعي رضي الله عنه
 في عدم وقوع الطلاق المذكور لانه لما قلده مالكا رضي الله عنه في صحة النكاح
 المذكور فلا بد أن يقلده في وقوع الطلاق فيه والاصل عدم الحكم في حالة الشك فيه
 وليس لمقلد الشافعي رضي الله عنه تقليد بعض اصحابه لما فيه من تقليد المقلد
 (وسئل) أيضا في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن هذه الدار أو هذه البلدة

فاسنة بجوته زوجته أو غيرها إلا ستمتنع أو لحراسة متاع بالمحل المحلوف عليه مدة
 معلومة فهل إذا أزمه القاضي بعد الرفع إليه الاتيان بالمنفعة المستأجرة لها فأتى بها
 وسكن بالمحل المحلوف عليه ماذا كر يقع الطلاق أم لا وهل الاستغناء عن الاجير
 نهاري يؤثر في وقوع الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه يقع على الاجير الطلاق لتفويته
 الجير باختياره (وسئل) عن قال على الطلاق ان فعلت كذا اشكوتك ففعل
 المحلوف عليه ولم يحصل من الخالف شكواه فور افهـل يقع عليه الطلاق أم لا يقع
 عليه الا قبيل الموت (فأجاب) لا يشترط الفور (وسئل) عن حلف بالطلاق
 انه لا يطعم والدته من كده في سفرته فهل اذا أطعم اخوته وأطعموا والدتهم شيئا يحنت
 أم لا (فأجاب) لا يحنت بذلك (وسئل) عن حلف لا يسكن في هذه الدار سنة
 كاملة فهل اذا سـكـن حتى بقي منها شيء يسير وانتقل يقع عليه الطلاق أم لا
 (فأجاب) يحنت بذلك (وسئل) عن حلف بالطلاق الثلاث على زوجته انها
 لا تطعم لسانه فطعمت لها بعد موتها فهل يحنت (فأجاب) يقع عليه الطلاق
 (وسئل) عن حلف ان خياطة هذا الثوب مثلاً تساوى كذا وهي لا تساوى القدر
 المحلوف عليه (فأجاب) من حلف ميميناً في حلفه على غلبة ظنه لم يحنت (وسئل)
 عن تزوج بكراً وأزال بكارتهما فعرض له شخص وحلف بالطلاق الثلاث انه لم يزل
 بكارتهما الا بابـه ثم تبين بعد ذلك انه لم يزل بكارتهما الا بـه كره فهل يقع عليه الطلاق
 الثلاث (فأجاب) انه ان اعتمد في حلفه على غلبة ظنه لم يحنت (مسئلة) أفنى
 ابن الصلاح فيه قال ان غبت عن زوجته حتى سـنـة ما أنا لها بزواج بان لها بعد السنة
 أن تـعـد وتـزـوج بغيره وأقره الرملي (وسئل) الرملي فيمن حلف بالطلاق انه
 لا يخلى أحداً يشوش على فلان فشوش عليه بعض جماعة ولم يتمكن من منهم فهل
 يقع عليه الطلاق (فأجاب) متى لم يتمكن الخالف من منع من يشوش عليه لم يحنت
 (وسئل) عن قال لزوجه ان دخلت هذا البيت فأنت طالق فدخلته فقال لها أنت
 ما علمت اني حالف فقالت له أنت أقبت بالشيئة مع انه لم يكن ذا كـرا للشيئة ولا
 متـذـكراً لها فهل يقع عليه الطلاق (فأجاب) مني قصـد الخالف منعهما من
 الدخول ودخلت طائفة عدم الوقوع بناء على انه أتى بالشيئة المانعة من انـعـقاد
 حلفه لم يقع عليه بالدخول المذكور طلاق (وسئل) فيمن حلف لا يدخل بيت زيد

أوبستانه أوداره وأطلق هل يحمل على الملك أم لا (فأجاب) بأن بستانه وداره
محمولة على الملك وبيته أعم من ملكه لأن المقصود منه محل البيتوتة (وسئل) من
رجل حلف لا يسكن في البلاد الفلاني وزوجته فيه لم يكنه نقلها عن هذا البلاد هل
يحنت (فأجاب) حلفه على الإطلاق محمول على نفسه ودون زوجته (وسئل)
عن حلف بالطلاق على بنت زوجته أنها لا تدخل بيتها فهل إذا كان لا يملك
البيت ودخلت يقع عليه الطلاق (فأجاب) مدلول البيت محل البيتوتة سواء
كان مملوكا أم لا فيقع الطلاق بوجوده (وسئل) عن حلف بالطلاق على
زوجه أنها لا تطمع لامرأة وعند المرأة المحلوف عليها امرأة أخرى فهل إذا طمعت
للزوجة الغير المحلوف بها يقع على الزوج طلاق أم لا وعن حلف وهو في خلقه يبيع
حلفه أم لا (فأجاب) لا يقع بذلك طلاق حيث طمعت الغير المحلوف عليها ويصح
الحلف مادام عقل الحال حاضر (وسئل) عن حلف ليبتكح أو ليتزوج
فلانة هل يبر بالعة وعليها (فأجاب) بغير العدة لأنها طمعت بها قبل الأحرار حيث
لا نية فإن نوى الوطء لم يبر بذلك وإنما يتزوج كأنه يشكح فيما ذكر (وسئل)
عن حلف بالطلاق إن هذا الشيء يساوي ثلاثة أنفس فمع ثمنه ستة دنائير هل
يحنت (فأجاب) لا يحنت لأن ما يساوي ستة دنائير يساوي دوما لم يقصد أن ذلك
لا يزيد على ما حلف عليه وهذا بخلاف الحلف أن قيمته أكثر من يحنت لا القيمة
لا تزيد ولا تنقص (وسئل) عن حلف بالطلاق الثلاث من زوجاته الأربع أنه
لا يمسها شيئا فلان في ثمة له طائر هل يحنت أم إذا قام ثم لم يمسها هل له تعين
الطلاق في واحدة منهم (فأجاب) طلق جميعهن ثلاثا وليس له تعين واحدة
منهن (وسئل) الشمس الرملة عن حلف بالطلاق أنه لا يلبس أثوابا فهل يحنت
بواحدة أو بثلاثة لأنه أقل الجمع وإذا قلتم بأنه في فهل لا فرق بين أن يلبسها
أو مرتباً لأنه عام وهل لو قال ثوبي ولا نية لا يشمل جميع أثوابه فيحنت عند ذلك
بأى واحد منها (فأجاب) بأنه لا بد لثمنه من لبس ثلاثة أثواب ولو مرتباً رقبته
ثوبي يشمل جميع أثوابه فيحنت عند الطلاق بأن ثوب منها (وسئل) الرملة
الكبيرة عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن هذا البلد مدة معلومة وتخرجها ما
بنية التحول ثم عاد إليه ومكث فيه بنية لزيارة لاله فهل يقع عليه الطلاق

أم لا وإذا قلتم لا فإقرا المدة المغتفرة في الزيارة وإذا ما دأب إلى البلد المذكور وفعل
 ما كان يفعله قبل الحلف من تعاملي أسبابه ثم ادعى أن مكنته لزيارة هل يقبل
 قوله أم لا وهل العبادة للمريض كالزيارة فيما تقدم أم لا (فأجاب) بأنه متى مكنت
 بعد العبادة والزيارة حدث ويحصل الغرض بكل منهما (وسئل) الرهلي الكبير
 عن رجل حلف بالطلاق أو بالله ما يرافو زيد في المركب الفلاني ثم قطع منها لوح
 ثم رافقه هل يحنث أم لا وفيما لو حلف لا يلبس الثوب الفلاني ثم قطع منه قطعة
 ثم لبسه هل يحنث (أجاب) بأنه يحنث في المسئلة الأولى ولا يحنث في الثانية والفرق
 أن المحلوف عليه في الأولى المرافقة ما بقي اسم المركب وهو حاصل والمحلوف
 عليه في الثانية ليسه لجميع أجزاء الثوب وليس بمحاصل (وسئل) أيضا عن
 حلف لا يركب هذا الجمار أو لا يدخل هذا البيت أو على زيد أو لا يلبس هذا
 الثوب فهديم من حائط البيت قطعة أو قطع ذنب الجمار أو قطع يد زيد أو قطع من الثوب
 قطعة أو سل منه شيء فهل يحنث بركوب الجمار أو بدخول البيت أو على زيد أو يلبس
 الثوب ما الحكم فيما ذكر (وأجاب) بأنه يحنث بما ذكره من الأسماء إلا في لبس
 الثوب (وسئل) الرهلي الصغير عن حلف على من يبالي بحلفه أنه لا يفعل شيئا
 وفعله قبل بلوغ الخبر هل يحنث أم لا (فأجاب) متى قصد إعلانه ومنعه وفعله قبل
 بلوغ الخبر لم يحنث (وسئل) عن رجل قال في غيبة زوجته إن اشتكتني زوجتي
 للأعاضى تكون ما أقالنا والحال أنهما ما علمت بحلفه إلا من الناس ثم بعد مدة
 اشتد كته للأعاضى فقالوا لها كيف تشتمين زوجك وأنت تعان حلفه فقالت
 نسيت حلفه فهل يقع عليه الطلاق أم لا وينفع ذمها (فأجاب) بأنه متى قصد
 بحلفه منعه أو إعلانه أو هو عن يبالي بحلفه لم يقع عليه طلاق بشكواها له فإسببه لما
 ذكر (مسئلة) لو علق الطلاق بفعله كدخول الدار أو فعل من يبالي بتعليقه بأن
 يشق عليه حنثه صداقة أو نحوها وقصد المعلق إعلانه به ولم يعلم المبالى بالتعليق
 ففعل المعلق بفعله من نفسه أو من غيره ناسيا لله علق أو ذا كراهه كراهي الفعل
 أو مخذرا جاهلا بأنه علق عليه وقوع في الجميع اهـ شيخ الاسلام رحمه الله رحمة
 واسعة ورحمته (مسئلة) قال في الروض قال ابن خزيمة بغير إذني فابت طالق

فأخرجها هو فهل يكون اذنا وجهان القياس المانع اه قال في شرحه فتطلق ثم قال
لو أخذت له ديناراً فقال ان لم تعطيني الدينار فأنت طالق وقد انفقت لم تطلق الا
باليأس من إعطائه بالموت فان تلف الدينار قبل التمكّن من الرد فمكرهة فلا تطلق
أو بعد التمكّن منه طلقت اه ابن قاسم على ابن حجر مستأني هذه المسئلة (وسئل)
الرملي الصغير عن قال لزوجته ان ضربت أمي فأنت طالق ثم رفستم ابرجها فهل يقع
عليه الطلاق بذلك أم لا (فأجاب) بأنه يقع عليه الطلاق به اذ الرفس ضرب بالرجل
(وسئل) أيضاً عن حلف بالطلاق الثلاث ان زوجه لا تتوجه منزل والدتها
مغتاضة ثم ذهبت اليه مغتاضة ثم رجعت وقالت أنا ذهبت غير مغتاضة فهل يقع عليه
الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا يقبل رجوع الزوجة
عما اعترفت به أولاً (وسئل) أيضاً عن قال لزوجته أنت طالق كما سالت حرمت
فهل يقع عليه طلقة واحدة أو ثلاث (فأجاب) بأنه يقع طلقة رجعية ان كانت
مدخولاً بها اه رحمه الله (وسئل) أيضاً عن حلف بالطلاق انه لا يقيم في بلد
كذا شهر أو اطلق فأقام شهرام تفرقاه هل يحنث كما لو نذر ان يعتكف شهراً
(فأجاب) نعم يحنث (وسئل) أيضاً عن قال ان لم تجي زوجتي الى منزلي في هذا
اليوم فهي طالق ثلاثاً ولم تعلم بحلفه ففنى ذلك اليوم ولم تجي فهل يقع عليه الطلاق
أم لا (فأجاب) بأنه ان قصد عند حلفه اعلامها به لم يقع عليه الطلاق المذكور والا
وقع (وسئل) عن رجل هلق على نفسه انه متى نقل زوجته من مسكن أبيه الى غيره
رضاها ورضا أبيها كانت طالقة طلقة ثلاث بها نفسها فهل له حيلة في نقلها ولا يقع
عليه الطلاق (فأجاب) بأنه يحكم عليها الحاكم بانتهالها مع زوجها فلا يقع عليه
بذلك طلاق كما سيأتي أيضاً نقلاً عن تجريد الخطيب (وسئل) أيضاً عن حلف
بالطلاق على غلبة ظنه على جنس شيء أو قدره أو نوعه أو فعل نفسه أو غيره تفنياً
أو اثباتاً ثم تبين خلافه هل يقع عليه طلاق أم لا واذا قلتم بعدم الوقوع فما الفرق بينه
وبين من خاطب زوجته بطلاق ظاناً انها أجنبية (فأجاب) بأنه لا يقع الطلاق
على الخالف المذكور والفرق بينهما وبين الخطاب المذكور أنه في مسئلتهما استند في
حلفه الى غلبة ظنه بخلاف تلك فانه أوقع الطلاق فيها في محله وظنه غير الواقع لا يدفعه
ما اذا قصد في مسئلتهما ما في نفس الامر فانه يحنث (وسئل) عن انسان هلق تعليمها

صفته انه متى مضى وقت كذا ولم يدفع له يدعيه اغام عيشا فزوجته طالق فهل اذا قدر
على البعض وعجز عن البعض يدفع البعض المقدور عليه وان لم يدفع يقع عليه المعلق
به لان الميسور لا يسقط بالمعسور وهل هذه القاعدة خاصة بالعبادات أم عامة وهل
يشترط في عدم الوقوع أن يكون معسرا في جميع مدة التعليق أم يكون وجوده وقت
وجود المعلق عليه عند فراغ المدة (فأجاب) بأنه لا يلزم المعلق دفع البعض
المقدور عليه اذا أثره في بر ولا حنث لا تنتفاء دفع القدر المعين في الحالتين والقاعدة
المذكورة تجري في العبادات وغيرها ويشترط في عدم وقوع الطلاق على المعين
كونه عاجزا عن دفع القدر المعين (وسئل) عما لو طلق الطلاق بفعل من يباي
بتعليقه ولم يقصد منه اكله علم وقوعه له ناسيا أو مكرها أو جاهلا هل يقع عليه
الطلاق أم لا (فأجاب) نعم يقع عليه الطلاق (وسئل) الشهاب الرمي عما قاله
الامام البلقيني فمن حلف بالطلاق على صديقه انه لا يبيت ليلة الجمعة الا عنده
فحضت الجمعة ولم يبيت عنده بعدم الحنث كما نقله عنه الولي العراقي (فأجاب) بأن
ما قاله البلقيني معتمدا اهـ ووجد بخط ولده صورة المسئلة انه أطلق ولم يبيت عند
أحد بل بات عند نفسه والاستثناء من النفي اثبات وعكسه فكأنه نهاه عن المبيت
عند غيره وأباح المبيت عنده (وسئل) الرمي أيضا عن رجل حلف بالطلاق
لا يسكن الدار الفلانية التي بها والده ثم انه أقام بها فحوشه هرين فاويا بذلك زيارة والده
فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه يقع عليه الطلاق بإقامته المدة المذكورة
ان كان حال حلفه ساكنا بالدار المذكورة لأن استدامة السكنى سكنى ولا تؤثر فيها
النية المذكورة وكذا ان لم يكن ساكنا حال حلفه عملا بالمعروف فلا تؤثر أيضا نية
الزيارة مع وجود سكناه حقيقة (وسئل) أيضا عن رجل قال لزوجته على
الطلاق ان عادت بنتك تعبري الو كالة خبطتها فتعت بطنها فعبرت الو كالة
فلم يخطها والحال انها صغيرة فهل يقع عليه الطلاق بعبورها أم لا وما طريق البر في
ذلك (فأجاب) بأنه لا يقع عليه طلاق بعبورها الو كالة ان لم يعين وقتا لفتق بطنها الا
عند اليأس من الفتق المذكور (مسئلة) لو طلق طلاقها بدخولها الدار فادعت
انها دخلت لا بد من يئنه ما لم يصدقها (مسئلة) حلف على رجل لا يدخل داره
وكانت الدار مشتركة فدخولها الا حنث (مسئلة) حلف بالطلاق على جماعة لا بد

من حضورهم عنده في ليلة كذا فحضروا الا واحد اختلف لعذر لا حنت نظر الغالب
 فراجع (مسئلة) سئل الشمس الرمي عن حلف انه يقرأ في هذه الليلة عند
 فلان فنهى ما منع ولم يتمكن من القراءة عنده بل بحنت أم لا (فأجاب) بأنه لا حنت
 عليه حيث لم يتمكن (وسئل) رضى الله عنه عن حلف انه يدفع لفلان في اليوم
 الفلاني القدر الفلاني ولا يدعي عجزا فيجزه بل بحنت أم لا (فأجاب) بأنه لا حنت عليه
 لكن طريقه في دعوى العجز ان يوكل غيره بدعوى العجز عنه ويتخلص بذلك والله أعلم
 (مسئلة) رجل له دار وبجانبها جماعة حلف لا يسكنها الا ان يخرجوا من جانبها فخرجوا
 بنية التحول ولو يوما لا حنت (مسئلة) حلف على رجل ليا تينه وقت كذا ففصل له
 عذر منه من الاتيان له لا حنت (مسئلة) قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا
 أفنى شيخنا الرمي برجوع قوله ثلاثا لدخول الدار لا لطلاق لانه أقرب مذكور ولان
 الاصل في العمل للعمل فتمين الدخول ثلاث مرات في وقوع طلاق واحدة نقله عنه
 ابن قاسم على المنهج (مسئلة) قال ان كان حملك ذكرا فانت طالق طلاق وان كان
 أنثى فطالقتين فولدت ذكرا وانثى قالوا لا يقع الطلاق لان حملها ليس بذكرا ولا أنثى
 بل بعضه كذا وبعضه كذا وهو موافق لسكون المضاف للاموم وان قلنا لا يقع فقد علق
 على شيئين ووجد المعلق عليه فيقع الثلاث استوى (مسئلة) قال على الطلاق
 لا تدخل في دار قال الرمي وابن حجر ومن ثم تمين في لا تدخل في دارا ان في حال من
 دار قدم عليها لكونها نكرة وليس متعلقة بتدخل لان ذلك هو المتبادر من هذه
 العبارة فيحنت بدخول دار الحالف وان كان فيها ودخل لغیره لا دار غيره وان دخل
 له أه كلامه على المنهج قال شيخنا الشيرازي لم يمس ومثله لا أدخل دارك أه ومثله
 لا تدخل داري أو دارا إلى فلا يحنت بالموقوفة والمملوكة للعير والمشتركة والله أعلم
 (مسئلة) قال على الطلاق الثلاث ان رحت لي اربيل فانت طالق فراحت وقع
 الثلاث كما أفن به شيخنا الرمي نظرا لاول كلامه ولا رقة فانت طالق لا ينأى
 لجواز فانت طالق الطلاق المذكور وهو الثلاث ثم مرة أخرى صورها الرمي بقوله على
 الطلاق الثلاث ان دخلت الدار أنت طالق بلافاء أه قال ابن قاسم رحمه الله على
 المنهج وقال القليوبي في حواشيه على المحلى لو قال على الطلاق الثلاث ان رحت
 الى بيلك فانت طالق وقع الثلاث كما نقل عن افقاه والشيخنا الرمي ونقل عن

ولده وقوع طلاقه واحدة فقط ومال اليه شيخنا قال لان أول الصيغة حلف لا يقع به
 شيء (وسئل) الرجل المكبر يروى من خطبه فقلت فيما اذا هلق طلاق زوجته
 بدخولها الدار وكان التعليق في حال تكليفها ثم دخلت الدار المذكورة وهي مجنونة
 هل يقع عليه طلاق وهل حكم النسيان والافتحاض والا كراه حكم الجنون أم لا وفيها
 اذا حلف ان هذا الدست لا يدخل له دارا فدخلت به داره امرأة أجنبية ولم تدهم لم هي
 بحلفه هل يقع عليه طلاق أم لا وفي شخص علق عليه بالطلاق انه متى غاب عن
 زوجته مدة أكثر من غير نفقة ولا نفقة شرعية تكون طالقة منه طالقة تلك بها نفسها
 وقال الشهود للزوج قل نعم فقال نعم فهل ذلك كاف في صحة التعليق وتطلق المرأة اذا
 لم يوجد المعلق عليه أم لا وفي انسان قال لزوجته أبعدى عني فقالت له أنت طالقتني
 فقال لها بالثلاث فهل تطلق أم لا لعدم التلفظ به وفي أخوين بينهما غرفة وورثاها
 بالارث الشرعي حلف كل منهما بالطلاق الثلاث أنه لا يمكن أخاه الآخر من سكنى
 الغرفة المذكورة واحتاج كل منهما الى سكنها والا فتفادع بها فكيف الخلاص وفي
 انسان حلف على زوجته بالطلاق أنها ما تزوج أو ما هي خارجة من داره الى آخر
 الشهر فخرجت قبل انقضائه الشهر وادعت أنها خرجت ناسية فهل يقبل قولها في ذلك
 مطلقا أم لا أم بيمينها (فاجاب) الحمد لله اللهم اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك
 أما المسئلة الاولى فلا يقع فيها طلاق بدخولها مجنونة وحكم النسيان والافتحاض
 والا كراه حكم الجنون وأما المسئلة الثانية فيقع فيها الطلاق لوجود صفة وأما
 المسئلة الثالثة فإذ كره فيها ليس كافي في التعليق فلا تطلق المرأة لوجود الصفة وأما
 المسئلة الرابعة وهي السادسة في كلامه فيقع فيها الطلاق الثلاث واخذة له باقراره
 اذا سأل مقدري الجواب فصارت تقدير كلامه طالقتك بالثلاث وأما المسئلة الخامسة
 وهي الحادية عشرة فلا خلاص فيها من وقوع الطلاق الثلاث على من مكن أخاه من
 سكنها الا بتمام شرعي * وأما المسئلة السادسة وهي الثانية عشرة في كلامه
 فيقبل قولها فيها فان كذبها في دعوى النسيان يقع الطلاق عليه (مسئلة) قال
 لزوجته أفرغني البيت من متاعك فان دخلت ووجدت فيه شيئا منه ولم أكسره على
 رأسك فانت طالقة فدخل ووجد متاعا فهل تطلق عند اليأس قبيل مرته أو متى
 أولا تطلق وجهان وقال في المهمات الصحيح فيها وفي كل تعليق يستحيل الحذف

الآن كما رجحناه في الايمان وعلاؤه بان العجز يحقق في الحال والانتظار انما يحسن فيما
يتوقع حصوله (مسئلة) حلف بالطلاق لا يبيت في هذا البيت فبات على سطحه
(فالجواب) لا يقع طلاق (مسئلة) حلف لا يكلم ذا الصبي فكلمه شيخا أو بالغاً
لا يحنت (مسئلة) حلف بالطلاق الثلاث على زوجته انما لا تخرج لما رآها متهمته
للخروج فكنت بعد ذلك نحو يومين أو ثلاثاً ونجرت بعد ذلك (فاجاب) الا ذرعي
في شرح المنهاج حيث مكثت يومين أو ثلاثاً ونجرت فلا يقع عليه طلاق لان عينه
تحمّل على الحال عند الحلف اهـ (مسئلة) حلف انه يسافر ويبيت بعمل كذا على
غلبة ظنه فسافر ولم يقدر على البيوتة فيه لا حنت (مسئلة) حلف لبقضية محقة
الى حين أو زمان أو دهر أو مدة قريبة أو بعيدة أو عقب أو أحقاب أو نحو ذلك حنت
قيل الموت انما ~~يكن~~ من القضاء وفارق الطلاق بانه تعليق وهوذا وعد لا يختص
بزمن اهـ قلبوني على المحلى (مسئلة) قال المدين للدائن ان أخذت مالك على فأمراقي
طالق فاخذ منه أو من وكيله أو بتمام أو انترعه منه مكرها طالقت لان أكره على
الاخذ منه ولو أخذ هذه السلطان وأعطاه للدائن أو غرمه أجنبي عن المدين لم تطلق اهـ
روض (مسئلة) رجل حلف بالطلاق الثلاث انه يسافر الى القاهرة في هذه السنة
في زمن يمكنه السفر اليها ثم مضت السنة المذكورة ولم يسافر ولا هذره في ذلك فقبل له
طلقت زوجته فقال أنا كنت اظن أن آخر السنة يوم عاشوراء أو أسافر فيها بقي
منها وهو عاصي فهل يقع عليه الطلاق المذكور (فاجاب) نعم يقع عليه الطلاق
الثلاث لعدم سفره في تلك السنة مع تمكنه ولا يمنع وقوعه ظنه المذكور اهـ خطيب
(مسئلة) رجل قال لزوجته انه متى نقلها من مسكن والى غيرها غير رضاها وأبرأه من آخر
قسط من أقساط صدقها عليه كانت طالقة طالقة تلك هي أنفسهم انما كما شافعيان
نعم لانها هل يقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب) لا يقع على الرجل الطلاق المذكور
وان نقلها بنفسه لعدم وجود صفة اذ منها ابرأه من آخر قسط من أقساط صدقها عليه
ولا تعرف مدة حياتها ليعرف القسط الاخير وتبرئه خطيب (مسئلة) رجل أخذ
من يدريته أيبه رمانة وأكلها فجاء الرجل فشككته زوجته من ولده فحلف
بالطلاق ما لم تجيء بالرمانة ما أنت داخل الى الدار ولم يد رمانة لهما فهل يقع عليه
الطلاق انما دخل ولده الدار أم لا (فاجاب) لا يقع عليه الطلاق بدخول ولده الدار

فراجع (مسئلة) قال لزوجه لا على الطلاق ما تدخل هذه الدار فدخلها اهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) نعم يقع عليه الطلاق بدخولها الدار لأن اللفظ المذكور يستعمل في العرف لنا كيد النفي فلا النافية داخله في التقدير على فعل يفسره الفعل المذكور فكأنه قال لا تدخل هذه الدار على الطلاق ما تدخلها (مسئلة) رجل ضرب ولده فمعرض له بعض الناس ليخلصه منه فقال على الطلاق لا يخلصه أحد يخلصه منه وبعض الترك كان غصبا عليه فهل يقع عليه الطلاق لأنه علقه على تخليص الولد منه أم لا (فأجاب) يقع عليه الطلاق لوجود الصفة المعلق عليها (مسئلة) شخص سلف بالطلاق أنه ما يجتلي زيد أي فعل كذا ففعله زيد ولم يعلم الخالف به أو علم به وهو عاجز عن منعه منه لضعفه وقوة شكوكه المحلوف عليه أولا من الموانع التي لا يقدر على إزالتها هل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) لا يقع عليه الطلاق (مسئلة) علق على نفسه أنه متى نقل زوجته من مسكن أبيهم بغير رضاها ورضا أبيهم أو أبرأته من قسط من أقساط صداقها عليه كانت طاقته طلاقه تلك يوم نفسها فهل له حيلة في نقائها ولا يقع عليه بذلك طلاق (فأجاب) يحكم بليها لماكم بانهما معا مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق اه تجريد الخطيب (مسئلة) رجل وضع دينارا ذهبيا في طائوته فوجد منه ولم يعرف من أخذه والحال أن ابنه له عادة بطلوع ذلك الخاقوت والسرقة منه فظن والده أنه أخذه فخلف عليه بالطلاق اشكالات أنه ما بقي يكلمه ولا يخليه يدخل الدار إلا أن أتى له بالدينار المذكور بعينه فاعترف ابنه بأنه أخذه وتصرف فيه وحلف أنه لا يعرف مكانه فهل يجنب إذا كلمه أو خلاه يدخل الدار (فأجاب) يقع عليه الطلاق اشكالات إذا كلمه أو خلاه يدخل الدار اه خطيب نعم يرضه ما يأتي عن ابن قاسم نقلا عن الروض (مسئلة) قال الطلاق يلزمي لا أكلم زيد أو لا عمر أفكلمهما متفرقين أو مجتمعين فهل يقع عليه طلاقان قياسا على ما في الأيمان أم طلاق واحدة كما قال في الخادم أنه الأصح وعلى هذا الفرق بين البابين (فأجاب) يقع عليه طلاقان لأعادة حرف النفي فيحذف بكلام كل واحد منهما ما لو قال الطلاق يلزمي لا أكلم زيد أو الطلاق يلزمي لا أكلم عمر فيفرق بين الأيمان والطلاق * وقد أطال صاحب الخادم الكلام انتصارا لكون الحلف المشتمل على إعادة حرف النفي عينا واحدة ومن

هــ هذا يظهر ان قول القائل الطلاق يلزمي لا كالمزيد او لا عر امثلا لا يلزمه
 طلقتان بكلامهما على الاصح اهـ فـ قاله فرعه على خلاف الاصح (مسئلة)
 قال الطلاق يلزمي لا أفعل كذا ثم فعله فهل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب)
 لا يقع به طلاق اذا لم ينوبه التعليق لأن الطلاق لا يحلف به الا على وجه التعليق
 فان نواه به وقع ولا فرق فيما ذكرناه بين جواز الطلاق وغيره وعلى هذا يحمل كلام
 كثير من الأصحاب وعلى المقالة الأولى يحمل قول الاسنوي في تهذيبه ما يعتاده
 الناس في العتق حيث يقولون العتق يلزمي لا أفعل كذا او ~~كثيرا~~ ما ينطقون به
 مقسمه به مجرورا فيقولون والعتق والطلاق بزياة واو القسم وذلك لا يترتب عليه
 شيء فان مدلول ذلك هو القسم مما في حال لزومه ما قنأمله وهو لا يصلح ان للقسم عند
 الاطلاق من التعقيب قد قاله الخطيب نقله عن الرمي وقال الرمي في جواب آخر المعتقد
 انه كناية لان قوله يلزمي فعل مضارع صالح للحال والاستقبال وذكره نظائر ثم قال
 رأيت في كلام الأصحاب انه صريح ويوجب به بأن يلزمي مستعمل في الحال لا عرف
 فالعتمد انه صريح اهـ (مسئلة) في رجل قال له رجل آخر احلف بالطلاق أنك
 ماتت على زوجتك يا بام فتوحا بل تعبر تقفل وتخرج تقفل ولا تخلي عليها يا بام فتوحا
 الا ان مهموت أو نسيت فقال في جوابه على الطلاق وشك الآن هل قال على الطلاق
 ثلاثا أو واحدة ما عدت أخلى عليها يا بام فتوحا الا أن أبرأ فـ وأخرج أقول ولا أخلى
 الباب مفتوحا الا ان مهموت أو نسيت ثم دخل وخرج مرارا عدة في يومين متواليين
 وهو يقفل ثم بعد ذلك تركه بغير قفل وذهب حامدا غير ساه فهل قوله في ذينك اليومين
 تقفل به اليمين ولا يحنث بتركه بغير قفل حامدا أم لا (أجاب) لا ينحل اليمين بقفله
 في ذينك اليومين ويقع الطلاق بتركه القفل بعد ما أولسك لا يقع الطلاق المشكوك
 فيه وانحللت اليمين بذلك (مسئلة) سكران تعدى بسكره حتى صار طافحا خلف
 بالطلاق الثلاث انه لا يدخل هذا البيت في هذه الليلة ثم دخل فيها في حاله المذكورة
 فهل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) يقع عليه الطلاق المذكور اصابه بازالة
 عقله فجعل كأنه لم يزل (مسئلة) قال طاهر خرجت هذه السنة وأنت طالق فخرجت
 بعد جمعة وادعت ان حلفه على الجمعة فقط وادعى هو سنة كاملة فهل يقع عليه الطلاق
 أو لا طلاق عليه لجهلها بذلك وكونها تبالي بحلفه (الجواب) لا طلاق عليه لان

أخبر به ثانياً بناء على الظن المذكور اهـ هل هو معتمد وإذا قلتم نعم فما لفرق بينه وبين ما في الروضة حيث قال لو قال أنت بائن ثم قال بعد مدة أنت طالق ثلاثاً وقال أردت بالبائن الطلاق فلم يقع على الثلاث لصا دقتها البينونة لم يقبل منه لانه متمم (أجاب) ما أفق به معتمد وقد صرح الأصحاب بقبول قوله أردت الاختيار في نظائر هذه المسئلة والفرق بينهما وبين مسئلة الروضة واضح فانه فيها منشي وفي هذه مخبر بحسب ظنه (مسئلة) شخص فعل المحلوف عليه ناسياً فظن الخنث ففعل ما دابناه على ظنه المذكور بحيث أم لا (أجاب) لا يحتمل بفعله الثاني أيضاً لظنه انه لم يتعلق عليه الطلاق (مسئلة) قال لزوجه المدخول بها أنت طالق طليقة لا راجعة إلى معها أو غيرهما أنت طالق طليقة أم لا معها الرجعة هل تطلق أم لا لانه أوقع الطلاق بصفة غير موجودة (أجاب) تطلق في الأولى رجعيًا وفي الثانية بائناً (مسئلة) حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخل الدار أو لا يبيت فيها أو لا يدخل المسجد أو لا يبيت فيه فعلا سطح الدار أو المسجد خارج ثم جلس على أحدهما أو بات فيه هل يحتمل أم لا وهل سطح المسجد كسطح الدار أم لا (أجاب) لا يحتمل بدخول سطح الدار أو المسجد ولا بالبيت فيه إلا إذا كان مسقفاً كله أو بعضه وهو بحيث يصعد إليه من الدار أو المسجد وما تقرّر علم ان سطح المسجد كسطح الدار ثم قال ولو حلف لا يدخل بيتاً فدخل سطحه لا يحتمل أو حلف لا يبيت في هذا البيت فبات على سطحه لا يقع عليه طلاق اهـ نوى (مسئلة) لو علق الطلاق بفعل من يبالي به عليه رقصد اعلامه به ففعل ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً لم يطلاق كما قاله في المنهاج وقيد عدم الطلاق بقصد الاعلام المذكور في صحيح المنهاج معنيين الراغبين ومشى على ذلك في شرح البهجة والمنهاج والتقييد بذلك صحيح معقول به وقوله جاهل شامل للجاهل بالتعليق وللجاهل بالمعلاق به فأخذ من منطوق عبارة المنهاج المذكورة وهو ما سيجع ويشرون مسئلة منها ثمان مسائل لا يقع فيها الطلاق وهي ان المبالي بالتعليق يفعل ذلك ناسياً جاهلاً بالتعليق والمعلاق به أو جاهلاً بأحد هما فقط أو جاهلاً بهما هذه ثلاث مسائل ومثلها في المكره أو يفعله ذلك جاهلاً بما أو بأحد هما هذه ثمان مسائل لا طلاق فيها وفهم من عبارة المنهاج المذكور تسعة عشرة مسئلة يقع فيها الطلاق وهي ما لو علق بفعل من لا يبالي به عليه ففعل ناسياً بالتعليق أو مكرهاً أو جاهلاً بالتعليق والمعلاق به أو جاهلاً

بأحد هـ فقط أو عا لم يـ ما فهـ هذه خمس مسائل وفي كل منها إيمان بقصد المعلق
 اهـ لانه أم لا هـ هذه عشر مسائل وما لوعلق بهـ عمل من يبالى بتعليقه ولم يقصد
 اعلامه ففعل ناسيا أو مكرها هاتان مسـئلتان وفي كل منهما إيمان بفعله جاهلا
 بالتعلق أو المعلق به أو جاهـ لا بأحد هـ فقط أو عا لم يـ ما هذه ست مسائل وما
 لوعلق بفعل من يبالى بتعليقه ولم يقصد اهـ لانه ففعله جاهـ لا بالتعلق والمعلق
 به أو جاهـ لا بأحد هـ فقط أو عا لم يـ ما هذه ثلاث مسائل فهـ ل أخـ ذ المسائل
 المذكورة من عبارة المنهج بالحكمين المذكورين على التفصيل المذكور صحيح
 معمول به في المذهب (فأجاب) التقييد المذكور صحيح معمول به وأخذ المسائل
 المذكورة من عبارة المنهج المذكورة بالحكمين المذكورين على التفصيل صحيح
 معمول به في المذهب اهـ خطيب (مسألة) شخص ملك بنتا رأهما ثم وطئهما وأولدهما
 هل أولاده منهن أم لا هـ ثبت منه فبرئهم ويرثونه وتصير كل من الامة من أم ولد وهل إذا
 نفى شخص نسبه عنه وحلف على ذلك بالطلاق يحنث أم لا (أجاب) الأولاد
 المذكورون ثابت نسبه بهم فبرئهم ويرثونه حتى أولاد من وطئها وصارت كل من
 الامة من أم ولد منه اهـ خطيب في تجريد وحديثه في حنث الشخص المذكور اهـ
 (مسألة) قال لزوجته أنت طالق بعد موتي فهل تطلق أم لا (أجاب) إن قصد الالتيان
 بقوله بعد موتي قبل تمام لفظ الطلاق لم تطلق والاطلاق في الحال (مسألة) قال
 في الروض لو أخذت له ديناراً فقال إن لم تعطيني الدينار فانت طالق وقد أنفقته لم
 تطلق إلا باليأس أي من أعضائه بالموت فإن تلف أي الدينار قبل التمكن من الرد
 فيكره اهـ أي فلا تطلق أو بعد التمكن منه طلقت اهـ ابن قاسم على بن حجر بحرؤه
 وقد تقدم آتفا (مسألة) شخص علق طلاق زوجته على غيبته عنها مدة معينة إلا
 نفقة وثبت ذلك عند الحاكم هل يتوقف حكمه بوقوع الطلاق عليه وهو غائب على
 حلانها عين الاستظهار بأن نفقتها باقية في ذمته ما برئ من شيء منها بطريق من
 الطرق أم لا (أجاب) يتوقف حكمه عليه لأنه من معتبراته (مسألة) شخص
 علق طلاق زوجته على وطئها فادعته المعلق طلاقاً أرا أنه كره الزوج بهم بثبت
 الوطئ المذكور (أجاب) لا يثبت إلا بأقراره أو بشهادة رجلين (مسألة) وبين
 فمن شيئاً ونسبه رعلق وقوع الطلاق على فعله بالخلف الحكم ثم تبين أنه فعله وصدق

على فعله وادعى انه نسيه فهل يقع عليه الطلاق المعلق بذلك الفعل (الجواب) قال
 الشيخ حمزة ثم المعروف انه لا فرق في صورة النسيان بين المستقبل والماضي كان
 ينسى فيحلف على ما لم يقع له انه فعل وبالعكس صرح به الرافعي في اثنا تعليق
 الطلاق وخص البغوي بعدم الحنث بالنسيان في المستقبل دون الماضي ووافقه
 ابن الصلاح قال الزركشي بعد ذلك ويستثنى ما لو قال لا أدخل عمدا ولا سهوا
 فدخل ناسيا فإنه يحنث بلاث لا في زوائد الروضة وحزم به الرافعي في كتاب الايمان
 (فرع) لو حلف بالطلاق ان ولده أو دابته أو غيره ما فعل انشيء الفلاني ناسيا فالتحق
 بعدم الحنث بل هو أولو بذلك من الحلف على فعل نفسه فتأمر وله ان لم أرفقه شيئا اه
 حمزة (مسألة) قال في شرح الروض ولو علق بفعله ناسيا ففعل ناسيا طلق لانه
 فعله وقد ضيق على فعل نفسه بخلاف ما لو حلف لا ينسى فتنسى لانه لم ينس بل نسي
 أو بدخول بهيمة ونحوها كذا في فدخلت لا كرهة طلق بخلاف ما اذا دخلت مكرها
 فلا تطلق * واستشكل عامر من عدم وقوع الطلاق فيها اذا لم يعلم المعلق بفعله
 التعليل وكان من لا يبالى بتعليله أو عن يمينه ولم يصد الزوج اهلامه ودخل مكرها
 * ويجاب بأن الادعى فعله منسوب اليه وان قى به مكرها وبها يفسد بخلاف
 اليهيمة فكانها احسن الا كراه لم تفعل شيئا اه ابن قاسم (مسألة) شخص علق طلاق
 زوجته على عدم نفقة اه مدة معينة ثم ادعى دفعها لها اراهم انشئت فيها أو في بعضها
 ونسأله ما أو بغيرها اذا علق به الطلاق وان لم يرد ذلك في مقابلة عوض أو عهد
 له مال أو أقر بالقدرة عليه فهل يقبل قوله بيمينه بالنسبة لعدم وقوع الطلاق أم لا
 (فأجاب) يقبل قوله بيمينه فيها بالنسبة لعدم وقوع الطلاق لا لاصل بقاء لعمدة
 (وسئل) السراج الباقيني عن رجل أوقع على زوجته طلاقا رجعية ثم راجعها ثم
 حلف عليها بالطلاق أنها لا تدخل المسكن الفلاني فدخلته فوقع عليها الطلاق في كذا
 شهرين وأسقطت ولدين ولم يراجعها من الطلقة الثانية ثم انها طلبته الى الحاكم مع
 علمها بالطلاق فقال هي طالق ثلاثا فكتب الشهود ذلك فقول يؤخذ بالطلاق الثلاث
 (الجواب) نعم يؤخذ به الا ان يظهر بطريق شرعي انها اوضعت بعد الطلاق الثاني
 ما تنقض به العدة وحلف انه لم يراجعها فإنه لا يؤخذ به اه (مسألة) رجل علق
 طلاق زوجته على تزوجه بفلاته بنفسه أو وكيله فزوجه فزوجه فزوجه وأجازه بالفعل ثم

حكم الحلف في بطلته وبعدهم وقوع الطلاق على زوجته لعدم تزوجه بنفسه أو وكيله فهل
للحكم المخالف أن يحكم بوقوع الطلاق المذكور أم لا (أجاب) ليس لاحد الحكم
بوقوع الطلاق المذكور اه ذكر ذلك الخطيب في تجريد من الزهلى من قوله رجل
حلف بالطلاق الثلاث أنه يسافر إلى القاهرة إلى هنا إلا بعض مسائل غيره (مسئلة)
لو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قراءته اه قليوبي على المحلى (مسئلة)
حلف لا يشارك فقارض حنت قال الزركشى ومحمد بعد ظهور الراجح لا قبله فراجع
اه قليوبي على المحلى (مسئلة) لو علق الطلاق بدخول طعل أو عيمة وحصل
دخوله كره لم تطلق زيادى وقد تقدم ذلك آنفا (مسئلة) قال لسان دخت الدار
اليوم فانت طالق فنسبت الحلف ودخت في ذلك اليوم هل يخلص بذلك أم لا قال
الزركشى فيه الاحتمال والاقرب الانحلال (مسئلة) لو علق طلاقها بشرب ماء كوز ثم
صده أو أبقاه فبادرت بشرب بعضه أو بل خرقة لم يحث * ولو علق بخروجها من ماء ثم
تكمث فيه فان كان جاريا أو خرجت منه حال لم يحث اه قليوبي على المحلى (مسئلة)
حلف بالطلاق انه يجامع زوجته في ليلة معينة فحجز عن الوطء قبل تكمته منه أو وجدها
حائضا أو طلع الفجر أو نسي الليلة أو جب ذكره ولم يبق منه قدر الحشفة أو من أو ماتت
لا حنت في الجميع للعذر (مسئلة) حلف انه لا يزوج ووليته أو لا يطلق امرأته أو لا
يعتق عبدا أو لا يضرب غلاما فأمر غيره بفعله ففعله وكيله ولو مع ضرورة لم يحث لانه
حلف على فعله ولم يفعل اه أن يريد الحالف استعمال اللفظ في حقيقة، ويجازه وهو انه
لا يفعله هو ولا غيره فيحث بفعله وكيله فيما ذكره عملا بإرادته اه خطيب (مسئلة)
حلف على زوجته لا تذهب لهذا المحل إلا زائرة فذهبت له زائرة ثم من لها السكنى به
فكثرت لا حنت عليه فراجع (مسئلة) لو قال انت طالق شهر رمضان أو شعبان فبقي
حالا مطلقا اه زيادى (مسئلة) حلف لا ينزل في هذه البلدة وهي من بلاد مصر فها
حد النيل هل هو من أول الزيادة إلى انتهائها فقط أو إلى انحسار الماء عنها بعد ريم أو لا
يحث الا بإقامة جميع ذلك كما لو حلف لا يشتى أو لا يصيف في هذه البلدة فلا يحث
الا بإقامته فيها جميع الشتاء أو الصيف (أجاب) شجنا الرمل رحمة الله بأنه لا يحث
الا بإقامة جميع المدة إذا عرف بطلقه على ذلك لا على أيام الزيادة فقط والایمان
ببناها على العرف وتقدم من افتاء بخلاف ذلك فاحذر وخالف في ذلك ابن حجر

فأجاب بقوله الأقرب أنه يختص بأيام الزيادة فقط إذا عرف في ذلك مضطرب ولان
 زمن أيام الرى لا يكاد ينضبط بخلاف أيام الزيادة وإذا اضطرب رجوع في ذلك فلا غالب
 والأغلب إطلاقه على أيام الزيادة ولان أيام الرى يطول زمنها غالباً وليس له حد بل قد
 يكثر غالب السنة كما شاهدته ببلا دناءه زيادى (وسئل) الرمى الكبير فيمن حلف
 بالطلاق الثلاث ما يخلى زيداً يفعل كذا ففعله زيد ولم يعلم الحالف به أو علم لم به وهو عاجز
 عن منعه منه أضاعه وقوة شوكة المحلوف عليه أولاً من الموانع التى لا يقدر على
 إزالتها هل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق المذكور (وسئل)
 أيضاً هل قال لزوجته الطلاق يلزمنى متى بعث الجارية تزوجت هل يعتبر تزوجه على
 الفور بعد بيعه الجارية (أجاب) بأنه لا يعتبر فيه الفورية إذ صيغة المذكورة
 لا تقتضيه (وسئل) أيضاً عن شخص حلف بالطلاق أنه لا يكلم فلاناً إلا فى شر ثم
 تخاصمها أو كلمه فى شرفه هل إذا كلمه بعد ذلك فى خير يقع عليه الطلاق (أجاب) بأنه لا يقع
 عليه الطلاق بكلامه فى الخير لان عينه انحلت بكلامه الأول إذ ليس فيها ما يقتضى
 التكرار (مسئلة) قال لزوجته إذا قدم الحاج فأنت طالما لى اعنى بلفظ الحاج مفرداً
 كما عبر به فى التنبيهة مجموعاً فالقياس مراجعته فى مراده فان تعذرا ولم تمكن له إرادة
 فينبى على أن المفرد هل يعنى أولاً ولو عبر به مجموعاً كما وقع به فى المنهاج فينبى أيضاً
 على ما ذكره فيه أى فى الجمع وإن كان إذا حملناه على العموم فقتضاه أنه لو مات أحدهم
 أو انقطع لمانع لم يحصل المعلق عليه وفيه بعد وحديثه فهل النظر إلى الأكثر
 أو ما ينطلق عليه اسم الجمع أرى جميع من بقى وهو يريد القوم كيف الحال فيه
 نظراً إلى المسئوى فى الأسباب والنظائر (وقال شيخ الإسلام فى المنهاج) أوجاه الحاج
 قال الزيدى وتعبيره بالحاج مشعر بأنه لو مات واحد منهم أو انقطع لعد لم يوجد المعلق
 عليه واستبعد بعضهم وقال الظاهر أن المراد الجنس وهل ينظر فى ذلك إلا أكثر أو ما
 ينطلق عليه اسم الجمع أو إلى جميع من بقى منهم ممن يريد الرجوع احتمالات والمعتمد
 النظر فى ذلك للعظم عرفاً انتهى اه بالحرف (وسئل) الشمس الرمى فى شخص
 حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما يدخل هذا البيت إلا أن يدخل الحج البلد ثم
 أن الحج لا كرورى دخل البلد ومعه من الحج المصرى وغيره والحال أنه لم يبع من الحج
 المصرى ولا الد كرورى فهل والحالة هذه تنحل عينه بدخول ذلك المحل (أجاب)

هو عند الاطلاق محمول على الج الذي يحبته المحمل الشريف (مسئلة) حلف
لا يدخل دارا فانه دمت وزال عنها اسم الدار لم يحث بدخولها وان جعلت محبدا
او حاما نعم ان أعيدت دارا بآلتها حث بدخولها اه شيخ الاسلام في شرحه
على البيهقي قوله نعم ان أعيدت الخ لعل هذا اذا حلف على معينة كهذه الدار اما
لو لم يعين كدار فانهدمت الدار وأعيدت ولو بغير آلتها فظاهر انه يحث وان أوهـم
تعبير الشارح خـ لاقه حيث صورها بقوله ولا يدخل دارا اه ابن قاسم على
البيهقي (وسئل) الرمي بقوله سئلت عن حلف لا يا كل بطيخا واطلق بم يحث
فأجبت بأنه يحث بأكله الا خضر لا الاصل في حمله على عرف أهـ ل المعرا لأن
(وسئل) فيمن لزوجته عليه حق حلف لها بالطلاق انه يدفع لها في كل شهر
كذا ولا يدخل الشهر الثاني يعنى حتى يدفع فغلط في الشهور فحل يقع عليه
الطلاق أم لا (اجاب) حيث ائتمه على غلبة ظنه لم يحث (مسئلة) لو حلف
لا يا كل عنبا أو رمانا أو قصبيا أو نحوها مائة مرة وشرب مائة أو مئة ورعى ثقله لم يحث
لان هذا لا يسمى أكلا فليوجب على المحلى (مسئلة) لو حلف الطلاق بالخروج
الى غير الحمام فقال ان خرجت الى غير الحمام فانت طالق فخرجت الى الحمام ثم عدت
لغيره لم تطلق وان خرجت لحاجة أخرى ثم دخلت الحمام طاعت ولو خرجت لها طاعت
هكذا في الروضة هناك وقال في المهمات لا تطلق وقد قال في الروضة الواب الجزم به
زيادى (مسئلة) ما اعتمد في قوله ان خرجت لغير الحمام فانت طالق فخرجت له
ولغيره (فأجاب) المعتمد عدم وقوع الطلاق لان الالم فيه للتعليل فكاه قال ان
خرجت لا حل غير الحمام ولم تخرج لغيره اه من فتاوى الشهاب الرمي (مسئلة) لو قيل
له يا زوج القحبة ذمال ان كانت كذا ففهي طالق طاعت ان قصد التخلص منها والا
استبرت الصفة زيادى (وسئل) شيخنا الشمس الشويرى في شخص خرجت
زوجته الى بيت هلمها فقال اذا لم تجي في هذه الليلة تكون طالق ثلاثا فهل اذا مضت
تلك الليلة ولم تأت يقع الطلاق أم لا وهل الحكم في هذه كما اذا قال تكون زوجتى
طالق ثلاثا ولم يعلق بشئ ام بينهما فرق ام كيف الحال افتونا ما جورين (فأجاب)
الحمد لله نعم اذا مضت الليلة المحلوف على الجي فيها ولم تجي اليه وقع الطلاق الثلاث
بشرطه وهذا لا يرتاب فيه كما افنى بوقوع الطلاق بالتعليل بالصفة المذكورة شيخ

الاسلام والشهاب الزهلي والشهاب ابن حجر * فقيـل سـئل الاول عن رجل قال
 لزوجته ان ابرأيتني تكوفي طالقاً فقالت ابرأك الله منـ في ومـستحقي فهل تصح
 البراءة ويـقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه لا تصح البراءة بذلك ولا يقع عليه
 الطلاق نعم ان فوت بقوله ابرأك الله البراءة وعلمت هي والزوج القـدر المبرأ منه
 صححت البراءة ووقع عليه الطلاق والثاني عن رجل قال لزوجته يوم موت ولدك تكوفي طالقاً
 ثلاثاً بالليل فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق
 المذكور الا ان أراد باليوم الوقت لانه يتجاوز به منه * والثالث عن رجل قال لولده ان
 قـيلت في بيتي تسكن أمك طالقاً قال بعض اليوم فهل يحـث وهل يشـترط ان يقـيـل
 أكثر اليوم وما المراد بالقيـل لولة (فأجاب) قال النووي الى آخر ما ذكره في بيان
 حقيقة القيلولة ثم قال وبه علم ان القيلولة هي النوم نصف النهار والمراد كما هو ظاهر
 نـصفه تقريـباً لا تحديداً وهو قبيل الظهر حتى نام الولد في بيت أبيه قبيل الظهر في يوم
 الحلف أو غيره حدثت والا فلا نعم ان تـؤى بالقيلولة وقتاً آخر اذ ير الامر عليه اهـ وفي
 كلام كل منهم تعالى في عـما ذكر كثيره لا حاجة لنا للاطالة بهم اذ عوى عدم الوقوع
 بذلك وهو زوهم باليهض هو لا في غير محامها فلا حـول ولا قوة الا بالله وأما الصيغة الاخرى
 فالامر فيها كذلك اذ تـؤى بها انشاء الطلاق او قصد به هذه الصيغة الامر فقـد قال
 الجلال السيوطي وقد سـئل عنهما من ان هذا اللفظ كناية فان اراد وقوع
 الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه والافهـو وعد لا يقع
 به شـئ ويبحث باحث في المسـئلة الاخيرة فقال الكناية ما حـقل الطلاق وغيره وهذا
 ليس كذلك فقـلت بل هو كذلك لانه يحتمل انشاء الطلاق والوعـده فقال اذا قصد
 الاسـمـة تقبـال فيـتـبـحـي ان يقع بعد مضي زمن كالمعلق على مضي زمان فقـلت لانه لم
 يصرح بالتعليق ولا بد في التعليقات من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه وهو
 الفـعل أو الزمان مثلاً وهو الم يقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو مذكور في الفعل
 وهو تـكـو في فانه يدل على الحدث والزمان قلت دلالة عليها ليست بالوضع ولهذا قال
 النحاة ان الفعل وضع لحدث مترن بزمان ولم يقولوا انه وضع للحدث والزمان وقد
 صرح ابن جني في الخصائص بأن الدلالات في عرف النحاة ثلاثة لفظية وصناعية
 ومعنوية فالاولى كدلالة الفـعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة

كدلالته على الفاعل وصرح ابن هشام الخضر اوى بأن دلالة الافعال على الزمان
 ليست لفظية بل هي من باب دلالة التفهم ودلالة التفهم والا التزام لا يعتد بهما
 في الطلاق والاقارب ونحوهما بل لا يعتد بمدفها الامدلول اللفظ من حيث الوضع
 والدلالة اللفظية تثبت ما قلناه من ان هذه الصيغة وعدوه مضارع لودخل عليه
 حرف التنفيس اقبل سوف تكونين طالقا وهذه الصيغة وعد بلاشك فكدا عند
 تجرده من سوف ثم قال فان نوى بذلك الامر على حذف اللام أى لتكوني فهو انشاء
 فتطلق في الحال بلاشك اه وهو مصرح بوقوع الطلاق بذلك عند التعليق اذا وجد
 المعاق عليه او عند نيته الطلاق او نيته الامر وان اذ خلا اللفظ عن ذلك كان وعدا
 قلت وهذا هي الحالة التي أفنى بها شيخ الاسلام بعدم وقوع الطلاق فانه سئل
 عن قول القائل لزوجه تـ كـونين طالقا مع عدم التعليق وعدم نية الطلاق
 (فأجاب) بما نصه لا تطلق بالصيغة المذكورة لاني الحال ولا في المال اه
 فانظر الى قوله المذكور أي المجرد عن التعليق والنية كما هو الفرض فأفادانه يقع
 بهما عند التعليق وهذا ما تقدم في جوابه وعند نيته ذلك وهو ما صرح به الجلال
 والكلام عند تجرد الصيغة عما ذكر وهو ما حكم عليه الجلال بأنه وعدوه مع ذلك
 بحث فيه باحث كم تقدم فقد بان الحق الذي لا مزية فيه من وقوع الطلاق بصيغة
 التعليق وغيرهما على الوجه المذكور وليت شعري ماذا يقول المجيب بعدم وقوع
 الطلاق في مسألة التعليق وما يستند فيه مع انتشاره في كلام الائمة بحيث لا يخفى
 على ادنى عاقل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب كتبه محمد بن احمد الشوبري
 حامدا ومصليا (مسئلة) اتهم زوجته في سرقة فقال لها ان لم تصدقيني فانت
 طالق فقالت سرقت ما سرقت فلا يقع الطلاق لانها ما صادقة أو كاذبة وقد
 اخبرت بالواقع اه شيخ الاسلام (مسئلة) لو قال أنت طالق اليوم بالنصب
 أو بغيره فيقع حالا لا كان أو نهارا لانه أوقعه وهي الزمان في الاول بغيره
 فأبخت التسمية شيخ الاسلام ومثل اليوم ما لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان
 فيقع حالا زائدا (مسئلة) اتفقوا على انه لو قال أنت طالق في كل يوم طلقة أنها
 تطلق في الحال طلقة واحدة وفي ابتداء اليوم الثاني طلقة وكذا الثالث (مسئلة)
 لو قال أنت طالق أمس وقع حالا سواء قصد ايقاعه حالا أو مستندا الى أمس ام اطلق

أم مات أو جن أو خرس قبل التفسير ولا إشارة له مفهومة فإن قصد بذلك طلاقاً في نسكاح
 آخر وعرف أو قصد به طلاق أمس وهي الآن معتدة فيصدق في ذلك عملاً بالظاهر
 وتكون عدتها في الثانية من أمس إن صدقته والآخر وقت الإقرار شيخ الإسلام
 (مسئلة) تشاجر رجل مع آخر حلف بالطلاق الثلاث أنه ما يكلمه وقصد ما دام
 الشر بينهما فهل إذا زال الشر من بينهما أو كلفه يحدث أم لا حدث عليه وتخل عينه
 (أجاب) بعضهم بأنه إذا كلف لا يحدث ويعمل بقصد وتخل عينه وهو حسن وإن
 توقف فيه بعضهم (وسئل) الشمس الرملة رضي الله عنه في شخص حلف بالطلاق
 أنه لا يبيت هذه الليلة فهل هو كلفه على كل الرغيف فلا يحدث إلا يبيت جميع
 الليلة أو بالمعظم كالحلف لا يبيت واطلاق فهل هذه حكم ما قبلها وهل لو حلف أنه
 لا يبيت هذه الليلة في هذه الليلة أو القرية وبات في مسجد داخل بها هل يحدث
 مطلقاً ولا يحدث إلا إذا علم بوقوع الطلاق عليه (أجاب) لا يحدث إلا يبيت جميع
 الليلة فإن حلف على ترك المبيت فيها حدث بمعظم الليل ولا بد في الحدث بفعل المحلوف
 عليه أن يفعله تماماً (مسئلة) قال العراقي سئلت عن طلب منه المبيت عند شخص
 حلف لا يبيت سوى الليلة المستقبلة هل يحدث بترك مبيتها فأجبت بأن مقتضى
 قاعدة النفي والاثبات الحدث لكن أفق شيخنا البلقيني بحضوري فيمن حلف
 لا يشكو غريمه الأمن بما كثر هي هل يحدث بترك الشكوى مطلقاً (أجاب) بعدم
 حدثه ويوافق أصحاب النوى في الروضة فيمن حلف لا يطأ في السنة إلا مرة واحدة
 أنه لا يحدث بترك الوطء مطلقاً وهو ناظر للمعنى مخالف للقاعدة المقتضية برأى
 (وسئل) فيمن قال لزوجه إن ولدت فأنك طالق مع ولادتك فهل تطلق وله
 مراجعتها ما لم تنقض عدتها حيث لم يكمل عدداً طلاقها أو تطلق وتنقض عدتها
 (وأجاب) بأنها تطلق وله مراجعتها ما لم تنقض عدتها لا الرطلاق لا يقارن
 انقضائها (وسئل) في رجل حلف بالطلاق ما دام في حياته لا يكلم أخاه لا في موت
 ولا في حياة ولا في غيره واضطر الحال إلى كلامه فقال له رجل أشكك في إزمه القاضي
 بكلامه فهل يخاص بذلك أم لا وإذا قلتم لا فما الحيلة في كلامه (فأجاب) الزام القاضي
 لا يخلصه من الإيمان المذكورة وله أن يخاطب الجدار بما يريد من أخيه على سماع
 أخيه (وسئل) فيما لو قال إن شاء زيد فأنك طالق فإشارته إلى رصاهل يقع كما قال

المتولى أم لا (فأجاب) بأنه يشترط فيها المشيئة لفظاً فلا تكفي الإشارة (وسئل)
 في شخص قال لزوجه إذا حركت الحمار ذنبه فأنت طالق فادأيقم عليه (فأجاب) يقع
 عليه الطلاق بغير زمن يحرك ذنبه فيه وبقياس بالحمار غيره (وسئل) فيمن حلف
 لا يسكن في هذه البلاد فسكن خارج السور هل يحنث (فأجاب) لا حنث عليه عند
 الاطلاق (وسئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته لا تذهب أو وضع كذا
 فهل إذا ذهبت وراحها ثم ذهبت مرة أخرى إليه يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب)
 لا يقع عليه الطلاق (مسئلة) قال لزوجه على الطلاق لا بد أن تزوج بفلانة
 بنت فلانة وادخل بها ثم عقد عليها ولم يدخل بها وطلقها قبل الدخول بها وظن بها إذا
 وقوع الطلاق على زوجته الأولى فصار يقول فلانة طلقت ويعني به زوجته الأولى
 وكرر ذلك مراراً وهو جاهل (فأجاب) الرمي بأنه لم يقع عليه طلاق على زوجته
 الأولى بما ذكر حتى يحصل اليأس من دخوله بفلانة المذكورة فيبتين أن زوجته
 الأولى طلقت قبيله وقوله عنها أنها طلقت معذور به لجهله فلم يقع عليه به طلاق أيضاً
 (وسئل) الشمس الرمي عن قال إن غابت معك على الطلاق لا قتلنك فغلبت
 ثم بعد ذلك غلبه (فأجاب) بأنه يقع عليه الطلاق إن لم يقع على المعلق عليه وقد
 تمكن منه (وسئل) فيمن قالت له أخت زوجته طلق أختي فقال هي طالق ألف
 طلقة إن أرادت فهل تطلق (فأجاب) بأنها إن أرادت ذلك طلقت ثلاثاً والأفلا
 (وسئل) في إنسان قال على الطلاق ثلاثاً الكلب أحسن مني وخير مني فهل
 الكلب أحسن من الإنسان وخير منه وهل يحنث بذلك (فأجاب) حيث قصد
 ذلك إن الكلب غير مكلف ولا يطالب بشيء بخلاف حال الخائف فإنه مرتين بعمله
 فهو أحسن منه بهذا الاعتبار فلا يقع عليه الطلاق على الوجه المشرع (وسئل)
 في رجل حلف بالطلاق على زوجته أنها لا تذهب إلى دار أبيها وإن ذهب لم أبقها على
 دمتي فذهبت إليها في غيبته مرة مثلاً وعلم بذلك ولم يطلقها فهل تقع الثانية بتأخير
 أبقائها أم لا وإذا قلتم بالوقوع فراجع في العدة فهل الرجعة صحيحة أم لا
 (فأجاب) متى قصد بقوله لم أبقها على دمتي أنه يطلقها حال طاعة رجعية
 فادأراجعها في العدة فالرجعة صحيحة (وسئل) في شخص حلف بالطلاق إن أخاه
 لا يركب فرسه ثم قال له إن رأيتك ركبته أبذلت روحى بر وحنى فهل إذا ركبها ولم يعمل

فيه شيئاً يقع عليه الطلاق (فأجاب) متى ركبه أو وقع على الحالف الطلاق ولا يقع عليه شيء بقوله متراخيها عن حلفه بذلت روحى بروحك (وسئل) فيمن حلف بالطلاق ما عدت أبيع لك ولا أشتري منك فأخذ منه شيئاً معاطاة من غير صيغة بيع فهل يحنت (فأجاب) اطلاق البيع والشراء محمول على الشرع فلا حنت بالمعاطاة (وسئل) فيمن حلف بالطلاق ليسافر من المدينة إلى دمياط في هذا الشهر ولا نية له ثم شرع في السفر ففرغ قبل وصوله إلى دمياط فهل يحنت أم لا (فأجاب) بأنه يحنت بتمكينه من السفر قبل ذلك والظرف عند الاطلاق شامل لأنشاء السفر ولو صوله إلى دمياط فيه (وسئل) في شخص قال لا على الطلاق ما أفعل في الشيء الغلاني وفعله وقال في حلف آخر ما على الطلاق ما أفعل كذلك وفعله فقال له رجل وقع عليك الطلاق لأنك فعلت الذي حلفت عليه فقال أنا ما قصدت الحلف بالطلاق ثم إن الحالف أتى لرجل فحكي له ما وقع منه فقال له لا يقع عليك الطلاق لأن لا تستعمل للنفي وكذلك ما قبل ما قاله صواب أم لا (فأجاب) بأنه يقع عليه الطلاق عند الاطلاق لأن اللفظ يستعمل لنفي كيد النفي عرفاً فلا النافية داخله في التقدير على فعل يفسره المذكر فمكانه قال لا أفعل في الشيء الغلاني على الطلاق ما أفعله فإن ادعى صرفه عن الحلف احتتمل القول بتصديقه ظاهراً (وسئل) أيضاً عن رجل أتى بشيء على العادة منزله ليطبخ فحصل بينه وبين زوجته تشاجر فخلف بالطلاق أنه لا يأكل من الأطعمة شيئاً عمل بالنار فهل إذا أكل شيئاً مسروباً أو قلياً يحنت أم لا وهل يحنت بشرب الطعام (فأجاب) بأنه لا يحنت عند الاطلاق بالمشوى والقلي وشرب الطعام (وسئل) في شخص حلف بالطلاق أنه لا يشارك زيداً مثلاً ولا يأكل معه ولا يشرب معه فهل إذا فعل شيئاً من ذلك يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه متى فعل شيئاً عاذاً كوقع عليه الطلاق لأن الإيمان متعدد مع العطف (مسئلة) حلف بالطلاق الثلاث لا يزوج ابنته ابن أخيه ثم ندم وأراد تزويجه هل له طريق في ذلك ولا يقع عليه الثلاث (الجواب) طريقه أن يسافر فيزوجهما كما لا يبيح له أن يزوجهما إن لم يكن نوى انهما إلا تصير زوجته لابن أخيه أو يحال على زوجته ثم يزوج ابن أخيه ثم يجب دفن كاح امرأته ولا يجوز له العضل بل يزوج وإن طلقت امرأته من فتاوى النووى (وسئل) الرملى رضى الله عنه عن له أربع زوجات

فقال كل واحدة لم أطأها إلا لغيره فصوحت بهما طواقى فومى أحدهما من وطاع الفجر قبل
وطئه الباقيات فهل يطلق الجميع أو البعض (فأجاب) بأنه يطلق الجميع حتى
الموطوءة إذا لم تنى متى لم أطأوا واحدة منهم فلا تخرىات طواقى لكن لا بد من تمكنه
من وطئهن به وحلقه (مسئلة) قال فى الروضة وأصلها ولو قال ان خالفت أمرى
فأنت طالق ثم قال لها لا تكلمى زيدا فكلمته لم تطلق لانها خالفت في النهى
دون الامر ولو قال ان خالفت أمرى فأنت طالق ثم قال لها قومى انا قد تطلق
ا ه قال الشمس الرمل هذه فروع صحيحة ا ه من الفتاوى (مسئلة) قال فى العباب
فرع قال ان لم تصومى غدا فأنت طالق فحاضت فيه لم تطلق أو ان لم تصلى ظهر اليوم
فحاضت طلقت حالا قال الرمل أى حاضت بعد تمكنها من الصلاة ولم تصلى طلقت حالا
أى تبين وقوع الطلاق من وقت الحلف وقال فى العباب ولو قال ان لم تصومى فى يوم
العید وان لم تصلى فى الحيض فأنت طالق فصامت أو صلت فيه لم تطلق (مسئلة)
قال ان لم أبعد ه هذه الجارية فأنت طالق فبان انها حامل منه فى العباب طلقت حالا
وقال الرمل الا وجهه عدم الحنث كما هو ظاهر سباق القمولى فى ظواهره حيث قال
ان لم أبعد ه هذه الجارية فأنت طالق فبان انها حامل منه لم تطلق ا ه من فتاوى
الشمس الرمل (وسئل) الرمل فى رجل قال كل امرأة أتزوجها سوى فلانة
تكون طالقاً ثلاثاً فخطب امرأة فلما كان وقت عقد النكاح وكل الرجل وكى لا قبل
له النكاح فهل والحالة هذه يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) لا يقع الطلاق بذلك
(وسئل) الشهاب الرمل عن شخص قال لزوجة هلى الطلاق الثلاث ان خرجت
أنا وإياك من فارس ~~ك~~ كور لا أرجع اليها الا معك فخرجتا فطربق البرقى رجوع
أحدهما وحده دون الآخر (فأجاب) بأنه لا يقع عليه طلاق برجوع زوجته
الى دار كور وحدها وامامها فارجع اليها دون زوجته وقع عليه ذلك الطلاق
طريقه ان اراد الرجوع اليها دونها ان يجالعهما قبل رجعه (وسئل) الشمس
الرمل عن رجل قال لزوجة هلى حال تشاجرهما على نشوزها مثلاً لا هلى الطلاق أو الطلاق
يلزمنى ما أنت امرأة أو ما أنت امرأتى أو ما أنا تزوج أو أنا طارِب وعسى بذلك كون
ا ه لهما من المخالفة ونحوها افعال الرجال دون النساء المجبورة لهن بالتزويج وما
هى عليه من سوء المعاشرة وهدم القيام بحقوقه فيقع عليه الطلاق بذلك ويؤخذ به

ظاهر أم لا لأنه كذب محض كالوقيل له الكثرة فإلّا لا تطابق به لأنه كذب
 (وأجاب) بأنه يقبل منه قوله أن أراد ما ذكره القرينة وإن لم يرد شيئا مما ذكره وقع
 الطلاق (وسئل) الشهاب الرهلي عن علق طلاق زوجته على وطئها فادعته
 المعلق طلاقها وانكر الزوج فبم يثبت الرطه المذكور (فأجاب) بأنه لا يثبت إلا
 بإقراره أو بشهادتين (وسئل) أيضا عن قاعد حلف بالطلاق أنه لا يعود إلى
 الغروب ثم استقر قاعد ثم قام قبل الغروب فهل يقع الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه يقع
 عليه الطلاق لأن كلامه يفيد العموم اذ هي في جميع وجود القعود تتضمن الفعل
 المنفي لمصدر منكر فدلّ على حلفه أن لا يوجد قعودا قبل الغروب وقد استدام به بعد
 حلفه واستدامة القعود قعود لا أنه لا يديم قعوده إلى الغروب فليتناهل وانما لم
 يحنث من حلف لا يساكنه شهر رمضان بحسب كنهه بوضعه لعدم اطلاقه عليه حقيقة
 (وسئل) الشمس الرهلي عن الحلف بالطلاق في حال الغضب الشديد المخرج عن
 الاشعار وهل يقع عليه الطلاق أم لا كما نفى به أهل عصره وهل يفرق بين التعليق
 والتخيير أم لا وهل يصدق الحلف في دعواه شدة الغضب وعدم الاشعار (فأجاب)
 بأنه لا اعتبار بالغضب فيه نعم إن كان زائل العقل عذر اه (مسئلة) قال في
 المنهاج وشربه لابن شهبة ومن اشتم عذيل عقله مر شرب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له
 وعليه قولا وفعلا كالنكاح والعتيق والبيع على المذهب وفي قول لا ينفذ شيء وقيل
 ينفذ تصرفه عليه كالطلاق والاقرار والقسمان تغليظا عليه لينتزع وتخرج بقوله ان
 من لا ياتم به اذ ذكر كى او جده مسكرا أو أكره على شربه أو لم يعلم أنه مسكرا وتناول
 دواء من لا للعقل مسكرا أو مجتنبه بقصد التداوى فلا ينفذ طلاقه ولا تصرفه لعدم اثمه
 ولو قال المسكر ان بعد ما طلق اغتصبته شربت الخمر كرهه أو لم أعلم ان ما شربته مسكر صدق
 بيمينه قوله الروياني قول الأذرعى وعليه يجب أن يستفسر فإن ذكر ما يكون كراهيا
 معتبرا في ذلك والاقضى عليه بوقوع الطلاق فإن أكثر الناس يظن ما ليس باكره
 كراهيا وما قاله ظاهر فيمن لا يعرف معنى الاكره مقتضى اطلاق المتن ان الجنون
 المتولد من السكر حكم السكر وبصرح في البحر لكان مقتضى ما في كتاب
 الصلاة خلافه وهو الذي يظهر (وسئل) أيضا عن حلف على زوجته بالطلاق
 الثلاث انها تخرج أو تأكل من لاطانها تبرقعه من خالقه ولم تفعل والحال انها

بكرهه وقصد بها الحلاص من العصة وهو مجهول ذلك فهل يحث بغير علمها المعلق
عليه ماد كور أم لا وهل هي والحالة هذه عن لا تبالي بحله كالجميع والساطان
أو عن تبالي ولم يقصد المعلق اعلامها حيث يحث بغير علمها ولو جاهلة أو ناسية أو مكرهة
أولا (فأجاب) بأنه يقع فيها الطلاق بغير علمها ولا اثر اظنه المذكور وهي عن تبالي
بحله حتى لا يقع بغير علمها ناسية أو جاهلة حيث قد دام لامها أو مكرهة كذا وجد
بخطه (وسئل) الشهاب الرمي عن شخص أخذ خروفا غيرة وذبحه فخاف
صاحبه بالطلاق انه ان لم يعد لنا خروفا غيره لم اكلمه فهل يحث بكلامه قبل اعطائه
خروفا غيره أم لا يقع الا عند اليأس من اعطائه خروفا (فأجاب) بأنه لا يقع
الطلاق بتكليمه اياه الا عند اليأس من اعطائه خروفا اذا لا يفتوا اعطاؤه الا بذلك
(وسئل) عن شخص حلف بالطلاق لا قضيتك حلفك عند رأس الهلال الا ان تؤخر
فهل اذا أخرت ترتمع اليمين رأسا وهل يعتبر في التأخير اللفظ وهل هذا الاستثناء
متصل أو منقطع (فأجاب) بأنه ترتمع اليمين برضا صاحب الدين بتأخير أدائه عن
رأس الهلال ويعتبر في رضاه بتأخير تلفظه به اذ الرضا أمر في قابض بما يدل عليه
وهو اللفظ والاستثناء المذكور متصل لشمول المسئلة ثني منه حالة مطالبة بآدائه في
ذلك وسكوته عنها ورضاه بتأخير عن الوقت المذكور (وسئل) أيضا عن شخص
حلف بالطلاق الثلاث ان ابنته ما نطلع الى بلده وهي على عصمة زوجها ثم طلقها
الزوج طلقا رعية ثم طلمعت الى بلده فهل يقع على والدها الطلاق الثلاث لكون
الرعية في العصة أولا (فأجاب) بأنه وقع على والدها الطلاق الثلاث الا ان
تظن ان يمينه نخلت بالطلاق الرجعي فلا يقع بطولها طلاق (وسئل) أيضا عن
قال لزوجة على الطلاق ان أخته لما قالت لي انها أخذت مهرها من فلان عشرين
دينارا وهي عندها في صندقها فأنكرت ذلك وادعت وقوع الطلاق بذلك فهل
القول قوله بيمينه في عدم وقوع الملاق كما ادعى مع النفقة المسمى الطلاق على
دفعها أم لا كما ادعت الخيض ونحوه مما لا يعلم غالب الامنار هل هذه كمثلة
من قال ان دخلت الدار بغير اذني فأنت طالق فدخلت وادعت وقوعه وعدم الا دن
لها وادعاه فان عليه البيان كافي لأنوار والروض وغيرها وقال في التلادم انه
المرجح في المذهب (فأجاب) بأن القول قوله بيمينه في عدم وقوع الطلاق كما ذكر

في السؤال وليست نظير مسألة تعليق الطلاق بدخولها بغير اذنه (وسئل) أيضا عن
 حلف باطلاق الثلاث على شخص انه يلبس هذه البردة بقيمة هذا الشهر فلبسها ثم
 نزعهها قبل فراغ بقيمة ذلك الشهر ولم يلبسها فيها هل وقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب)
 بأنه ان ظن المحلف عليه ان الحالف تخلص من وقوع الطلاق عليه بلبسه المذكور
 لم يقع عليه ذلك الطلاق والواقع لا ينتفاه ليلسه لما في جميع تلك البقية (وسئل) عن
 رجل قال للقاضي اشهد لي زوجتي انها طالق ثلاثا ثم قال قصدت الاتيان
 بالاستثناء قبل فراغ له ظني وأثبت به متصلا بحيث سمعته فقال القاضي لم اسمع سوى
 الطلاق فهل يقبل قوله بيمينه أولا أو يفرق بين أن تكذبه زوجته فيما قاله أولا
 وهل الاستثناء المذكور يمنع صحة الاقرار وهل قوله اشهد الخ انشاء أو اخبار
 (فاجاب) بأن القول قوله بيمينه في ذلك الا أن تكذبه زوجته فيه فالقول قولها
 بيمينها في نفيه فاذا حلفت حكم بوقوع الطلاق والاستثناء المذكور يمنع صحة الاقرار
 أيضا وقوله اشهد الخ أراد به الانشاء بدليل قوله قصدت الاتيان الخ (وسئل)
 أيضا عن حلف على عدم الإقامة أو السكنى تخرج حالاً ثم عاد لعيادة أو زيارة أو نحو
 ذلك هل يتردد عدم الحنث في ذلك بما اذا لم يمكث كما قيل أو لا يتردد كما هو ظاهر كلام
 الشيخين وغيرهما (فاجاب) بأنه لا يتردد عدم الحنث في ذلك بما اذا لم يمكث كما هو
 ظاهر كلام الشيخين وغيرهما (وسئل) عما لو قال شخص طلفت وأنا نائم هل يقبل
 قوله بيمينه كما لو قال طلفت وأنا صبي أم لا يقبل قوله لان النوم لا أمارته وهل
 التعليق يستحيل يقع مطلقا في الحال أم لا وهل من المستحيل ما لو حلف ان بقي لك
 هنا متاع ولم اكسره على رأسك فأنت طالق فمات هونا هل تطلق أم لا (فاجاب)
 بأنه يقبل قوله بيمينه في ذلك وأما في مسائل المستحيل المذكورة فلا يقع الطلاق
 مطلقا سواء غلق يستحيل عرفا كأن صعدت السماء أم علقا كأن أحيت ميتا
 أو شرفا كأن نسيخ صوم رمضان ومن المستحيل مسألة الهاون المذكورة لئلا يكن
 الراجح فيها وقوع الطلاق في الحال لمصالح اليأس فيه (وسئل) أيضا عما لو قال
 السكران بعد ما طلق انما شربت مكرها أو لم أعلم ان ما شربته مسكرا هل يقبل قوله
 بيمينه أولا يصدق الا اذا وجدت قرينة تدل على الاكراه (فاجاب) بأنه يقبل قوله
 بيمينه (وسئل) أيضا عن رجل كان يأتي بقمحة لطاحونة ويدفعه للطحان

أورس له مع الغيرة لي طبعه وي فعل ذلك أيضا في غزله من الاتيان به بالمصيبة ودفعه
 للصباغ أورس له مع الغيرة لي صبهه خلف بالطلاق انه لا يطعن ولا يصيب في
 الطاحونة والمصيبة المذكورتين فهل اذا طعن له الطحان أو صبه له الصباغ الذي
 كان يفعله قبل الحلف أو غيره يحنت أم لا وهل يقبل قوله اني أردت أن لا أفعل
 بنفسى أم لا وهل اذا أتى بالقمع أو بالغزل غيره بغير اذنه وطعن ذلك أو صبه
 في كل منهما يحنت أم لا وهل اذا أشار الى قمع أو غزل وقال لا أفعل ثم اتته من
 ما يكره وفعله غيره ماذ كرحنت أم لا (فأجاب) أنه لا يحنت في جميع أحوالها
 المذكورة (وسئل) أيضا عن رجل يشتغل في الحياكة عند أخيه ثم أكرى نفسه
 لآخر فيهاجارة صحيحة أو فاسدة فقال له أخوه عند علمه بذلك بهد تويعه له ان عدت
 تشتغل هذه تكون امرأتى طالقا ثم قال اغنا قصدت أجيرا وأمامه عدتلك اياه مجانا
 فلم أقصد هابل أنا أساعده أيضا فهل يقبل قوله فلا يقع طلاق اذا ساعده المحلوف
 عليه بمجانا لوجود القرينة (فأجاب) بأنه يقبل قول الحالف للقرينة المذكورة
 (وسئل) الشمس الرمل في شخص علق على نفسه أنه متى غاب عن زوجته شهرا
 بغير نفقة ولا منفق شرعى تكون طالقا ثم انه تركها ووافر فخرحت بغير اذنه وتوجهت
 الى مكان قريب من ممره سكنت فيه واستمر الزوج غائبا نحو شهر ونصف فهل يقع
 عليه الطلاق أم لا (فأجاب) لا يقع عليه بذلك طلاق اذ لا تستحق نفقة مدة غيابه
 (وسئل) رضى الله عنه في رجل حلف بالطلاق لا يسكن المحل الا لاني الا يحكم حاكم
 فاذا استأجرت المسكن المذكور وسكنت فيه بأسبابها ثم استأجرت زوجها بجارة عين
 اقضاء مصالحها وغير ذلك ورفعت أمرها الى حاكم وكلمه بعدم الحنث فهل يتخلص
 بذلك (فأجاب) لا يتخلص بذلك (وسئل) أيضا في رجل طلق زوجته وحلف
 انه ما يراجعها فاذا فعل (فأجاب) بكل والد الزوجة في رجعتها فلا يقع عليه طلاق
 عند الاطلاق وسئل أيضا عن شخص حلف لا يكلم فلانا الا في شرفه هل اذا سلم عليه
 أو رد عليه السلام يحنت أولا واذا كلمه في شرا حنث فيه وتتحل بيمينه واذا كلمه بعد
 ذلك في شرا لا حنث عليه (فأجاب) متى سلم أو رد عليه السلام حنث فان كلمه في شرا
 لم يحنت وتتحل بيمينه عند الاطلاق (مسئلة) لو حلف لا يكلم فلانا الدهر أو عمره
 فكلمه في أى جزء حنث قاله الرملى (وسئل) الرملى فيمن تشاجر مع زوجته وحلف

بالطلاق انه ما يدخل لمباقية السنة فهل اذا دخل الحاجة يقع عليه الطلاق وهل اذا
 كان في أسفل البيت قاعة معدة لصنعة ودخات الزوجة على زوجها في القاعة
 المذكورة يقع على زوجها الطلاق أم لا (فأجاب) متى دخل غيرها لم يحنث ولا
 بدخولها عليه (وسئل) أيضا فيمن قال اغبر المدخول بها ان دخلت عليه في هذه
 السنة فأنت طالق فدخل فهل يقع باثنا أم رجعا (فأجاب) متى وطئها وقع رجعا
 اذا الوقوع معلق بالوطء (وسئل) عـ الحلف بالطلاق انه لا يجامع زوجته ذا الشهر
 ولا الآخر فهل اذا جامع في شهر من الأشهر المحلوف عليها ولو مرة يحنث أم لا اذا
 جامعها في كل شهر من الأشهر (فأجاب) يحنث (وسئل) في شخص حلف
 بالطلاق انه ما عاد يلبس هذا الثوب فهل اذا قص منه شيء أو سل منه نحو الخيطين ثم
 لبسه يقع عليه الطلاق (فأجاب) متى قطع منه جزء لم يحنث بلبسه عند الاطلاق
 (وسئل) رضى الله عنه في رجل حلف بالطلاق انه لا يلبس أثوابه فهل يحنث
 ولو بواحد أم لا يدين ثلاثة لأنه أقل الجمع واذا قلتم بالثاني فهو لا فرق بين أن يلبسها
 معاً أو مرتبة لأنه عام وهل لو قال ثوبي ولا ثيبي يشمع أثوابه فيحنث بأى
 واحد منهما لأنه مفرد مضاف فيعم أولاً (فأجاب) بأنه لا بد لحنثه من لبسه
 الثلاثة أثواب ولو مرتبة المأذ كقوليه ثوبه يشمع أثوابه فيحنث عند الاطلاق بأى
 واحد منها كما تقدم آنفاً (وسئل) في شخص حلف بالطلاق انه متى آذاها بقول
 أو فعل تكون طالق فهل اذا هجرها في المصحح يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب)
 متى قصد بذلك إيذاءه وتأذت وقع عليه الطلاق (وسئل) في شخص حلف
 بالطلاق انه ما يأكل هو وجماعته فهل اذا أكل معهم وغيرهم يحنث أم لا (فأجاب)
 يحنث فان أكل في انا واحد رجوع الى زنته (وسئل) فيمن قرب خمر أو طاق زوجته
 حال سكره ثم بعدار صحا قال أنا كنت مكرها فهل والحالة هذه يقع عليه الطلاق أم لا
 (فأجاب) لا يقبل قوله في ذلك (وسئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يأكل
 لفلان طعاما من خبز وغيره ثم انه طلبه لوليمة ونحوها فحضر فقدم له ذلك فأكل حامدا
 عالمه هل يحنث أم لا (فأجاب) لا يحنث عند الاطلاق (وسئل) في رجل طلب
 من زوجته الجماعة فرفضته فقال ان لم تخياني أجامعك تمكوني طالق اثنائنا فاستمرا
 جالسين في الفراش وسكت ولم يطلبها للجماع حتى طلع الفجر فلما أصبح قال لعلمه

ما وقع بينهما فقال له وقع عليك الطلاق الثلاث فصدقه فقال لا خيه اذهب الى اخيه
وأهلها فقتل لم أخى وقع عليه الطلاق الثلاث بسبب امتناع اختكم منه فهل يقع عليه
الطلاق أم لا (فأجاب) بأن مدلول التخلية عند الاطلاق التمكن وعدم امتناعها
منه وحيث لم يرد شيئا ولا وقتا عينه لم يقع عليه الطلاق لان ذلك لا يفوت الا
بالبأس منها وقوله لا خيه اذهب الخ لا يقع به شيء حيث ظن الوقوع بما جرى ان بنى
ذلك على قول معلوم وظن صدقه فيه اه ملخصا (مسئلة) لو علق الطلاق على
صفة من احدى نساءه على الابهام ثم وجدت الصفة عين احدها هل فلو ماتت قبل
وجود الصفة لم يصح هذا التعيين لانه يلزم وقوع الطلاق على الميتة لأن الطلاق
لا يقع قبل زمان وجود الصفة بخلاف من مات بعد وجود الصفة وكالميتة المبانة ولو
علق الثلاث كما ذكرتم عين احدها هل هذا الطلاق المعلق صح التعيين حتى
لومات قبل وجود الصفة لغا التعليق لانه لا يمكن العمل به ولا يلزم تعيين غيرها اه
ان قاسم (وسئل) الرهلى في رجل طلق زوجته طلاقا رجعيًا فحالف ولدها بحضرة
أبيه بالطلاق الثلاث ان أباه لا يراعه هاهنا هل اذا وكل الأب في رجعتها اوراها
الوكيل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) بأنه يحتمل فيه الخالف برجعه وكيلا
أبيه كمن حالف لا يترقب فوكل فقبل الوكيل له لان الوكيل سفير محض فيهما خلافا
لافتاء بعض المتأخرين في مسألة الرجعة المذكورة وقد تقدم منى جواب في
هذا المسئلة على غير هذا الوجه (وسئل) في رجل طلق بالطلاق الثلاث من
زوجاته الاربع أنه لا يقع على الشيء الف لاني ثم فعه له طائفة من ماله اذا كرا ليمين هل
يحتمل أم لا واذا قلتم نعم فهل له تعيين الطلاق في واحدة منهن (أجاب) طلقن
جميعهن ثلاثا وليس له تعيين الطلاق في واحدة منهن (وسئل) رجل أطي
آخر شيئا من المأكولات ثم انه من عليه به فحالف الآخر بالطلاق انه ما بدأ بشيء
منه ولا عياله فهل اذا باع الحالف الشيء المحلوف عليه واشتريه بثمنه غير ما كاه
هو وعياله يحتمل أم لا (فأجاب) ان له على شيء رأس كل من غيره ثم يحتمل
وان حلف على عين شيء حنث بأكل شيء منه (وسئل) هم قال لزوجه ان ماتت
فانت طالق فهل يقع عليه بوجود الصفة المعلق عليها (فأجاب) بأنه لا يقع
بوجودها طلاقا لخروجه عن أن يقع عليه طلاقا وأن لا يقع عليه طلاقا لاجتماع

الوقوع مع الرفع بالانقراض وهو أقوى بالوقوع منه وهذا صريح كلام الاصحاب فيما
لوعلقه بالهلل (مسئلة) لو قال أنت طالق آخر يوم من عمرى طلقت بطموع فجر يوم
موته ان مات ثم اراد الا فبفجر اليوم السابق على ليلة موته ومحل هذا اذا مات في غير
يوم التعليق وفي ليلة غير هذه اليلة التالية ليوم التعليق والواقع حين تلفظ زيادي
(مسئلة) لو قال مثلاً ان لم أطلقك فانت طالق فاليأس يتحقق قبل موته بمن لا يسمع
أنت طالق فاد اقلنا بالوقوع في أول هذا الزمن اقتضى ذلك ان زمن الوقوع سابق على
وقت الموت بمن يسير متوسط بينهما ولا مانع من التزام ذلك فيما يظهر ولو قال ان لم
تدخلي الدار فانت طالق ثم حصل موتها في بلدة نائية عن الدار فالظاهر استناد
الطلاق الى زمن سابق على الموت بقدر ما يمكن فيه الدخول كما يرشد الى ذلك قولهم
بالوقوع قبل الجنون الذي اتصل به الموت فيما لو قال ان لم أطلقك فانت طالق ثم
جن اه برأى رحمه الله وقوله اقتضى الخ ظنه في شرح الروض نقل ذلك من
المهمات (فرع) لو علق بنفي فاعل غير التعليق كاضرب فضر به او هو مجنون
او هو مطلق ولو طلاقاً باننا نختار اليمين أما الثاني فلان البر لا يختص بحال
النكاح ولو هذا نحل اليمين بوجوه الصفة ونفيها حال البيئونة وأما الاول فلان ضرب
المجنون في تحقق الصفة ونفيها كضرب العاقل والضرب حال البيئونة مكر بخلاف
الطلاق فان أباها واسمتمت البيئونة الى الموت ولم يتعلق بضرب تبين وقوعه فيبطل
البيئونة كناية عليه في التوسيع وان وقع في عبارة الاصل هنا ما يقتضي عدم وقوعه
أصلاً كناية عليه في المهمات اه واعتمد الرمي وانظروا كان المعلق الثالث قاله ابن
قاسم على انه صريح (مسئلة) لو قال لحامل ان ألقيت ما في رحمك فانت طالق وألقته
فان أراد اسقاطه ماقت لاى وقت ألقته والافان علق بعد أكثر من أربعين يوماً من
هلوقه لم تطلنى اذ لا يكث في الرحم الا أربعين وأربعين أو فاقبل طلقت (فرع)
لو قال لأمة اه ازلت ولدا فهو حر وامرأتى طالق فولدت حيا عتق وطلقت او ميتا
طلقت ولا عتق (مسئلة) لو طلق طلاقاً برؤيتها الدم حمل على الحيض لانه
المعهود شرعاً برؤيتها دم حمل على ما يخرج من العرج من حيض أو استحاضة أو
نفاس دون غيره اه روى قاله ابن قاسم على انه صريح (مسئلة) قال ان وطئتك
وطئتاه باحافانت طالق قبله ثم وطئ لم يقع طلاقه لانه لو وقع لخرج الوطء عن كونه

مباحا وخروجه عن ذلك محال وسواء ذكر ثلاثا أم لا شيخ الاسلام (مسئلة) قال
 ان أومتى طاعتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق عليه من التطليق وقع المنجز
 دون المعلق لانه لو وقع لم يقع المنجز لاسيما بحالة وقوعه على غير زوجة فاذا لم يقع المعلق
 لانه مشروط به فوقعه محال بخلاف وقوع المنجز شيخ الاسلام (مسئلة) لو خاطبته
 بكروه كياسة فيه يا خبيث فقال لها ان كنت ~~كذافا~~ فانت طالق فان قصد بذلك
 مكافأتها باسماع ما تكلمت به أي افاظتها بالطلاق كما افاظته بما يكروه وقع حالا وان لم
 يكن سفيها أو خبيثا والابان قصد به تعليقا أو اطلاق فتعلق فلا يقع الا بوجوب الصفة
 نظر الوضع اللفظ اه شيخ الاسلام (مسئلة) حلف ان زوجته لا تذهب مع أمها
 الى الحمام فهل اذا ذهبت الام أولا ثم لحقتها الزوجة واجتمعا في الحمامية مع الطلاق
 أم لا (الجواب) ان قصد منه هان الاجتماع في الحمام وقع والا فلا يقع سواء قصد
 منع الذهاب وحده أو لم يكن قصد فوري (مسئلة) في فتاوى السيوطي رجل حلف
 بالطلاق اني أجود من فلان فهل عليه البينة بذلك ورجل حلف ان هذا الشاش
 الذي على رأس زيد له مرو وأشار اليه فظهر اخرجه وكان الحالف عهد شاش عمره على
 زيد فهل يغلب جانب الإشارة على الظن ويقع عليه الطلاق أولا ورجل أكره زيدا
 على طلاق زوجته في مجلسه بطلقة فلم يوقعها في مجلسه ثم انه خرج في الترسيم وخلع
 زوجته بطلقة على موضع معلوم فهل بعد ذلك كراهه أو لا يحنث أم يقع عليه بصرح
 الخلع طلقة بائنة وما هو الا جود هل هو الا فضل دين أو نسبا أو لا كرم (الجواب)
 الاحوال ثلاثة تارة يعرف الناس ان الحالف أجود أي أدين من الآخر فلا حنث وتارة
 يعرفون الآخر أدين منه فيحنث وتارة لا يعلم ذلك ~~بكونه~~ مائة قاربين في الدين أو
 الحسب ولا يعلم أيهما أمة يزفلا حنث ومسئلة الشاش يقع فيه الطلاق عندى ولوى
 ذلك موافق ومسئلة الخلع يقع فيه الطلاق لانه خالف ما كره عليه اه وأقول
 لا يخفى ما في جوابه مما ذكره ابن حجر في التحفة فان المواق لعدم الحنث بالخلع على ثلثة
 الظن هدم الحنث في المسئلة الاولى اذا ظن الحالف انه أجود وان كان خلاف الواقع
 وكذا في المسئلة الثانية اه ذكره ابن قاسم في حواشيه على المنهج (مسئلة)
 في فتاوى السيوطي رجل عليه دين اشخص فطالبه به فجاء المدينون بالطلاق متى
 أخذت منى هذا المبلغ في هذا اليوم ما سكن هذه الحارة ثم انه تعرض المبلغ المذكور

قاسا وانتقل من وقته فهل اذا ما ديقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) هنا أمران
يتكلم فيهما الأول كونه تعوض المبلغ قاسا والحلف على أخذ هذا المبلغ فلاشارة
الى المبلغ المدعى به الثابت في الذمة والمأخوذ غير المشار اليه فلم يقع أخذ الحلف عليه
فلا يقع الطلاق الا اريد بالآخذ مطلق الاستيفاء فيقع حيث يشاء لا بنية - الثاني
العود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهي صورة لا طلاق فواضح وان وقع وهي صورة
قصده مطلق الاستيفاء فالحلف قد وقع على السكنى من غير تقييد فيجوز بالسكنى في
أى وقت كان اه ابن قاسم على ابن حجر (مسئلة) وقع السؤال عما لو حلف بالطلاق
على زوجته انها لا تخرج لامعزبة ولا هنة (وأجاب) عنه شيخنا الشيرازي
بجنته بخروجها الواحدة منهما لا بخروجها الغيرة من نحو زيارة أبيها كحكم أم مثلا
ما لم تدل قرينة عند الحلف على المنع المطلق والا فيجوز بخروجها للجميع اه قاله
شيخنا الاطفيحي في حواشيه على المنهج (فائدة) سئل الرمي في قاعدة ذكرها
بعضهم وهي أن تكرير الطلاق عند الاطلاق لا يتركبه تكريره الطلاق وان لفظ
الظهار لا يتركبه تكريره الكفارة عند الاطلاق وتكرير لفظ اليمين لا يتركبه
الكفارة وان نوى الاستئناف والتعدد هل هي صحيحة معهما أم لا (وأجاب)
ما ذكره صحيح (مسئلة) علق طلاقها على شيء فافأخبرته به فانها طالق وان
كذبها التصدير في تعليقه بما لا يعرف الا من جهتها

(الباب الثاني في تعدد الطلاق وتخييره والاخيه رهنه والتوكيل فيه)

(مسئلة) لو قال لها يا مائة طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث بخلاف أنت كما
طالق لا يقع به الا واحدة كما أتى به شيخنا الرمي * ولو قال أنت طالق عدد التراب
فواحدة كما أتى به أيضا بخلاف عدد الرمل فله يقع الثلاث أو عدد شعيرابليس
فواحدة أو عدد ضراطة وقع ثلاث أو أنت طالقة كما لا حرم من واحدة أو عدد
ملاح بارق أو أنت طالق مل الدنيا أو مل السما والارض أو مل الجبل فواحدة
أو عدد شعيرابن يوسف أو عدد خوص النخل أو عدد شعير راسك فثلاث اه زيادي
وغیره (مسئلة) قال شيخ الاسلام لو قال في موطوءة أنت طالق وكرها فاثلاثا
ولو بدون أنت فهو اعم من قوله أى المنهاج وان قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق

وتختل فصل بينهم ابسكنة فوسكنة النفس ونحوه أو لم يؤكدها بان استأنف أو أطلق
أو أكد الأول بالثلاث فثلاث عملا بقصده وظاهر اللفظ وتختل الفاصل بين المؤكد
والمؤكد في الثالثة فإن قال في الأولى أردت التأكيدي لم يقبل ويدل على ذلك
بالأخيرين فواحدة لان التأكيدي في الكلام معهود في جميع اللغات أو أكد بالثاني
مع الاستئناف بالثالث أو الإطلاق أو أكد الثاني مع الاستئناف به أو الإطلاق
بالثالث فثنتان عملا بقصده اه من هیچ وشرحه (وسئل الرملي) في شخص قال لزوجته
أنت طالق فقالت واحدة أم ثلاثا فقال ثلاثا وهل تطلق ثلاثا أم واحدة (فأجاب)
لا يقع عليه بمجرد قوله ثلاثا شي فإن ترتب اللفظ على الطلاق أو أتى بعبارة تقتضي
مؤاخذته باقراره عمل به أيضا (وسئل) أيضا فيمن تزوج بنتا وأزال بكارتهما عرض
له شخص وحلف بالطلاق الثلاث أنه لم يزل بكارتهما إلا بأصبعه فهل يقع عليه الطلاق
الثلاث (فأجاب) ان اعتمد في حلفه على غلبة ظنه لم يحث (وسئل) أيضا
فيمن حلف ان خيالة هذا الثوب تساوي كذا وهي لا تساوي القدر المحلوف عليه
(فأجاب) من حلف معينافي حلفه على غلبة ظنه لم يحث (وسئل) عن وكل
شخص في طلاق زوجته ولم يلفظ بعدد ولا فواء فطلق بالوكيل ثلاثا هل تطلق
واحدة أو ثلاثا (فأجاب) بانها تطلق طائفة واحدة لانهم المأذون فيها وقد قاروا وقال
الآخر تريد أن أطلق زوجتك فقال نعم صاروكيلا في طائفة (وسئل) في رجل له بنت
خطبها بن أخيه انفسه فحلف أبوها بالطلاق الثلاث أنه لا يزوجه إلا ان عقد على
ابنته لا ينفذ فزوج ابن الاخ المذكور بنته للغير فهل لاب البنت أن يوكل بزوجها
لابن أخيه (فأجاب) نعم لا لب البنت أن يوكل في تزويجها لابن أخيه ولا يقع الطلاق
لأنه لم يفعله (مسئلة) رجل قال لآخر أتوكلني في جميع أمورك وفي زوجتك
قال له قد وكلتك فقال قد دخلتها عن عصمتك بالثلاث فهل يقع الطلاق المذكور
أم لا (فأجاب) لا يقع الطلاق المذكور إذا لم ينزوجهما بلفظه المذكور
توكله في طلاقها إلا حقه له عند عدم تلك النية للطلاق وللغير والاصل بقاء العصمة
اه تجريد الخطيب (مسئلة) لو أسلم على أكثر من أربع نسوة فلا يصح توكل
المرأة في طلاق من بعصمته لنفسه ذلك الاختيار للزكاح وهي لا يصح توكلها فيه اه
عميرة (وسئل) الرملي عن عقد على امرأة وطلقها قبل الدخول هل يجوز لولده

تزوجها ويصح العكس (فأجاب) بأنه تحرم زوجة الأصل على الفرع وزوجة
الفرع على الأصل بمجرد العقد الصحيح (وسئل) الشمس الرملة في رجل أخبر
زوجته أنه حالف بالطلاق ما يفعل كذا أو كذا أو فعله وكان كاذباً هل يقع عليه شيء
(فأجاب) - حيث أخبرته حالف بالطلاق أخذنا بأقراره ظاهراً (مسئلة) رجل
له شريك في جاءوسة فرضت اتفاقاً عليهما من الموت فذبحها بغير إذنه شريكه فقال
له شريكه على الطلاق أنت تفهم حصتي لما قال له أنا لست ضامنة فهو - هل يقع من حصته
شريكه ولا طلاق عليه (الجواب) أنه يقع من حصته شريكه ولا طلاق على الحالف
(مسئلة) صرح الرافعي بأن الشخص إذا قال لام زوجته ابنتك طالق وقال قصدت
البيت التي ليست لزوجتي صدق (وسئل) الرملة من قال لزوجته أنت طالق
قد الزرع هل يقع واحدة أو اثنتان (فأجاب) بأنه إن نوى بقدره وزنه وقعت واحدة
أو عدة فتلا (مسئلة) بينه وبين آخر عين شركة فسرقتها من عند شريكه من
حوزه شاكها فقال له شريكه على الطلاق أنت يلزمك قطع يدك ويجب عليك رد المسروق
وأجرته مدّة وضع يدك عليه فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) أنه يقع عليه
الطلاق كما قال شيخ الإسلام فلا قطع بسرقة مال نفسه من يد غيره كرتين ودرست أجرة
ولا بسرقة المال المشترك ويجب رد المسروق وأجرته مدّة وضع يده عليه اه شوهرى
وغيره (مسئلة) رجل له امرأتان أو أكثر حالف بالطلاق حانثاً ولم يعين الطلاق
من بعضهن أو كلهن ولا نواه ولا أتى بلفظ يشبه ما هو فله تعيين الطلاق في واحدة منهن
ولا طلاق على الباقيات لانه التزم الطلاق وذلك يحصل بطلاق واحدة ولا يكلف
زيادة وهذا كما قال أصحابنا في السلم والوصية والاقرار ينزل كل ذلك على ما ينطلي
عليه الاسم اه نوى (مسئلة) رجل قال لغلامه اعمل الشغل الهلالي قال ما أحسنه
فقال الطلاق يلزمى انك تعرف ابن يس - كس ابليس ثم عمل الغلام ذلك الشغل
(الجواب) ان قصده بذلك ان الغلام حاذق فظن لا يخفى عليه غالب الامور العرفية
لحذفه ونحو ذلك لم يقع طلاقه اه نوى في الفتاوى (مسئلة) طالق زوجته ثلاثاً قبل
ان يدخل بها ماذا يكون - كما حلفي قبل له وينكحها (أجاب) لا تحل له حتى تنكح
زوجاً غيره يطأها في القبل ويفارقها بطلاق أو غيره وتنقض عدتها اه نوى

في فتاويه (مسئلة) اذا حلف بالطلاق ان الله تعالى تمككم بالقرآن على هذه
 الروايات باختلافها هل يحث أم لا وحلف رجل آخر ان الله تعالى تمككم بالشواذ
 ايضا التي رويت عن التابعين فهل يحث أم لا (أجاب) رضى الله عنه لا يحث
 واحد منهم والله اعلم نووي في الفتاوى (وسئل) الشهاب الرملي عن قال لزوجته
 أنت طالق كلما حلت حرمت فهل يقع عليه طلاقه او ثلاث (فأجاب) بأنه يقع
 عليه طلاقه ترجحية ان كانت مدخولا بها اه قال شيخنا الشهاب الرملي لو قال أنت
 طالق كلما حلت حرمت وقع عليه طلاقه فلوراجعها وقعت عليه الثانية وجعلته في ذلك
 أن يخالفها ثم بعد ذلك لا يقع عليه طلاقه بل يقع عليه طلاقه في ذلك كلما
 حلت حرامك آخر ما لو اراد بكما حلت حرمت يعني صرت بصفة الحل طالقت
 بالثلاث (وقد سئل) شيخنا البرماوي في رجل قال لزوجته أنت طالق على سائر
 مذاهب المسلمين كلما يحلك مذهب يحرمك مذهب أو كلما يحلك شيخ يحرمك شيخ فهل
 يقع عليه الثلاث أو واحدة (فأجاب) الحمد لله وحده نعم يقع على الرجل المذكور طلاقه
 كما قاله ابن الصباغ واعتمد الشهاب الرملي في فتاويه ولا يبرئ قوله بذلك كلما
 يحلك مذهب يحرمك مذهب كما قال الشهاب الرملي لما سئل عن قال لزوجته أنت
 طالق كلما حلت حرمت بأنه يقع عليه طلاقه رجعية ان كانت مدخولا بها فهاك ذلك
 والله أعلم اه بالحرف وعليك بتحقيق هذه المسائل فإله مطلع عليك وسائل وسئل
 الرملي فيمن قال لزوجته أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ثم سأله رجل في رجعتها
 فقال انها طالقت ثلاثا اعتقاد منه أن قوله المذكور وقع به الطلاق الثلاث فهل يقع
 عليه الثلاث أو طلاق واحدة (فأجاب) بأنه يقع عليه طلاق واحدة اذا كان عن صفة
 عليه ذلك وقصد بلفظه الثاني الاخبار عن الاول (مسئلة) حلف لا يكلم زيد اطول
 حياته فكلمه وهو قائم حث لا الحياة منه حجة على النائم ولا يبرئ من يخالف ذلك
 فراجع (وسئل) الشهاب الرملي عن حلف بالطلاق انه لا يتزوج ثم تزوج
 بوكيل وقال تصدت بنفسى هل يقبل منه ظاهرا لانه حقيقة لفظه لان التزويج
 مشترك بين عقده بنفسه وبين عقد وكيله (فأجاب) متى ادعى ارادة أحد معني
 المشترك قبل ظاهرا على الأصح بل قال به من المتأخرين ان حنيفة يتزوج وكيله
 مخالف لمتن في نهوص الشافعي ولا ليل ولا أكثرين فأنهم م صر جوابهم حنيفة

وقال انه الصواب (مسئلة) شخص طلق زوجته، رجعا ثم قال له جماعة في يوم
الطلاق طلق زوجته فقال كل زوجة تكون في عصمتي فهي طالق ثلاثا ونيتي
انها خارجة عن عصمتي لكونه لم يراجعه اهل تمص رجعتها أم لا ويقع الطلاق الثلاث
(أجاب) يقع عليه الطلاق اذا طلق الرجعي لا ينفى العصمة والزوجة وطهرا
لو حلف بطلاق زوجته دخلت الرجعية فيه ونيتي المذكوورة لا تمنع من وقوع
الطلاق المذكور كما لو طعن زوجته أجنبية أو نسي النكاح فطلقةا فانهم انطلقا لانه
أوقع الطلاق في محله وظن غير الواقع لا يدفعه فلا تمص رجعتها والفرق بين هذه
المسئلة ومسئلة ما لو قالت له تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق وقال أردت غير
المخاطبة حيث لم تطلق لانه أخرجهما بالنية مع القرينة فيمكنه قال كل امرأة لي غيرك
طالق ولا كذلك مسئلة ما تجريد الخطيب (مسئلة) الرملي عن رجل
طواب بدين عليه حلف بالطلاق انه لا يحبس عليه ثم جاء به عرض قيمته تساوى الدين
فلم يقبله الدائن وجب له القاضى فهل يقع عليه الطلاق وان تمكن القاضى من بيعه فلم
يبعه أم لا وهل للقاضى حبس المدين على الدين مع وجود العرض أم لا (فأجاب)
بأنه يقع عليه الطلاق المذكور الا أن يستند في حلفه الى غلبة ظنه والله اعلم

﴿الباب الثالث في الخلع﴾

(مسئلة) بالطلاق الثلاث انه لا يفعل كذا ولا يخالع ثم خالع وفعّل المحلوف
عليه هل يقع عليه الطلاق الثلاث أم لا (أجاب) لا يقع عليه لطلاق الثلاث
(وسئل) العلامة الشوبري عن شخص حلف بالطلاق الثلاث لا يخالع زوجته
ثم خالعها على عوض فهل يقع الطلاق الثلاث أو الخلع (فأجاب) الذي أفتى به
شيخنا انه لا يقع عليه الطلاق الثلاث بالخلع المعلق عليه لان الزوجة تبين بالخلع فلم
تبقى محلا للطلاق فان قيل هل يخالف هذا ما ذهب اليه الجمهور من تقارن الشرط
والجزاء قلنا لان التقارن ثم في الزمن وهما بينهما ترتيب رتبى (مسئلة) امرأة
قالت لزوجها طلقني طلبة أهلك به انفسى وانت برى من صدائى فأجابها على ذلك هل
هو خلع أو طلاق رجعي (أجاب) هو خلع (مسئلة) قال لزوجته خلعك عن
عصمتي ولم يذكر عوضا فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) ان قصد باللفظ

المذكور الطلاق وقع والا فلا (مسئلة) خالع زوجته على صداقها ثم أثبت أبوها أنها
 محجورة نفقه - ليقع الطلاق باثنا أو رجعيًا (فأجاب) يقع الطلاق رجعيًا نعم ان
 كذب أباهما في دعواه فلا رجعة له اه تجريد الخطيب وعبارة ابن قاسم فرع خالع
 زوجته وقبلت ثم أثبت وليها سفهها - ها وقع رجعيًا لأن يكذب الزوج فبإثباتها ولا
 يستحق شيئاً أفنى به الأذرعى وهو واضح واهتمده الرملى فتدبر (وسئل) البلقيني عن
 رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يجتمع زوجته مادامت في عهده وهي معه بالثلاث
 فما خلاصه (فأجاب) خلاصه بأن يطلقها على عوض طلاق واحدة بحيث تبين منه ثم
 يحدد عقدها (مسئلة) لفظ الخلع طارياً عن لفظ المال هل هو صريح في الطلاق أم كناية
 فيه (فأجاب) هو كناية في الطلاق (مسئلة) فيمن قال لزوجته خالعك وقصد بها
 العوض فهل يقع به طلاق أم لا (أجاب) قصد به العوضيّة متفقين لا لقاسه جواباً
 فلا يقع به طلاق إذ لم تقبله أئمة حديثهم معارضة فيها شوب تعليق (مسئلة) رجل له
 زوجتان علق الطلاق على صفة ولم يبين واحدة منهما - ما ثم خالع - - - - - داحم فهل له بعد
 وجود الصفة أن يعين الطلاق في التي خالعه أم لا (أجاب) له تعيين الطلاق في
 التي بان منه قبل وجود الصفة تفريداً على الأصح وهو أن الاعتبار بحالة التعليق
 لا بحالة وجود الصفة وإن خالف فيه بعض المتأخرين (وسئل) الرملى في رجل عقد
 على بكر بالغ وطلّقها ثلاثاً قبل الدخول بها أو الإصابة ثم إن رجلاً ادعى عليه حصة لله
 تدعى أنه خالع زوجته - المذكور خالع سابقاً على يدك كم شافى المذهب فأجاب
 الزوج بالإنكار فأقيمت عليه البينة بذلك فهل الخلع يمنع الطلاق الثلاث (فأجاب)
 نعم الخلع يمنع الطلاق الثلاث لها (وسئل) الرملى في شخص حلف بالطلاق الثلاث
 أنه ما يسافر لخالع زوجته على عوض وسافر فهل يقع عليه الطلاق الثلاث وهل يقبل
 قوله بيمينه أنه خالعه قبل السفر أو بعده (فأجاب) لم يقع عليه الطلاق الثلاث ويقبل
 قوله بيمينه قبل السفر أو بعده في الخلع (مسئلة) حلف بالطلاق الثلاث على فعل كذا
 في هذا الشهر وفي هذه المدة ثم خالع قبل فراغ المدة ولم يفعل فإن كانت الصيغة لا فعلان
 كذا أو لا بدلى من فعله حنت إذا مضت المدة ولم يفعل لأنه فوت البر باختياره كما في
 مسئلة الرغيف وإن كانت لم أفعل أو لا أفعل ثم لم يفعل في الأول أو فعل في الثاني
 لم يحنث رملى ونقله ابن قاسم وعبارة القليوبي على الجلال المحلى لو حلف بالطلاق

الثلاث ليسافرن في هذا الشهر نخالغ قبل فراغه فان مضى الشهر ولم يسافرتين
 بطلان الخلع ويقع الطلاق الثلاث لانه فوت البر باختياره وهذه طريقة شيخنا الرملي
 من أن الخلع لا يخلص في الاثبات المقيد ونقل عن شيخنا وغيره كالخطيب وابن حجر
 وابن عبد الحق انه يخاص فيه اه كلامه بالحرف (مسئلة) أفنى القفال بانه لو عاق
 طلاقها من البراءة عماله عليه كان بائنا أو عماله على غيره كان رجعا ومحل له فيهما ما ان
 كانت تعلمه وهي رشيدة وبالأولى ما لو قال ان أبرأتني من صداقك فيقع بائنا عند العلم
 كما قال ابن الرفعة وغيره انه الحق وان اختلف فيه جواب القاضي اه ابن حجر قال
 الرملي شرط الوقوع في أن أبرأتني من صداقك اذا أبرأتها لانه لا تتعلق به الزكاة والا
 فلا وقوع له دم وجود الصفة وهو البراءة من جميع الصداق بخلاف ما لو قال عمالك
 على فانه يقع وان تعلق بالصداق الزكاة لان قوله عمالي ينحط على ما عدا قدر الزكاة
 ولا بد من علمها بعماله عليه وهو ما عدا الزكاة اه (مسئلة) قال ابن قاسم قال ابن
 الرفعة اذا كانت الصيغة لا فعلن اسكنه قيد بوقت معين مستقبل كلابد أن أفعل يوم
 الخميس كذا الخ يوم الاربعاء ثم لم يفعله حتى مضى الخميس تبين الوقوع في أول
 الخميس وبطل الخلع لانه تقويت للبر باختياره فهو كافي في مثله الرغيف اذا أتلفه
 قبل الغد ولا يرد انه اذا وقع يوم الخميس لم يعارض الخلع السابق فيكون الخلع
 ماذهاله لان سبب الوقوع وهو الحلف كسبب الوقوع كذا تحرر مع الرملي وفيه نظر
 اه وكتب رحمه الله في محل آخر مانعه فرع الحق الواضح الذي وافق عليه الرملي انه
 في مسألة الرغيف اذا كان الطلاق المعلق رجعا اذا خالغ ومضت المدة ولم يفعله
 تعذر الخلع ووقع الطلاق المعلق قبيله له دم من افاته له وان لا يتقدم ما قاله فيها عا اذا
 كان الحلف على مدة معينة بل يجري في الحلف من غير تقدير مدة لكن باليأس يتبين
 وقوع الطلاق المعلق قبيل الخلع فتأمل اه ابن قاسم رحمه الله (مسئلة) قال في
 الروض فرع خالغ وكيلاها بختير ولو باذنها نفذ ولزمها مهر المثل أو وكيلاها على
 خمر وكاه بذلك فكذلك لا ان خالف فبطل الخمر بختير فيلغو اه وقوله ولزمها مهر
 المثل ظاهره وان صرح بوصف ذلك فيخالف الاجنبي (وسئل) الشهاب الرملي عما
 لو قال وكيلا امرأة لزوجها طلاقها على كذا فقال الزوج هات أو قال نعم ثم قال
 طاقتهاء على ذلك فهل يقع الطلاق بائنا بما ذكر أو رجعا أولا (فاجاب) بانه

الاخبار وقد صرح الاصحاب بقبول الاخبار في نظائر هذه المسئلة (مسئلة) قالت له
 طالق في طلق في طلق فقال طلقك ان قوى الثلاث وقعن والا فواحدة اه زيادي
 (مسئلة) الطلاق المعلق على صفة اذا ذكره كان دخلا الدار فانت طالق ان دخلت
 الدار فانت طالق ولم يصد شيئا فيقع واحدة عند وجود الصفة وان قصد الاستئناف
 تعدد زيادي (مسئلة) لو قال انت طالق شهر رمضان أو شعبان فيقع حالا مطلقا
 (الياب الخامس في المشيئة وقبولها وعدمها) (سئل) الرملي في رجل قال لزوجته انت
 طالق انت طالق انت طالق ولم يصد نكاحا ولا استئنافا وتحقق انه وقع منه ان شاء
 الله وشك هل وقع في الصبيخ او في بعضها ولم يعلم مع نيته وقوع كل الطلقات
 او بعضها أولا يقع شيء (فأجاب) مقتضى اتيانه بالالفاظ المذكورة وقوع الطلاق
 الثلاث وتتحققنا باتيانه بالمشيئة المعتبرة رفع طلبة واحدة وشككنا في رفع غيرها
 والاصل عدمه (مسئلة) قال انت طالق ثم طالق ثم طالق الا ان يشاء الله هل ترفع
 الجميع أو لا خيرة قال شيخنا الشيخ منصور الطوشي لا ترفع الا الاخيرة فقط بخلاف
 ما قبل الاخيرة (مسئلة) وقع منه طلاق وادعى تعليقه بمشيئة الله وذكر انه تلفظه
 بحيث انه اذ وقع نفسه متصلا لالفظه بلفظ الطلاق فهل يقبل قوله في ذلك بيمينه أم لا
 (اجاب) الرملي يقبل قوله بيمينه في اتيانه بالمشيئة بشرطها الشرعية حيث لم تكذبه
 الزوجة في الاتيان بها (مسئلة) طلقها ثلاثا بحضور شاهدين فشهدا انك قلت عقبه ان
 شاء الله قال صاحب الكافي ان كان له حالة غضب أخذ بقولهما والالم يلفظ اليهما
 ونظر فيه بأن فعل النفس لا يرجع فيه للغير كما صلب والشاهد والقاضي ونقل
 الرازي عن أبي العباس الروياني فيما لو حلف لا يعمل الشيء الفلاني فشهدا عنده انك
 فعلته ولم يستحضره جازله أن يعتمد على قوله ما وفيه نظرفان الطلاق لا يقع بالشك اه
 وقوله لان الطلاق لا يقع بالشك لا يرد على ذوقه جازله ان يعتمد الخ فتأمل واعلم الرملي
 انه يجوز الاعتماد بشرط أن يغلب على ظنه صدقهما أي وانه أتى به بشروطه كما وفق
 عليه أيضا ابن قاسم (مسئلة) لو قال انت طالق ان شاء الله أو لم يشأ الله طلقت قال
 العمادى كأنه قال انت طالق على أي حال كان ان شاء الله أو لم يشأ الله ولو قال انت
 طالق اليوم طلقت ان شاء الله وان لم يشأ طلقتين نأذا مضى اليوم ولم يطلعهما وقع
 المقتان ولو ادعى الاستثناء أو المشيئة صدق بيمينه ما لم تكذبه الزوجة بأن قالت

لم تستثن فهي المصدقة بخلاف ما لو قالت لم نسمع منك لفظ الاستثناء فان القول قوله
زيادى وقال ابن قاسم واذا لم يأت قوله ان شاء الله تعليق بالمشيئة كما ان قوله ان لم يشاء
تعلق بعدمها واما الا ان يشاء الله فهو محتمل للزمين قال الزركشى هو اما تعلق
بعدم المشيئة والوقوع مع عدمها مستحيل او بالمشيئة وهو يرفع الوقوع كما سلف اه
(مسئلة) لو قال أنت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله صح الاستثناء اه عميرة (مسئلة)
قال العبادى لو قال أنت طالق بمشيئة الله او بإرادة الله أو بمشيئته أو برضاه لم تطلق
لان الباء في مثل هذا تحمل لفظ على التعليق فكأنه قال ان شاء الله بدليل انه لو قال
اخرج بمشيئة الله كان المعنى ان شاء الله زيادى (مسئلة) قال الخطيب في فتاويه
شخص اتهم بسرقة فأنكر وحلف بالطلاق انه لم يأخذها ثم بعد ذلك ظهرت عنده فقبل
له طلاق زوجته فقال أتيت بالمشيئة قبل فراغ اليمين وادعت نفسي فهل يقبل ذلك
منه ولا يقع عليه الطلاق المذكور أم يقع عليه في الظاهر ودين (أجاب) يقبل ذلك
منه ولا يقع عليه الطلاق المذكور ان لم تكذب زوجته في المشيئة ولم تقبل البيعة لم
يتأخذ بها عقب حله فان كذبت زوجته وحلفت على عدم أتيانه بها وقع عليه الطلاق
وكذا ان قالت البيعة ذلك اذ هو في محيط به العلم ولا يدين في هاتين الحالتين (مسئلة)
شخص طلق زوجته ثلاثا بحضور جماعة ثم ادعى عليه بذلك فقال تطلقت بالمشيئة
فقات الجماعة لم يأت بها فهل القول قوله بيمينه أم يقع عليه الطلاق (أجاب) يقع
عليه الطلاق الثلاث لانه نفى محيط به العلم اه خطيب (مسئلة) حلف بالطلاق ثم
ادعى انه استثنى فقال الشاهد ان لم نسمع استثناءه فهل يقبل أولا (أجاب) يقبل
قوله بيمينه فاذا قال لم يستثن لم يقبل قوله (مسئلة) يشترط في الاستثناء في الطلاق ان
يسمع نفسه وكذا غيره حتى يصدق والا صدقت بيمينه في نفيه اذا ادعى الاستثناء
فأنكرت بأن قالت لم يأت به فان قالت لم أعصه فالقول قوله ويجزى هذا التفصيل
في الشهود قاله الرملى اه وان يعرف معناه ليمتصو التعليق فان جهله وقع ذلك
في الأنوار وأن لا يستغرق وأن لا يتصل بين ما بكلام أجنبي وان قبل ولا بأكثر من
سكينة التنفيس والى والتذكر وانقطاع الصوت والاتصال هنا أبلغ منه بين إيجاب
نحو البيع وقوله نعم اطلقوا انه لا يفرض وضوءه لوي ينبغي تقييده بالخفية عرفاً
وان يقصد به قبل فراغ المستثنى منه لان آخره والا فقبل التامط به فيما يظهر كانت

الواحدة طالق ثلاثا كذا في شرح الارشاد لشيخنا ابن حجر ويمكن أن يقال إذا قدم
المستثنى على المستثنى منه مع لفظ طالق لا يحتاج لنية قبل التلفظ به إلا يقع بما قبله
شيء لا يمكن يحتاج لنيته أن قصده حال الاتيان به فتأمل قاله ابن قاسم على المنهج قال
في الروض وشرحه وإشارة الآخر من المشيئة كالنطق من الناطق فيقع بهما الطلاق
ولو خرس بهما التعليق فإن مشيئته كالنطق وإن علق بمشيئتها خطا بأو مشيئة زيد
اشترط الفور في مشيئتها دون مشيئة زيد ولو علق بمشيئة الأثمة أو بهما لم تطلق
إذ لم يعلم مشيئتهم ولم يعلم صولها فهي كمشيئة الله تعالى وكذا لا تطلق إذا علق بمشيئة
بهيمة لأنه تعليق يستحيل

(الباب السادس في الطلاق المرتب على البراءة)

(سئل الرملي) عن قال أن أبرأتني من صدأ قل طلقك فأبرأته منه براءة صحيحة فلم
يطلقها فهل يكون قوله طلقك رعدا مثل قوله أطلقك أو تعليقا مثل قوله فأنت طالق
(فأجاب) أن قصد القائل بقوله طلقك أنها طالق عند حصول البراءة وقع عليه طلاقة
واحدة إلا إذا قصد أكثر من ذلك فيقع عليه ما قصده والالم يقع به شيء وفي فتاوى
الخطيب ما نصه... سئل قال أن أبرأتني من صدأ قل طلقك فأبرأتته منه براءة صحيحة فلم
يطلقها فهل يكون قوله طلقك رعدا مثل قوله أطلقك فلا يقع به طلاق أو تعليقا مثل
قوله فأنت طالق حتى يقع به الطلاق (فأجاب) أن قصد القائل بقوله طلقك أنها طالق
عند حصول البراءة وقع عليه طلاقة واحدة إلا إذا قصد أكثر من واحدة فيقع عليه
ما قصده وإن كان قصده به أن يطلقها على الفور وقع عليه الطلاق وإن لم يقصد الفور
لم يقع عليه الطلاق إلا عند اليأس من تطلقها (وسئل) الرملي عن قال لزوجته أن
أبرأتني طلقك وهما لي لمان القدر المبرأ منه فأبرأتته فقال لها أنت طالق فهل يقع عليه
الطلاق رجيعا أو بائنا (فأجاب) بأنه يقع عليه بائنا لأنه أبرأه وتطلق (وسئل) عن
قال لزوجته السقيية أن أبرأتني من صدأ قل فأنت طالق فأبرأتته وهما لي لمان بقدره
هل يقع عليه الطلاق فأجاب بأنه لا يقع به الطلاق لأن المعلق عليه وهو لا أبرأه
لم يوجد (وسئل) عن تشاجر هو وزوجته فقال لها ان أبرأتني طلقك فقالت له أبرأك
الله من الحق والحق وما تدعي به النساء على الرجال فقال لها حينئذ أنت طالق
ثلاثا والمانانهم لا يعلمان القدر المبرأ منه وإذا كان كذلك وطالق طائفة البراءة

هل يقع عليه الطلاق أم لا فأجاب بأنه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا يمنع منه ظنه
 المذكور وإن منع من وقوع الطلاق المجزئ غير هذه المسئلة (وسئل) عن قال
 لزوجته إن أبرأتني طلاقاً فقالت أبرأك الله تعني بذلك أبرأتك فقال لها أنت طالق
 هل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه إن قصد بلفظه الأول تعليق الطلاق بأبرائه
 وقع إن علم بقدر المبرأ منه والا فلا يقع به شيء ثم إن ظن وقوع الطلاق به وقصد بلفظه
 الثاني الاختيار عن الأول وطابقه لم يقع والا فلا (وسئل) عن تشاجر هو وزوجته فقال
 لي الطلاق إن طلبت الطلاق طلاقاً فقالت طلاقني فسكت ههنا فهل يقع بذلك الطلاق
 أولاً وإذا وقع الطلاق هل يكون بائناً أو رجعياً (فأجاب) بأنه إن لم يقصد تلفظه
 المذكور تعليق طلاقها على طلبها لم يقع شيء بمجرد طلبها ثم إن قصد داته بطلاقها بعد
 طلبها فوراً ومضى بعد ذلك زمن أمكنه أن يطلقها فيه ولم يطلقها طلاقاً وان لم يقصد
 فوراً لم تطلق الا عند يأسه من طلاقها وحيث وقع الطلاق المذكور فهو رجعي إن كانت
 مدخولاً بها ولم يكمل بالواقع عند طلاقها اهـ رمي كبير في جميع مائة دم ذكره
 (وسئل الشمس) الرمي فيمن قال لزوجته إن أبرأتني فأنت طالق فقالت أبرأك
 فقال أنت طالق وهما لا يعلمان القدر المبرأ منه فهل يقع الطلاق بائناً ولا (فأجاب)
 تطلق رجعيّاً والبراء باطل (وسئل) أيضاً في شخص تشاجر هو وزوجته فقال إن
 أبرأتني تكوني طالقاً أولاً وثانية وثالثاً ثم أبرأته بحضرة بينة شرعية فهل يقع
 الطلاق والبراءة صحيحة (فأجاب) إن أبرأته من معلوم لها وهي غير محجور عليها صح
 الأبراء ووقع الطلاق المعلق عليه والا فلا (وسئل) أيضاً في امرأة أبرأت زوجها ابتداءً
 فقال أنت طالق والحال انه لم يعلم بقدر المبرأ منه فهل البراءة والطلاق صحيحان
 أو الباطل صحيح فقط ويكون رجعيّاً أم كيهـ الحال (فأجاب) يقع الطلاق رجعيّاً إن لم
 يظن صحة الأبراء ويتدبره الأخبار عما مضى (وسئل) أيضاً في رجل تشاجر هو
 وزوجته فقال إن صحت براءتي صح طلاقك فقالت أبرأك الله والبراءة معلومة بينهما
 فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) إن علق طلاقها على أبرائها براءة صحيحة
 وقع رافداً (مسئلة) قال لها إن صحت براءتي فأنت طالق فأبرأته وهي سقيمة بان
 بلغت غير مصلحة لها لها ودينها فمردوع حيث علق الطلاق على صحة الأبراء لأن
 براءتها غير صحيحة وهذه علمت عدم (وسئل) الرمي أيضاً فيمن قال لزوجته إن

أبرأتني طلاقك فقالت أبرأتك فقال أنت طالق فهل يقع الطلاق باثنا أم رجعيًا
حيث كانا بهما لأن القدر واحد بهما وإذا كانا بهما تضح البراءة على هذا الحد
أولا تصح ويصح الطلاق باثنا بهما المثل في ذمتها له وإذا قال لها إن أبرأتني فأنت طالق
فقالت أبرأتك فهل تصح هذه البراءة أيضا ولا تصح لتعليقها إذا قلتم يقع فهل يقع
رجعيًا أو باثنا (فأجاب) متى لم يصد بقرينة طلاقك معنى أنت طالق وأبرأتني من مجهول
لهما أو لا حد بهما كان مبتدأ فيقع الطلاق رجعيًا وأما لو قال إن أبرأتني وأنت طالق
فأبرأتني من معلوم وهي غير محجور عليها أو وقع باثنا بالمسح والبراءة غير معلقة وانما
المعلق الطلاق (مسئلة) قال شيخ الإسلام لو قال إن أبرأتني من دينك فأنت طالق
فأبرأتني منه وهو مجهول لم تطلق له عدم وجود الصفة اه قال الزيادي وهو إذا محله
إذا لم يقل بعد البراءة طلاقك فان قال بعد طلاقك نظر ان ظن محتمل أو قصد
الاخبار عما وقع مطابق الثاني الاول لم يقع والواقع وأما لو قالت له ان طلاقك فأنت
بري من صدقي فطلقها نظر ان ظن الصحة وحسب مهر المثل له عليها وان علم الفساد كان
رجعيًا ويجمع في التناقض في هذه المسئلة (مسئلة) يقع كثيرا ان تقع مشاجرة
بين الرجل وزوجته فتنقل له أبرأتك فيقول لها ان صحت براءتك فأنت طالق والذي
يظن فيه انها ان أبرأتني من معلوم وهي رشيدة وقوع الطلاق رجعيًا لتعليقه على مجرد
صحة البراءة وقد وجدت لا باثنا لانه لم يأخذ بوضافي مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل
وقوعها وبؤيد هذا ما أفنى به شيخ الإسلام في قول السائل ان أبرأتني فأنت طالق
فأبرأتني من وقوعه رجعيًا وان كان المرأمة به مجهول فلا براءة ولا وقوع شبهة
الشبرام لم يرحم الله تعالى (مسئلة) قال لسفيهة ان أبرأتني من كذا فأنت طالق
فأبرأتني فلا طلاق ولا براءة لانه تعليق على صفة ولم توجد (مسئلة) قال لرشيدة ومحجور
عليها بسفه خالعة كمال دينار منه لاقبلنا بان الرشيدة بهما المثل وطلقت السفية
رجعيًا فان قبلت احداهما لم يقع شيء (مسئلة) قال ان أهبطيني كذا فأنت طالق
فأهبطته في المسئلة احتمالان أرجحهما عدم الوقوع لعدم وجود المعلق عليه وهو
التملك ziyadi (مسئلة) قال لزوجته ان أبرأتني فأنت طالق فأكرهت على البراءة
الصحيحة لاحتمال لان الطلاق المعلق على هذه البراءة لم يستوف الشروط (مسئلة)
قال ابن قاسم في حواشي على ابن حجر فائدتان الاولى في فتاوى السبوطي قالت له

زوجته أنت يشاهد لا برئتك وطلقتني فأتى عليه فقالت أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا
 فقال آخر قل إن شاء الله فقال إن شاء الله (الجواب) إن كانت تعلم القدر الذي لها عليه
 صحت البراءة والالم تصح وأما الطلاق فإن نجزه ولم يعلقه على البراءة فالظاهر وقوعه
 صحت البراءة أم لا ولا ينفعه قوله بعد ذلك إن شاء الله اهـ وأقول ينبغي أنه لو قال أردت
 أنت طالق ثلاثا انصحت البراءة أنه يقبل للقرينة فلا يقيم إن لم تصح اهـ كلام ابن قاسم
 (فائدة) قد أتى ابن الصلاح بعدم وقوع الطلاق حيث قصد إيقاع الطلاق في مقابلة
 إبراهم صحیح وكلام الباقريني بحمله وأفتى بعدم الوقوع شيخ الاسلام محمد الطبري
 كوالده ثم قال أي ابن قاسم قوله ولا ينفعه الخ وجهه أن شرط التعليق أن يقصد قبل
 فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هنا اهـ كلامه الفائدة الثانية في فتاوى السبوطي أيضا
 مسألة رجل قال لزوجته إن أبرأتني من جميع ما يلزمني لك فأت طالق فأبرأته منه
 ثم قال أنت طالق أنت طالق ثلاثا فهل تبين باللفظ الأول أو يقع رجعا وإذا قلتم بعدم
 البيئتين لكون الإبراء لا يقبل التعليق فهل تبين بقوله أنت طالق الثانية التي
 قالها بعد الإبراء وهل يقع طلقتان باثنتان أو يقعان رجعتين والحنك الطلقة الثالثة
 (الجواب) إن كان القدر المبرأ منه معلوما صحت البراءة ووقع الطلاق باثنا ولم يلحقه
 شيء بعد ذلك وإن كان مجهولا لم يصح ولم يقع الطلاق المعلق على البراءة ثم قوله بعد
 أنت طالق يقع به طلقة رسمية ثم تلك الثلاث بعد قوله أنت طالق ثلاثا وتول السائل
 لكون الإبراء لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الإبراء بل هي من
 تعليق الطلاق على الإبراء فالإبراء معلق عليه لا معلق فيهم اهـ ابن قاسم رحمه
 الله تعالى (مسألة) قال الخطيب ولو قال إن أبرأتني من صداقتي أو من دينك الذي لك
 على فأت طالق فأبرأته وهي جارية بقدره لم تطلق لأن الإبراء لم يصح فلم يفسد ما علق
 عليه الطلاق (وقال) أيضا مسألة قال لزوجته إن أبرأتني طلقك وثالث أبرأتك
 الله تعالى بذلك أبرأتك لها أنت طالق فهل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب)
 أن قصد إيقاع الطلاق بشرط صحة الإبراء لم يقع عليه إلا أن علما القدر المبرأ منه وإن
 لم يقصد وقوعه عليه (مسألة) لو قال لها إن أبرأتني من صداقتي فأت طالق طلقة رسمية
 فأبرأته وقع رجعا وإن كانا ملين بالصداق فإن التصريح بقوله رجعي سلخ التعليق
 عن شأبه المعاوضة فاشبه به ما لو قال طلقك بأنك على أن الرجعة تفيد رجعا

بقبولها وبإغواء كرا العوض لان بين ذكر العوض واشترائط الرجوعية تناقيا فالغيبنا
 ذكر المال واشترطنا في وقوع الطلاق رجوعيا قبولها لان اللفظ يقتضي القبول اه
 ابن حجر (مسئلة) لو قال ان أبرأتني من صدقك فأنت طالق فأبرأتها من حقها عليه وهي
 تعلم منه مقدار وقوع الطلاق رجوعيا ووجهه انهم المأبرأتها من جميع حقها وهي تعلم
 بعضه صحت البراءة فيما علمته فقد وجد المعلق عليه اصدق مطلق البراءة عليه وهذا
 بخلاف ما لو قال ان أبرأتني من صدقك مثله لا فأنت طالق فأبرأتها وهي تعلم بعضه فلا
 يقع لان الطلاق معلق على شيء مخصوص ولم يوجد كله فلا طلاق كما لو قال ان كانت
 الرغيف فأنت طالق فأكت بعضه ويبرأ من البعض الذي علمه ابن حجر (مسئلة)
 لو قال الزوج ان أبرأت فلانا من دينك الذي عليه فأنت طالق فأبرأتها ووقع الطلاق
 رجوعيا لانه ليس بخلع لان شرط الخلع أن يعود تنفع عوضه على الزوج وليس
 كذلك ما نحن فيه وانما انتفع به الاجتبي وهذه نقلها الشيخان عن القفال ابن حجر
 (مسئلة) وهي أن يقول الزوج ان أبرأتني من صدقك ومن نفقة العدة والمعدة
 ونحو ذلك لم يجب في الحال فأنت طالق فتقول أبرأتك من صدقك ومن نفقة
 العدة وأبرأتك لا يقع به طلاق لانه مائة بصفتين بأبرأتها من الصدق
 ومن نفقة العدة وهي غير واجبة في الحال فأبرأتها منها غير صحيحة فلا طلاق
 كما قاله الخوارزمي والقفال والسبكي والاذري والزرر كشي وغيرهم وبه أفق
 شيخنا الامام البكري ولا فرق في ذلك بين أن يعلم عند التليق أم لا نعم لو راد اللفظ
 بأبرأة فهو رجوعيا بحيث قلنا لا يقع به طلاق لانه مائة بصفتين بأبرأتها
 منه مائة ما لا لانها أبرأتها طامسة في الطلاق ولم يقع قال السبيعي الذي يذهب من
 كلامهم في تأثيره انه يبرأ منه وبه صرح الازري قوله من بعض الفضلاء اقره
 نعم لو قال قدمت بعمل أبرأة عوصا عن الطلاق لم يبرأ لتفهم هذا لم يلق شأبه
 اما ابن حجر (مسئلة) وهي أن يقول الزوج ان أبرأتني من صدقك ولم يكن
 لها لية في نفس الامر صدق لتقدم راء أو أبرأة أو مائة لية فتلغيات بأبرأة
 لم يقع الطلاق اعم من قول المدة الا نيز يدان لم يبق على التلغيات يقع رجوعيا عند
 هو المأخذ اه ابن حجر في كتاب الاحراء في المسئلة الرابعة (وسئل) الرهلي عن
 حات طلاق زوجة على صفة ودي ارتزوج عليها وتبرأت أو أبرأت من ربيع دينه

من صداقها تكن حينئذ طالقاً طلقاً واحدة ولو أحاطها على آخرها لم يحل عليه أو وفاءها
 حقها وتزوج ولم تبرئه فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) ما معناه فلو أحوالت
 برضاها حوالته شرعية انحلت التعليق فلا يقع بتزوجه بعد ذلك ولو وفاءها باقى صداقها
 عليه ثم تزوج لا طلاق حينئذ لا دم ما تبرئ منه (مسئلة) لو قال ان أبرأتني من
 صداقك فأنت طالق فأبرأته منه فلا تصح البراءة من بعضه لتعلق حق بالبعض بأن
 أقربت به أو أحوالت عليه لم يقع الطلاق لا بشرط البراءة من كله ويتفرع عليه ما لو
 أصدرها عشر بن مئة الا وحال الحول عليها وهي في ذمته ثم علق طلاقها على البراءة
 منها فأبرأته لم يقع لتعلق حق الفقرة بمقدار الزكاة منها لان حق الفقرة لا يتعلق بتعلق
 الشركة فالبراءة من مقدار الزكاة غير صحيحة ابن حجر في الاحراء (مسئلة) وهي أن
 تقول للزوج أبرأتك من صدقي فطالمني فيقول لها أنت طالق أرا ان صحت براءة تلك
 فأنت طالق فيقع الطلاق رجعياً ويبرأ الزوج بل لو لم يعلل طلاقه بشيء وهو بالخيار
 في الطلاق ان شاء طلق وان شاء لم يطلق صرح به الخوارزمي والقاضي حسين
 لانهم قالت أبرأتك انقطع الكلام وتمت البراءة وقولها طلقني بعده لا يقدح في
 صحة براءة ثم لا يوجب عليه طلاقاً وكذا لو قال ان صحت براءة تلك فأنت طالق فيبرأ
 ويتفرع رجعياً لانه مجرد تعليق على صفة فأشبهه ما لو عتقت زوجة أجنبية أو بيعت فقال
 لها ان صحت عتقتك فأنت طالق نعم لو قال ردت جعل الابرأه عرضاً عن الطلاق
 وصحته الزوجة على ذلك وقع بائناً كذا قاله السيد تفتها ابن حجر (مسئلة) وهي
 ان يبتدئ الزوج فيقول ابرأني من صدقك وانا أطلقك فتقول أبرأتك منه فيقول
 أنت طالق او طلاقك بصحة براءة تلك أو يبرأه تلك ارا ان صحت براءة تلك فأنت طالق
 فالمتبادر الى الفهم أن الزوج وعدها بالطلاق اذا تبرئته وانما تجزئ البراءة من غير
 أن يتأهل بها المألا لاق فقه صحت البراءة بحيث لو اختار الزوج أن يطلق لم يجبر
 على الطلاق فتطابق به وطا السائق طهارة عينة لا بشرط رصدها عن ثأر أو ما قولها
 طلاق بصحة براءة تلك أو يبرأه تلك فتدبر من البلقني عن ذلك فأجاب بما أحاط به انه ان
 اراد به التعليق كالمعكم كذلك صحت البراءة وتوقع الطلاق رجعياً ويكون
 خلوها بديلاً وان لم تصح البراءة لم يقع به شيء أصلاً وان اراد به تنجيز الطلاق في متابله
 براءة المذكور دفعه قطع النظر عن التعليق وتفرع رجعياً أيضاً صحت البراءة أم لم تصح

لأنه حينئذ يجزى ولم يعلق قبله وأقوله ببراءة تلك أو بصحة براءة تلك وإن أطلق ولم يقصد
تعليقها ولا تحجيزا فالظاهر رحمه الله على التعليق وهذا هو المعتمد في المسئلة كما استقر
عليه كلام الأصول **﴿فرع﴾** لو قال الزوج أردت بقولي طلاق براءة تلك ابتداء
خلع معها لاجوابا لقولها السابق أبرأتك بآنت بمهر المثل إن صحت براءتها السابقة لأن
ذمتها حينئذ برئت فيكون خلعها بعوض فاسد ويرجع لمهر المثل فيكون كما لو خالها
على ما في ذمتها من صداقها بعد أن برئ منه وإن كانت السابقة ما صحت لجهالة فيها
وكانت الثانية معلومة بآنت بما أبرأته منه وبرئ فإن لم تجب في مجلس التواجب
لم يقع طلاق أسلافة صرح في الروضة بنظيره حيث قال لو قالت طلقني على مائة
فقال أنت طالق ثم قال أردت ابتداء طلاق ليقع رجعيه قبل في الحكم فإن أتمته
حلفته اهـ بعناء ابن حجر (وسئل) الشمس الرمل في شخص قال لزوجه ان
أبرأتني طلقك فقالت له أبرأك الله فقال أنت طالق فهل في هذه الحالة إذا كان المبرأ
منه مجبولا يقع عليه الطلاق (فأجاب) وقع الطلاق (وسئل) أيضا في شخص
قال لزوجه متى أبرأتني من القدر العلاءي فأنت طالق فقالت أبرأتك منه بشرط
أن تزوجت رجعت في ذلك فهو لبراءة على الوجه المذكور صحة ويقع الطلاق
أولا (فأجاب) هي باطلة والطلاق المعلق عليها غير صحيح (وسئل) الشمس
الرمل رحمه الله عن مفت سئل من رجل قال لزوجه ان أبرأتني طلقك فقالت له
أبرأتك وذلك من قدر مجبول فقال لها طمعه في صحة ذلك أنت طالق هل يقع الطلاق
أم لا وإدا قامت به الوقوع فهل افتي به أحد من المتقدمين أو من المتأخرين فقط
ومن الذي افتي به من المتأخرين لا يكون ذلك زادة في تطمين قلب المقلد لذلك (فأجاب)
إذا وقع الزوج الطلاق في نظير البراءة المجهولة لا يقع وهو منقول عن البغوي
وبه في الحاشية في ضمن فروع **﴿كرها جازما﴾** وعن أدركاه الشيخ جمال الدين
آلهما أدري وجماعة في طبعته اهـ (وسئل) أيضا هذا المفتى من رخصت قالت له
زوجه رملني فأنت برئ من صداقي طاهها هل يقع الطلاق رجعي أو بائنا
(فأجاب) بما نطه يقع الطلاق رجعي إن علم الزوج عدم صحة تعليق البراءة
وباقها من صحة ويهمل التفصيل يدفع ما للشخصين هنا من تناقض اهـ فهل
أصاب المفتى هذا فيما أجاب أولا وثانيا (فأجاب) اما المسئلة الأولى

فالمعول عليها فيها أو أفق به استأذنا رفع الله درجته به أنه ان قصد تعليق الطلاق
 بإبرائه أو وقع ان وجد بشر وطه الشرعية والا فلا يقع به شيء ثم ان ظن وقوع الطلاق
 به وقصد به لفظه الثاني الاختيار عن الاول وطابقه لم يقع الطلاق والواقع وأما
 الثانية فاجاب به المجيب المذكور صحيح مع مولى به ويجمع بين كلامي الشيخين
 وعن صرح بذلك الزركشي والسراج البلقيني واعقده السكال ابن أبي شريق
 (وسئل) الشمس الرملة على عمالوها طلاقها على إبراهيم من صداقها وهو نصاب
 ومضى عليه حول فهل تطلق أم لا وهل مثلها ما لو طلقها عليه (فاجاب) بأنه لا يصح
 إبراهيم من حق المستحقين فلم تحصل الصفة فلم يقع الطلاق فان طلقها عليه وقبلت
 وقع بائنا به المثل كما لو طلقها على مغصوب ومخو (وسئل) الشهاب الرملة من
 صداقها زوجها عشرين دينارا في ذمته أو مائتي درهم ثم بعد سنة أو أكثر قال لها
 ان أبرأتني من صداقك فأنت طالق فأبرأتها وهي رشيدة وهما طامسان بقدره هل يقع
 عليه الطلاق أم لا (فاجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق لعدم وجود صفة اذ لم يبرأ من
 قدر الزكاة لتعلق حق المستحقين بالمال المذكور تعلق شركة (وسئل) الشمس
 الرملة فيما اذا كان صداقها على زوجها عشرين مثقالا من الذهب وأبرأت زوجها
 منه وقلتم ان المقرأة تعلق بذلك تعلق شركة حيث حال عليه الحول فالبراءة باطلة
 هل هي باطلة في جميع ذلك اوفي القدر الواجب اخراجه للمستحقين وهل المراد بحسبان
 الحول من وقت عقد الزوج عليها الى وقت البراءة حيث كان حالا أو ولو مؤجلا وان
 لم يحل ابله (فاجاب) البراءة باطلة في حصص المستحقين صحيحة فيما عداها ولا يمكن
 لا يقع الطلاق فانه علقه على الأبراء من جميعه ولا تعلق ذلك في حصصهم فلم توجد الصفة
 المتعلق عليها والحول يحسب من وقت العقد وان كان الصداق مؤجلا لا يوجب الزكاة
 فيه وان لم يلزم اخراجه اقبل - وله قبضه (وسئل) ايضا في رجل تشاجر مع زوجته
 ولها عشرة مثاقيل ذهب او هي حامل منه فالت طلقني وانا أبرئت من العشرة واتحمل
 دية الحمل وأبرأتكم سكت زمانا وبلايتكم مع الخافرين بعد قوله أبرأتكم من
 القدر المذكور واتحمل نفقة الحمل ثم قل لها انت طالق انت طالق طالق وقصد
 بذلك - واجم او قصد الطلاق على البراءة المذكورة فهل والحالة هذه يقع عليه ذمته
 بائنة بالبراءة أم ثلاث ويكون مستند الطول الفصل ام كيف الحال (فاجاب) وقع

الطلاق الثلاث عند الاطلاق من جهة البراء (وسئل) شيخ الاسلام محمد
الطيب لاوى رحمه الله بما صورته ما قولكم كرضى الله عنكم في رجل تشاجر هو
وزوجته فقال لاشيها ان ابرأتني اخذك طلقها فقالت الزوجة ابرأتك من جميع
ما تستحق النساء على الرجال فقال لها انت طالق وقصد بذلك ان صحت البراءة فهل
والحالة ما ذكره مع عليه الطلاق وتلزمه البراءة اولا يقع الطلاق ولا تلزم البراءة
افتونا ما جورين أثابكم الله الجنة (فأجاب) الحمد لله المهادى للصواب حيث أوقع
الطلاق في مقابلة البراءة طامعاً في صحتها ولم تصح للجهل بالقدر المبرأ منه فلا يقع عليه
الطلاق المذكور وهذه المسئلة مشهورة بالتزاع فبما وجدنا وكان الشيخ الوالد
رحمه الله يفتي بما قلناه ووجهه ظاهر وهو انه انما طلق طامعاً في صحتها ولم تصح لما
طلق وهو قيس ما رجحه النووي رحمه الله في باب السكابة من أنه لو قال السيد
للبيكات وقد اتى بنجوم السكابة انت حرطانا سلامتها فباعت زيوفا حيث لا يعتق لانه
انما قال انت حر على ظن سلامتها وطمع في صحتها وقد ظهر الحال بخلافه بل ما نحن فيه
من عدم وقوع الطلاق والحالة ما ذكرنا من مسألة السكابة لتشوف الشارع الى
الاعتق كل التشوف ومع ذلك قلنا بدم العتق ولا يشكل عليك قول البهية وانت ان
طالقتني برى فطلق الزوج فذا رجعى وكذا عبارة الروضة الموافقة لذلك فان البراءة
معلقة على الطلاق وهي لا تصح فوق الطلاق رجعياً وما نحن فيه عكس ذلك فان
الطلاق معلق على البراءة لا يقال الجماع بينهما عدم صحة البراءة فتلخص لنا وقوع
الطلاق رجعياً أو ثنائياً كما في السؤال لا نأخذ قول الفارق ظاهره وتقدم تعليق
الطلاق على البراءة الصحيحة بقوله بعد ذلك أنت طالق ملاحظاً لذلك التعليق لم يقع
ظيره في التقديم عنه بدليل انه انما نجز الطلاق المذكور بعد قوله له ابرأتك فهو
طامع في صحتها ولم تصح البراءة المعلق عليها فلم يقع الطلاق والله أعلم (وسئل) شيخ
الاسلام رجل قارل زوجته ان ابرأتني تكوني طيلة اقالته ابرأك الله مني في
ومستحق في رجل تصح البراءة ويصح عليه الطلاق (جواب) بان لا تصح
البراءة بذلك ولا يقع الطلاق نعم ان نوت له طامعاً ابرأك الله البراءة علمت سي ولزوج
القدر المبرأ منه صحت البراءة ووقع عليه طلاق اه شوبري وقصد عدم الكلام
عليها (مسئلة) قال لزوجته ان ابرأتني فأنت طالق طامعاً في صحتها فكيف حالها

فأبرأته ثم اختلفا في القدر المبرأ منه فقال أبرأتني من جميع حقوقها وقالت من دينار
واحد دفعه - ل القول قولها أو قوله وهل يقع عليها الطلاق باثنا أو رجعي (فأجاب)
القول قولها بهيئتها في ذلك ويقع الطلاق باثنا له خطيب في الفتاوى (مسئلة)
قال أنت طالق على تمام البراءة فهل يقع الطلاق ان أبرأته أم لا (أجاب) يقع
الطلاق باثنا بالبراءة (مسئلة) علق طلاق زوجته على أبرأته أياها من صدقاتها عليه
فأبرأته منه فهل يقع عليه الطلاق أولا وإذا قلتم بوقوعه قول هو رجعي أو بائن (أجاب)
يقع الطلاق باثنا ان كانت رشيدة وهما طامسان بقدره ولم تتعلق به زكاة ولا فلا يقع
لعدم وجود صفة وهي الابراء اما في حال سفهها أو جهلها بقدره فظاهر وأما في حال
جهلها به فلانه يؤل الى المعاوضة فيشترط علمه به وأما في حال نعلق مستحق الزكاة فلان
الطلاق مععلق بالبراءة من جميع الصداق وقد علمت بعضه مستحقا الزكاة فلا تصح
البراءة من ذلك البعض فلم توجد صفة وان حصلت براءته عما هداه وينبغي التمعن
لهذه المسئلة فانها كثيرة الوقوع ويغفل عنها ويرتب على الغفلة عنها فاسد (مسئلة)
قالت له زوجته طالق فقال لها أبرأني وأنا طالق فأبرأته جاهلة بقدر المبرأ منه فقال
لها أنت طالق ثلاثا ناصحة البراءة فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم لا (أجاب)
يقع عليه الطلاق الثلاث ولا ينفع ظنه المذكور وان كان الظن المذكور نافعا
في غير هذه المسئلة (مسئلة) رجل قال ان أبرأتني زوجتي من حال صداقها على
وقدره كذا ومن حقوقها على فهي طالق ثلاثا والزوجة ثابتة من بلاء ثم أبرأته بعد
مضي شهرين فهل يقع الطلاق أولا (أجاب) ان أبرأته حال بلوغها من حين
التعليق وهي رشيدة عالمة بقدر ما أبرأته منه وهو عالم بقدر حقوقها أيضا وقع الطلاق
المذكور والا فلا (مسئلة) قال ان أبرأتني فأنت طالق فأبرأته وقع باثنا وما وقع
في فتاوى شيخ الاسلام من وقوعه هتار رجعي مردود قاله الرمي ولو قال ان أبرأتني
فأنت طالق طلقة رجعية فأبرأته طلقت رجعي لان التقييد بقوله طلقة رجعية
صرف هذا التعليق عن معنى المعاوضة الى التعليق على مجرد الصفة كذا نقله
الرمي واعتده - ده فقبل له ان بعض الناس قال القياس فساد البراءة لان الطلاق
عليها اينما في شروط الرجعة فيتمساقان كما قالوا والعبارة للروض وشرحه ومعنى شرط
في الخلع الرجعة تكالفتك بدنيار على أن لي عليك الرجعة بطل العوض ووقع

الطلاق رجعية التنافي شرطي المال والرجعة فيتساقطان ويبقى أصل الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة اه في بالغ في رد ذلك والتعجب منه واقول هو حقيق بذلك وان قال شيخنا في شرح المنهاج انه أفق به جمع أخذ من فتاوى ابن الصلاح اظهر الفرق بين المثلتين فان شرط الرجعة لا ينافي وقوع البراءة بل كونها عوضا عنها يمنع كونها عوضا ولا يمنع أصلها وقد صدرت من أهلها فتعذر بخلافه في ثلاث المسئلة فان شرط الرجعة ينافي العرض فسقط واذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا لانه ليس له جهة أخرى يلزم باعتبارها بخلاف البراءة فانها معلقة في نفسها فليتم امل ان فيه دقة اه ابن قاسم العبادي في حواشيه على المنهاج (مسئلة) قال لما ان آخرت دينك الى مدة كذا وأبرأتني من صدقك فأنت طالق فقالت أخرته الى مدة كذا وأبرأتك من صدقي فهل تطلق أي حال فيه نزاع قال الرملي المعتمد مدانها لا تطلق اذا لم يرد التعليق على التلغظ بقولها أخرته لانه انما يراد في مثل ذلك التأخير بالالتزام ولم يوجد مجبر ذلك فلم يوجد المعلق عليه وانما تطلق اذا حصل الالتزام بنحو النذر بشرطه ومثل ذلك ما لو قال لما ان كملت ولدي سنة فأنت طالق فقالت كفلة سنة فلا تطلق مجبر ذلك لعدم وجود المعلق عليه الا ان يريد التلغظ بذلك كذا قرر الرملي المثلتين واعتمده فيهما وذكروا فيها التزاما فراجع في محله اه ابن قاسم على المنهاج (مسئلة) لو علق الطلاق باعطاء مال فوضعه بين يديه بنية الدفع من جهة التعليق وتمكن من قبضه فان امتنع منه بافت لان تمكينها اياه من القبض مفوت لحقه وكوضعه بين يديه ما لو قالت لو كياها اسلم اليه ففعل بجورها اه شيخ الاسلام (مسئلة) لو قال لما أنت طالق على قدر براءتك وقد أبرأته (اجاب) وقع عليه طلاق واحدة (مسئلة) قال لما ان أبرأتني فأنت طالق ولا تألم تبرأته فكلمته حماته في شأن ذلك فقال لما ابتك طلاقا فلانا اعتمادا على طنه أو الطلاق وقع عليه (اجاب) حيث اعتمد على طنه أنه وقع عليه الطلاق فلا طلاق عليه (مخاتة) فيها مسائل متضمنة لغالب ما تقدم لو قالت ان طلاقك فانت بري من صدقي فطقت ما فسدت البراءة ووقع الطلاق رجعي لان صدق الطلاق طمعي انما يراه من غير اعط صريح في الالتزام فلا يوجب عوضا كذا قاله الشيخان أوائل الباب الرابع من الخلع بمختلف وقوعه باثنا عشر والمثل قال لانه طلق طمعي

العوض ورغبت هي في الطلاق فيكون عوضا فاسدا كالتحريم ثم نقول في آخر الباب
 الخامس من المطالع في القروع المنشورة عن فتاوى القاضى في عين المسئلة ما يوافق
 بحكم ما واهتم به شيخنا البرلسى الاول وبين أنه حقيق بالاعتقاد ما د واهتم به الرملى
 أنه ان ظن البراءة توقع الطلاق باثنا أى ان صححت والا فرجعها ولو قالت ابرأتك من
 مهرى على الطلاق فطلق بانه وكذا لو قال قبلت البراءة لان قبولها التزام للطلاق
 بالبراءة ذكره الخوارزمى في السكافى قال في العباب وفي هذا نظرو ويظهر ان بذات
 صداق على طلاق كبرأتك على الطلاق اه ولو قال ان ابرأتنى من مهرى طلقك
 فأبرأتها فطلق برى والطلاق رجعى وار قال طلقك فأبرأتنى طاعت ولا يلزمها ابرأته
 ذكر ذلك في العباب تبعه الانوار ولو قال ان ابرأتنى من مهرى فأنت طالق
 فأبرأتها وقد اقرب به لشخص قال بعضهم يظهر وقوعه بهر المثل كان أعطيتنى هذا
 المصوب فأعطته قال في العباب وفيه نظر اه ولو قال ان ابرأتنى من مهرى
 على طلقك فقالت له ابرأتك فقال أنت طالق والحال انها تجهل المبرأته فالحاصل
 ما أفق به شيخنا البرلسى واستدل له ان البراءة فاسدة وأما الطلاق فان قصد بقوله
 أنت طالق المكافأة والانتقام لا جمل صدور البراءة الدالة على رغبتها في فراقه
 وقع رجعا ولا مال وان قال خاطبتها بالطلاق وأردت ان كانت البراءة صحيحة
 لم يقع الطلاق لعدم وجود المعلق عليه وهو صحة البراءة حتى لو فرض صحته ووقع رجعا
 وبرئ من الحقوق المبرأته او بقيه ل قوله في هذه الارادة باطنا وكذا ظاهر افعيا يظهر
 للقرينة وان لم يرد شيئا من هذا وانما ظن نفوذ البراءة وصحتها فأن وقع الطلاق ونجزه
 لأجل ظنه المنة كمر وطمة في صحة البراءة من غير أن يقصد تعلية الطلاق على
 صحتهما وقع الطلاق أى رجعا ولا مال عليها اه ووافق على ذلك الرملى فعليه
 قد اعتدب فيه لو قالت له ان طلقنى فأنت برى فطلق انه ان ظن صحة البراءة توقع
 باثنا والا فرجعها وكان القياس الوقوع بها باثنا لوجود ظن صحة البراءة فتوقف
 يسيرا ثم قال الفرق انه في هذا وقع الطلاق في مقابلة البراءة ولا كذلك في تلك حتى
 لو أوقعه في تلك في مقابلتها كان باثنا فليحذر ثم أوردته عليه مرة أخرى فهمم على
 الفرق بأنه في تلك لم يقع الطلاق في مقابلة البراءة ومنع انه يتأتى الایة اع في مقابلتها
 ولو قال ان ابرأتنى فأنت طالق فقالت له ابرأتك فقال أنت طالق ثم بان عدم صحته

البراءة قالوا حجه أن يكون ذلك كما لو قال السيد لعبد أنت حر بعد أداء النجوم ثم
خرجت زيوفا قاله شيخنا البرلسي وذكر الرمي ما يوافق فيه حيث قال إن قصد بلفظ
بعد البراءة أنت طالق الاختيار عن الطلاق السابق وطابقه ولم يعلم الحال أي فساد
البراءة لم يقع والواقع بأن قصد الانشاء وأطلق لأنه عند الإطلاق يتردد بين التأكيده
لأنه خبرا عما سبق والتأسيس لكونه انشاء والاصل التأسيس أول وطابق
الطلاق السابق كأن كان السابق المعلق أصل الطلاق ثم بعد البراءة قال أنت
طالق ثلاثا وطابق مع علمه فساد البراءة اهـ فليراجع ما إذا قصد الاختيار مع علم
فساد البراءة ومع المطابقة فإن الواقع مشكل إلا أن يراد الوقوع ظاهرا وتأخذة ثم
راجع الرمي فقال يحكم بالوقوع وتأخذة لأنه مقصود بالاثبات به مع العلم بفساد
البراءة وقال تقبل دعواه الاختيار فيه امر باطنا وظاهرا اهـ ابن قاسم على المنهج
(مسئلة) يقع كثيرا أن تحصل مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له أبرأتك
فيقول لها إن صحت براءتي فانت طالق والذي يظهر فيه أنها إن أبرأته من معلوم
وهي رشيدة وقع الطلاق رجعي للتعليق على مجرد صحة البراءة وقد وجدت لا بائنا
لأنه لم يأخذ عوضا في مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل وقوعه وإن كان البراءة منه
مجهولا أو كانت غير رشيدة فلا براءة ولا وقوع فتنبه لهذه فاتهم حقيقة كثيرة الوقوع
اهـ شارح و فرق بين أن صحت براءتي وبين أن أبرأتني فلو قال إن أبرأتني من دينك
فانت طالق فأبرأته منه والحال أن الدين مجهول لم تطلق لعدم وجود الصفة وهي
البراءة الصحيحة اهـ شرح المنهج قال الزيادي عليه وهو إذا حمله إذا لم يعلل بعد
البراءة طلق أما لو قال ما بعد ما طلقك فينظر إن ظن صحتها وقصد الاختيار عما
وقع وطابق الثاني الأول لم يقع والواقع أما لو قالت له إن طلقني فأنت بريء من
صدقي فطلقها فنظر إن ظن الصحة وجب مهر المثل لها عليها وإن علم الفساد كان رجعيًا
وهذا يجمع بين التناقض الواقع في هذه المسئلة اهـ زيادي

باب السابع فيما تقبل فيه النية وما لا تقبل فيه وما يدين فيه ولا يقع

عليه باطنا وما لا يحتاج إلى نية ولا طلاق به ولغو اليمين

(سئل) الشمس الرمي عن قال إيمان المسلمين لازمة لي لا أفعل كذا ثم فعله ماذا
يلزمه (فاجاب) ينظر إلى ما نواه وفي فتاوى والده لا يلزمه شيء لأنه لا صريح ولا

كفاية ومن خطه نقلت (وسئل) أيضا فيمن حلف لا يأكل خبزا فافا كل دقيقة
 وجعله عسيدة أو كفاة فهل يحنث بأحدهما أولا يحنث لكونه نأويا الخبز (فأجاب)
 حيث نوى بحلفه الخبز المتعارف لم يحنث بمساواه (وسئل) الرمل الكبير من
 رجل قال لزوجته أنت مطلقة ثلاثا أو ياطلاقها فهل يقع عليه الطلاق أولا
 (فأجاب) بأنه يقع عليه الطلاق المذكور (وسئل) أيضا ما الرابع من الوجهين
 فيه لو قال لمطلقة الرجعية يا مطلقة أنت طالق وقال أردت تلك فهل يقبل منه
 أو تقع طلاقه أخرى (فأجاب) بأنه يقبل منه (مسئلة) لو قال أنت طالق وقد
 قصد لفظ الطلاق فقط دون معناه كفاي حال الهزل وقع ولم يدين في قوله ما قصدت
 المعنى زيادي (وسئل) الرمل أيضا من قال لزوجته في طلاقك نقص أو عيب
 هل يقع به الطلاق وإذا قلتم نعم فهل هو صريح أو كفاية (فأجاب) بأنه لم يقع بلفظه
 المذكور طلاق (وسئل) أيضا من قال لشخص بلغني أنك طلقت زوجتك
 فقال خاها مطلقة هل يقع عليه الطلاق بهذا اللفظ سواء قصد الطلاق أم لا (فأجاب)
 بأنه لم يقع عليه طلاق بلفظه المذكور (مسئلة) لو قال لرجل أطلعت زوجتك
 مریدا التماس افشاء طلاق فقال طلقت كان صريحا وهو المعتمد وقيل كفاية رمل
 (وسئل) الشمس الرمل في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لو لا هو في بلاده لم يكن
 فلان هاش ساعة واحدة فهل يقع عليه الطلاق (فأجاب) بأنه يحكم عليه بوقوع
 الطلاق ظاهرا وتنفه نيته إن كان له نية (مسئلة) له زوجتان طلق أحدهما
 فأمره شخص بردها فقال إن رددتها فأمرأة بدران طالق ثلاثا وقال قصدت أخت
 زوجته التي في عصمته فهل يقبل قوله (فأجاب) الرمل بأنه يقبل قوله بيمينه
 في إرادته المذكورة (وسئل) الشمس الرمل في شخص قال على الطلاق وسكت
 وقال أردت أن أدخلت الدار لا أكلك (فأجاب) لا يقبل قوله ظاهرا ويدين
 (مسئلة) إذا قال لشخص أنت هارب أم تزوج فقال هارب فهل يطلاق زوجته أم لا
 وإذا قيل له ألك زوجة فقال لا كاذبا تطلق أم لا (أجاب) هو كفاية إن نوى به
 الطلاق وقع والا فلا (وسئل) الرمل الكبير من رجل قال لآخر طلق زوجتك
 فقال هي طالق ثم قال قصدت أجنبية أو هذه الحائط أو الدابة هل يقبل قوله أولا
 (فأجاب) بأنه لا يقبل قول المطلق المذكور ويقع عليه الملاق (وسئل) أيضا

عن شخص تشاجر هو وزوجته في أمر من الأمور وقد فعله وأطبق كفه وقال ان كنت فعلت هذا الأمر فأنت طالق محاط بما يدعيه فهل يقع عليه الطلاق المذكور ظاهر او يدين كالموقوف قال حصصه طالق وقال أردت أجنبية اسمها ذلك (فاجاب) بما نصه يقع الطلاق المذكور ظاهر او يدين كالموقوف قال حصصه طالق وقال أردت أجنبية اسمها ذلك بل الظاهر أعرف من الاسم العلم (ومثل) الشمس الرملة في شخص سلب بالطالق انه يوفي زيدا حقه في هذه الجمعة وقال رفعت ذلك على النمام قبل مضي الجمعة وأسكر رب الدين ذلك وحلف اليمين الشرعية انه ما أخذ منه حقه فهل والحالة هذه يقع على الخائف الطلاق ظاهرا لا باطنا أم ظاهر او باطنا أم كيف الحال (فاجاب) القول قوله يمينه في دفع ذلك بالنسبة لعدم حنثه والقول قول زيد بالنسبة لبقاء حقه (ومثل) أيضا فيمن حلف لزوجه على زعمه انه يدفع لها شيء المأني في يوم كذا فمضى اليوم ولم يدفع لها ما عليه فهل يقع عليه الطلاق أم لا وإذا قلتم بوقوعه وراجهما قبل انقضاء مدتها من غير علمها ثم بعد ان انقضت مدتها حضر وقال لها أنا وقع لي الطلاق وراجهما قبل انقضاء مدتها من غير علمها فهل القول قولها أم قوله أم كيف الحال (فاجاب) لا يقبل قوله فيها (مسئلة) قال لأم زوجته ابنك ما في وأراد البنت التي ليست زوجته صدق كما قاله الرافي أم زبدي (ومثل) الرافي عن شخص شرعت المواسط في جلاء زوجته فقيل له ان رجلا من أجناب يريدون حضور جلائهم الخائف بالطلاق انها لا تجبى عليه ولا على غيره في تلك الليلة ثم أجليت تلك الليلة على نفسه ثم قال نعم أردت بلفظ غير الرجال الأجناب من يقع بحله ملاقى أم لا (فاجاب) بأنه لا يقع عليه بذلك طلاق لان القول قوله في ارادته المذكورة يمينه للقرينة الحسالية وهي غيرته على زوجته من غير أنجاب اياه (مسئلة) قال الشمس الرملة رمل رمل حلف مشير الشمس بان قيمة عذارى م رمل نويت بل أصدق ظاهر كما أتى به العراقي ان اللفظ محموله ران قاعة قرينة على أن مراده بل اقن لان النية أقوى من القرينة (مسئلة) قال في المراجع وشرحه الرملة ويد من قال أنت طالق وقال أردت ان تدخلت الدار أو ان شاء زيد طلاقك لانه لو صرح لا تنظم ولا يقبل منه وهو ذلك ظاهرا (مسئلة) يصدق كل من الزوجين باعتبار زعمهما وعلق طلاقها على تزوجه عليها

أو تسريه أو إيهاله من كذا من صدقها عليه فترج أو تسري أو إيهاله فادعي أنه
 دفع لها صدقها فلم توجد البراءة وادعت أنه لم يدفعه فقول قوله لعدم وقوع الطلاق
 وقوله لبقائه صدقها هذا هو المتمد خلافا لابن الصلاح في هذه الأخيرة فله رجحان
 القول قولها فيما لو علق الطلاق على خروجها بغير إذنه فخرجت وادعت أنه لم ياذن
 وادعي هو أنه أذن كما صرح به ويفرق بأنهما هنا اتفقا على وجود الصفة فصدقت
 الزوجة هنا مطلقا بخلافه في مسئلتنا كذا قال جميع الرمي لا يقال وجدت البراءة
 وهي الصفة لا تانق قول لم توجد برزعة حقيقة والخروج وجد اه ابن قاسم على المنهج
 (مسئلة) قال لزوجه أنت تالقي بانه المثنى فوق ولم يقصد به طالة أو هرش يفرق بين
 اتا والطا بل يقع عليه لطلاق بذلك أم لا (فاجاب) لا يقع عليه طلاق اه تجريد
 الخطيب (وسئل) الشهاب الرمي عن رجل طوالب بدين فخاف بالطلاق أنه ليس
 له قدرة على إعطاء نصف فضة ولا غيره ثم قال أردت أني ليس لي قدرة إلا أن أقدرني الله
 تعالى على الإعطاء فهل يقبل قوله فلا يقع طلاق وان كان له قدرة حال الخطب أم لا
 (فاجاب) بانه لا يعمل قول الخائب فيقع عليه الطلاق (مسئلة) لو تشاجر مع
 زوجته فقال هذا الوقت املف بالطلاق ما الخليل تقهرى في هذا المحل فلاها
 لا حنث عليه لعدم تمام الصفة وان نوى نكاحا كان من بن سحر وتبعه ابن قاسم
 (مسئلة) رجل سكر تعدى فأغشى عليه فنام فطافى وهو نائم طلاق عليه كما إذا دخل
 مساجدا ولعمدة عليهم (مسئلة) قال لزوجه نكح طالق ثلاثا على سهو ثم ذهب
 المسلمون فان أراد قطع لثلاثي وحسم الابواب وتأويلات المذهب في عدم رفع
 الطلاق منه اوقع ثلاثا ورد أراد انقاع طلاق منه على عليه بين المذهب ولا يفي عليه
 شي وان أطلق وقع الثلاث للرمي وابن حجر (وسئل) العلامة ابن حجر عن وكل من
 يكتب له الطلاق ونوى ويل يقع الطلاق أم لا (فاجاب) بقوله تصح لنية الألف
 الكتاب فان كان في النية أية - فكتب الوكيل ونوى وقع ولا يجزى ذلك في
 سائر العقود التي تنفذ بالسكينة لا تنفذ إلا بالكتاب هو النوى سواء الكتاب
 عن نفسه وعن غيره اه كلامه (مسئلة) لو سلم على شيء فسبق لسانه إلى غيره كان
 من الغو ليه من وجه - لصاحب الكتاب من لغو اليه من ما إذا دخل على صاحبه
 فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقم لي وهو - تم - البلى اه انما (مسئلة)

من سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد كقوله في حالة غضب أو لجأج أو صولة كلام
والله تارة وبلى والله أتري لم تنه قد عينه ويهمل ذلك لغو اليمين قاله الشيخ جلال
الدين المحلي على المتراج وحق هذه المسئلة والتي قبلها أن يكتب في باب الايمان

(الباب الثامن في الشك في الطلاق)

(سئل) الشمس الرملة في جماعة يصلحون بالطلاق كثير انهم من يحنث ولا يعلم بحنثه
ولا يعلم هل هو حنث بواحدة أو أكثر فما الحكم (فأجاب) بما جاء له ان الشك لا يقع
به شيء فان علم من نفسه انه حنث بدون الثلاث جدد العقد أو ثلاثا فلا بد من التحليل
(وسئل) فيمن حلف بالطلاق على وصف لا يفعله وشك هل يفعله بيوم الحلف
أو مطلقا (فأجاب) لا حنث بفعل المنكوك فيه (مسئلة) لو شك في وقوع طلاق منه
منجز أو معلق كان شك في وجود الصفة المعلقة فلا يحكم بوقوعه لان الأصل عدم
الطلاق وبقاء النكاح أو في عدد كان طلق وشك هل طلق واحدة أو أكثر فلا قل
يؤاخذ به لان الأصل عدم الزائد عليه ولا يخفى الورع فيما ذكر بأن يحتاط فيه اه
شيخ الاسلام (مسئلة) لو شك هل طلق أو لا سن له الرجعة فان راجع ثم قامت بعد
ثلاثة اقراء يمينه بأنه كان قد طلق حازلما كم الحكم ببقاء العصة مستندا الى
مراجعة تلك وان كان حين الرجعة شاكافي صحتها اه ابن حجر في الاعلام بقواطع
الاسلام (وسئل) الرملة فيمن حلف بالطلاق لا ينام في هذا البيت ولا يأذن ولا يوكل
ولا ينشئ ثم شك في نفسه أو أنشأ أو لا فهل اذا نام يقع عليه الطلاق مع شكه في الانشاء
وهذه (فأجاب) لا يقع عليه طلاق بالشك اه كلامه وهذا يخالف ما سياتي والنفس
الى ما هنا أميل (وسئل) فيمن عقد على امرأة ولم يدخل بها ثم طلقها مرة طلاقة
ومرة ثلاثا وجهل السابق من الطلاقين (فأجاب) بأن المحقق وقوع طلاقة فتبين بها
ولا يخفى الورع اه ملخصا (مسئلة) أفنى النووي فيمن حلف بالطلاق الثلاث
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسمع الصلابة عليه هل يحنث (فأجاب) بأنه
لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك الورع ان يلتزم الحنث اه ابن حجر (وسئل)
الشهاب الرملة عن دفع امرأه عليه دين دينار بحضور جماعة كثيرين ثم طالبه به
وانكر دفعه فخلف المديون بالطلاق الثلاث انه دفعه له قدام مائة نفس من

الاسما كفة وقصده الكثرة لا العدد فهل يقع عليه الطلاق الثلاث المذكور أم لا
 (فأجاب) بأنه يقع عليه الطلاق الثلاث إذا لم يكن الدافع قد أم مائة نفس ولا يقبل
 قوله ولو ظن أن الكثرة تنفعه أو شك في ذلك (وسئل) أيضا فيمن حلف لا يفعل
 الشيء الفلاني ثم فعله وشك هل حلف بالطلاق أو بالله هل تطلق زوجته ويلزمه
 كفارة عين أم أحدهما أو يجتمع فيه (فأجاب) بأنه يتجنب زوجته إلى أن يثبت
 الحال ولا تطلق لأنه لا طلاق بالشك اه (مسئلة) اجمع الناس على أن الشخص
 لو شك هل طلق زوجته أم لا أنه يجوز له وطؤها اه خطيب (مسئلة) رجل قال
 لزوجته أنت طالق بالثلاث وشك هل أتى بالمشيئة متصلة بحاقه أو منفصلة عنه فهل
 يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) شيخنا الشرنبلي ومن خطه نقلت بقوله الحمد لله
 هذا الحالف يقع عليه الطلاق الثلاث لأنه تحقق الوقوع وشك في رافعه والاصل
 عدمه كنبه محمد الشرنبلي الشافعي اه كلامه بالحرف

(الباب التاسع في الكفایات)

قال الزركشي الضابط للكفاية أن يكون له نظيره عار قريبا بالفرقة ولم يسمع استعمله
 شرطا اه ابن قاسم (مسئلة) قول الحالف حلف المسلمين على حرام ما أفعله كذا
 أو على الحلال أو فارقيني أو بيتي على حرام قاصدا زوجته أو حلف الله على حرام أو حلال
 الله على حرام أو أنت على حرام أو حرمته أو قال على الحرام أو الحرام يلزمه كفاية في
 الجميع ويلزمه بقوله على الحرام أو الحرام يلزمه كفارة عين على ما أفق به الشافعي
 الرمحي حيث كان له زوجة وتجب بالتلفظ وفي فتاوى والده لا شيء عليه (مسئلة)
 قال هذا الطعام أو الشراب أو الثوب أو المال حرام على أو أن فعلت كذا فهو هذا
 الطعام أو غيره حرام على لغو ولا يحرم عليه بل له أكله ولبسها وسائر التصرفات فيه
 ولا كفارة عليه ولا غيرها تنوي رحمه الله (وسئل) فيمن قال لزوجته أنت بارزة
 من عصمتي ولم ينو به طلاقا هل يقع عليه طلاق أم لا (فأجاب) لا طلاق عليه
 (مسئلة) لو قال أنت كذا ونوى به الطلاق لم يقع ومثله إن لم أفعل كذا فأنت كذا ونوى
 قاله ابن قاسم على المنهج (مسئلة) قال في الروض لو نادى امرأة أجنبية حفصة فطامها
 يظن امرأة طامت لا عمرة فإن قال أظنها حفصة وقصدت طامها طامت وحدها أو قصدت عمرة

حكم بطلاقها ودين في حقة اه واعلم الرمي (مسئلة) قال لزوجه تكون
طالق اهل تطلق أم لا لا حلال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح أو كناية
واذا قلتم بعدم وقوعه في الحال فتنى يقع أبغض لحظة أم لا يقع أصلا لا الوقت منهم
الظاهر ان هذا كناية فان اراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج
الى ذكر المعلق عليه والافه هو وعد لا يقع به شيء اه ابن قاسم العبادي على ابن حجر
رحمه الله تعالى (مسئلة) قال لزوجه الطلاق يلزمه ثلثان آذيتي يكون سبب
الفراق بيني وبينك فاختلست له نصف فضة فاذا يقع عليه (الجواب) بطلانها حيث
حالا طاعة فيبر من حلفه فان لم يفعل وقع عليه الطلاق الثلاث ابن قاسم (وسئل)
الرمي الكبير عن رجل قال على الطلاق الثلاث نفقة في بعد العشاء بقيمة هذا ثلثة مائة
مرة أو أشد إلى رجل فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أولا (فأجاب) أنه لا يقع عليه
الطلاق المذكور لان الحرايس بمال فلا قيمة له ولان اللفظ المذكور كناية عن
احتمار المأثر اليه (مسئلة) قال القاضي من لعوا اليه من مالود دخل على صاحبه فأراد
ان يقوم له فقال والله لا تفهم لي وهو كثر يروى به الجملوى اه قلدوني على المحلى
(مسئلة) المعتمد في قوله على الطلاق انه صريح وفي البحر من المزي انه كناية وفي فتاوى
ابن الصلاح عدم الوقوع به وان نوى لانها صيغة عين أو نذر ومثله في المطلب عن
الطوسي فليذا ان يحى صاحب الغزالي ومشي عليه ان المقرى وصحة في روضه وهو على
الفراق أو السراح كناية بلا خلاف وعلى الطلاق ما فعل كذا ما عاق على الفعل واما
فحوى الطلاق من نوى الثلاث فهو كذا استثناء فلا بد من نيته قبل فراغ اليمين واما
الطلاق ما فعلت كذا أو فعلته أو نحو ذلك فهو باه (وسئل) الرمي هو الوقول أحلت
أختك ونوى الطلاق يكور كناية أم لا (فأجاب) بأنه ليس كناية (مسئلة) لو قال أحلتك
أو تفننى وتنفى فهو كناية ومثل ذلك لرمي الطريق أو حاجة لي فيك وأنت وشأنك
والله لا الاق وشأنك الطلاق وكل واشرب دوا أغنى الله واقعدى واشرب قوه
واسقبنى وطعمه منى وأحسن الله عزالك وتزودى كناية في الجميع زيادى (وقال)
شيخ الاسلام ويقع كناية بنية مقربة بأولها وان دزيت في آخرها كطاعة لك أنت
طلاق أنت هذه بنية من الزوج بنية بئله باش أى مفارقة قال ابن قاسم نقله من
الشيخ عمير ولو قال فبذلك ينزوة لا تحل لي أبدا حلال الله على حرام اعتدى استبرئ

رحمتك الحق بأهلك حبلك على غاربك أي خليت سبيلك لا أندسرك أي لا أهدمك ثم
 بشأنك أعز في عهدة أعزني ودعيني أشركتك مع فلانة وقد المقت منه أو من
 غيره وكان طالق أو يائس ونوى طلاقها (وسئل) الرمل الكبير عما تقدم في مالو
 قال أنت تائق بالثناة هل هو صريح أو لا وسواء كانت لغته أم لا (فاجاب) بأنه
 كناية مطلقا وان كانت لغته اه وقال ابن قاسم على المنهج الوجه صراحة تالق في
 حق من لغته كذا لانه لا ينقص من ترجمة الطلاق ثم سألت شيخنا الطيلاوي عنه
 فقال هو صريح في حق من لغته كذا كناية في حق غيره وقال الرمل هو كناية مطلقا ثم
 رأيت في شرح الارشاد لشيخنا العمداد الاول اه وقال الخطيب في شرحه على الغاية
 ولو أتى بانه المنة فوق بدل الطاء كان يقول أنت تالق ~~م~~ كان كناية كما قال بعض
 المتأخرين سواء كانت لغته كذا أم لا اه بالحرف وقال الزياي وأما في التلاق
 فكناية مطلقا على المعنى بل كان ينبغي أن لا يقع به شيء وإن نوى لاختلاف المادة
 لانه من التلاق بمعنى الاجتماع والطلاق معناه لفراق اه مر - ومحيى الخطيب
 (وسئل) الرمل أيضا فيمن قال لزوجه أنت على حرام ان وطئتك مثل أمي وأختي
 فهل يلزمه طلاق (فاجاب) انه ان نوى طلاقا وظاهر اهل بهان نوى تحريم وطئها
 فقط لزمه كراهة يمين وان لم يطأها (وسئل) أيضا من قال لزوجه أنت لي كظهر
 أمي طالق ولم يقصد شيئا بهل يقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب) بانه يقع عليه
 انطلاق على الاصح (وسئل) عما لو حرم انسان على نفسه حلالا هل يصير حراما
 (فاجاب) بانه متى حرم الشخص على نفسه غير الابضاع كان قال هذا الثوب أو
 الطعام والحب حرام لم يحرم عليه شيء من ذلك وكراهة عليه بخلاف ابضاع
 لا تصاص المنة تيمم واشتبه وطئ التحريم بدليل تأثير الظاهر في تحريم
 امته غير المحرم الكراهة والحرم كل ما يملك وله اه ونسب لزمه كراهة وحرمة
 زوجته فكراهة (وسئل) فيمن قال لشخص ما لك لسلاق من زوجة
 لا تضرب فلانا الا رقت لا أضرب ثم أشركه بضرب به فربى تطلق زوجته (فاجاب)
 ليس ذلك حلفا (مسئلة) أردت ضرب زوجه لغته أم لا وهههه فقال خيه ان كنت
 تحمى عليها فكس طاعة فلانا لا تث عليه قال ثبت كراهة عليها بضرب من الريق
 حدث فراجعه (مسئلة) قال الطلاق يلزمني أو العنق يلزمني ما بل كذا كان

كتابة كناية في التعليل (مسئلة) لو قال أنت أطلق من امرأة فلان وكانت
مطلقة قال الزكشي الظاهر انه كتابة نحو أنت أرتي من فلان اه عيرة (مسئلة)
قال روي طالق كناية فان نوى الطلاق وقع والا فلا فراجع (مسئلة) قال لها
عليه الحرام ما أنت داخله هذا المحل والطلاق أيضا دخلته فان نوى بالحرام الطلاق
وقع طلقة واحدة ووقع ثانية بقوله والطلاق أيضا (مسئلة) قال عليه الحرام بجميع
الطلاق ما يفعل كذا ثم فعله فان نوى الطلاق وقع والا فلا (مسئلة) قال عليه
المصاص بيمين ومهملتين ما يفعل كذا أو السخام بالسسين المهملة والخاء المعجمة أو
الخراء أو الوحل أو الطين أو الهباب فلا بنت عليه وان نوى الطلاق (مسئلة) لو قيل
له قل لزوجتك هي طالق فقال ثلاثا فلا وجه انه ان نوى الطلاق وانه مبني على مقدار
وهو هي طالق ووقع والالم يقع شيء رهلى وقد وضعت هذه المسئلة هنا المناسبة للباب
وان كانت تقدمت آنفا (وسئل) الرهلى في شخص قال لزوجته طلقيني فقالت له
أنت طالق هل يقع عليه الطلاق (فاجاب) ان قصد بقوله طلقيني تفويض
طالها اليه او قصدت بقوله أنت طالق أي أنا طالق منك وقع عليه الطلاق والا فلا
لانه كناية من الجهة بين فيغتنق الى النية منه ما (مسئلة) رجل قال على الطلاق أو
الطلاق يلزم من جورتى بنية عدم الجيم على الزاى وقال أردت جورة حاق مثلا
فهل يقبل في ذلك ولا يصح اذا وجد المعلق عليه أم لا وهل العامى والعالم في ذلك
سواء وهل اذا قال من جزئى أو من بعضى ما لم يحكم وهل اذا قال على الطلاق من
سببى وما أشبه ذلك يؤخذ بذلك ان نوى الطلاق أم لا وهل ذلك جميعه صريح أو
كناية أولا (فاجاب) بجميع الالفاظ لذكورة في صور الطلاق كناية فيه حتى لا يقع
بها الابنية قبل تمام اللفظ ان عزم على الاتيان بقوله من زوجتى أو جزئى أو بعضى
أو سببى وما أشبه ذلك قبل تمام لفظ الطلاق والافهى صريحة فيقع الطلاق عليه
قبل اتيانه بنحو من جورتى والعامى والعالم في ذلك و

في الباب العاشر في اسقاط التحليل وعدمه (سئل الرهلى فيما اذا تصادق
الزوجان على فسق الشاهدين وكان طلقة ثلاثا وولتم لا تحل الا بمحال وواقاما بينة
لم تسمع اذا أراد ان يكاحا بديدا فلما أراد التخلص من المهر وأرادت بعد الدخول مهر
المثل فيقبل ما لم يسبق منهما اقرار بعقته فاذا قبلنا البينة بالنسبة للتخلص من المهر

فهل نقول له أن يتم كذا حينئذ لا محال لان قبول البيعة انما وقع قصدا بالنسبة
 للهرم - ذاق وقع تبعها والشئ يغتفر فيه تبعها ما لا يغتفر فيه قصدا أم لا بد من المحلل وان
 قلنا بقبول البيعة بالنسبة للهرم أولا (فاجاب) نعم بسقط التحليل في الصورة
 المذكورة (وسئل) أيضا في رجل طلق زوجته ثلاثا فغير شخص ونذر على نفسه
 الجماعة من الفقراء بنذر معلوم ان كان هذا العقد صحيحا فادعى عليه الفقراء بالنذر
 المذكور فثبت أن الولي والشهود كانوا فاسدة حال العقد فهل للرجل المذكور أن
 يتزوج بالزوجة المذكورة من غير أن تنكح زوجها غيره أم لا بد من المحلل (فاجاب)
 حيث تبين بطلان العقد وعدم وقوع الطلاق فله تجديد عقدها بلا محلل (وسئل)
 عن رجل تزوج موليته وهو معلوم الفسق بين يديها كم ماله لم يعلم هل حكم
 بفسخ النكاح أم لا فهل للشافعي الحكم بالتفريق بينهما لان الأصل عدم حكم المالك
 أم لا وهل يجب على الشافعي التوقف قبل حكمه حتى يعلم ما وقع من المالك أم لا وهل
 لو طلق الزوج ثلاثا قبل حكم الشافعي هل له تجديد نكاحها بلا محلل (فاجاب) بانه
 يجب على الشافعي التفريق بينهما ولا يحتاج الى توقف لان الأصل عدم حكم المالك
 واحتياط الاحتياط ولا يحتاج الى محلل بل له تجديد نكاحها التبعي عدم وقوع
 الطلاق لكونه في غير نكاح (مسئلة) في فتاوى شيخ الاسلام زكريا رحمه الله
 رجل تزوج امرأة من والدها ثم طلقها ثلاثا ثم أراد عودها اليه فتبين ان والدها حال
 العقد كالفاسق بترك الصلاة فهل اذا ثبت فسقه بذلك يتبين بطلان العقد أولا وما
 حكم طلاقه واذا تبين فساده فهل يعود اليه بعقد جديد ولا واذا قلتم يعودها فهل
 يحتاج الى انقضائه العدة أولا (فاجاب) بأنه اذا ثبت فسقه بانه باعقاهما أو ببينة
 أقامها فلا يتبين فساد العقد للتممة في عدم التحليل فان ثبت ببينة لم يقيماها تبين
 فساده وعدم صحته فطلاق محله وتعود اليه بعقد جديد والمتجه انه لا يحتاج الى
 انقضاء العدة لانما في عدته فاشبهت الرجعية والاحتياط التريص الى انقضائه من
 التفرق (وسئل) الرمل في طلق زوجته طلقاء ثم قال هذه ثالثة فهل هذا اقرار
 منه بالثلاث أو يكور له مراجعتها (فاجاب) بأنه يؤخذ باقراره ولا تحل له الا بعد
 محلل بشرطه الشرعية (وسئل) ابن حجر في فتاويه غير المرتبة عن قاض زوج امرأة
 مع ضرور ولها فلهما لزوج ثلاثا ثم أراد أن ينكحها بغير محلل هل يصح (فاجاب)

بقوله ان كانت الولاية للقاضي لكونه عضل الولي أو كان القاضي حنفيا يرى ان تزويجه اياها باذنها حكم منه بصحة النكاح أو كان الزوج مقلدا حال العقد عليها أيا حنيفة رضى الله عنه ولو في هذه المسئلة فالنكاح صحيح والطلاق الثلاث واقع فلا محل له الاجتهاد وان كانت الولاية للولي والقاضي والزوج شافعية فالنكاح باطل والطلاق غير واقع لكن لا يقبل من الزوج ادعاء ذلك ولا بينته لأنه لا يرفع به التحليل الواجب بانه ظاهر وباعترافه فارد دخوله في ابقاءه الطلاق عليها متفقون لان الاعتراف بأمر ازواجه فساد النكاح به بدليل غير مقبول وكذلك بينته لانه صدر منه ما يكذبها انتهى البيئنة (وسئل) الرمي رضى الله عنه عما لو وقع الطلاق الثلاث وتزوجت الزوجة بمزهر وطلقةها وحكم حنابلة في بطلان ذلك ومن وجبه صحة عودها الزوج الاول ولا عدة لاطل فهل لو تزوجت بزوجها الاول يسوغ للحاكم الشافعي أن يحكم بوجوب النكاح وبصحته لان حكم الحنابلة أو غيره في محل اختلاف المجتهدين ينفذ ظاهره وكذا باطنه على الأصح ويرفع الخلاف (فأجاب) بأنه يسوغ للحاكم الشافعي أن يحكم بوجوب النكاح وبصحته لان حكم الحاكم الحنابلة أو غيره في الأمر كله على عليه بنساقه على أن حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين ينفذ ظاهره وكذا باطنه على الأصح (مسئلة) قال شيخنا الشيرازي رضى الله عنه وقع السؤال عن طلق زوجته ثلاثا عامدا ماعلم بجهلها أن يدعى بفساد العقد الاول أم يكون الرمي كان فاسقا أو الشهود كذلك بعد مدة من السنين وهل له الاقدام على هذا العقد من غير وفاء عدة من نكاحه الاول وهل يتوقف نكاحه الثاني على حكم الحاكم بصحة وهل الأصل في عود المسلم إلى الأمة أو العسر واجبنا منه بما صورته الحمد لله لا يجوز له أن يدعى بذلك عند القاضي ولا تسمع دعواه بذلك واروفته الزوجة إليه حيث اراد به إسقاط التحليل نعم ان علم بذلك جزمه فيما بينه وبين الله تعالى العمل به فيه مع نكاحه لها من غير محال ان وافقته الزوجة على ذلك ومن غير وفاء عدة منه لانه يجوز للإنسان ان يعقد في عدة نفسه سواء كانت من شبهة أو طلاق ولا يتوقف حل وطئه لها وقت أحكام الزوجية له على حكم الحاكم بل المدار على علمه بفساد الاول على مذهبه واستجماع الثاني لشروط الصحة المختلفة كلها

أوبعضها في العقد الاول ولا يجوز لغير القاضي التعرض له فيه افعاله وأما القاضي
 فيجب عليه أن يفرق بينهما اذا علم بذلك والاصل في العقود الصحة ولا يجوز الاعتراض
 في النكاح ولا غيره على من استند في فعله الى عقد ما لم يثبت فساد به بطريق
 وهذا كما حيث لم يحكم ما حكم به صحة النكاح الاول يرى صحته مع فسق الولي
 أو الشهود أما اذا حكم به فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهرا ولا باطنا لما هو مقرر ان
 حكم الحاكم برفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين أن يسبق من الزوج تقليد غيره
 امامنا الشافعي يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي أم لا اه كلام شيخنا
 الشيرازي وعبارة الرمي لو علم المفسد جازما العمل بتقيضه باطنا لكن ادعاء لم
 الحماكم مافرق بينهما ثم قال وما نقلته عن السكافي من عدم جواز التعرض لهما
 محمول على غير الحماكم (مسئلة) لو حرمت عليه زوجته الامة يمينونة كبرى ثم اشتراها
 قبل التحليل لم يحل له وطؤها الظاهر القرآن وروى

(الباب الحادي عشر في الايمان)

اذ قال والله لا أفعل الشيء الفلاني ثم قال مرة أخرى في ذلك الوقت أوبعد بوقت قريبة
 أوبعيدة والله لا أفعله ثم قال أيضا والله لا أفعله وتكرر ذلك ثم فعله فان قصد بالايان
 التي بعد الاولى تأكيده الاولى لزومه كفارة واحدة وان نوى الاستمارة فواحدة
 أخرى أو اطلق ولم يكن له نية فالاصح انه يلزمه واحدة وان تكررت الايمان صراته
 كغيره تراث في يجب لكل يمين كفارة اه نوى (مسئلة) حلف لا يشتري الخافا يشتري
 طعاما فيه لحم هل يحنت (الجواب) ان كان مستهلكا في الطعام لم يحنت والا فيحنت
 نوى (مسئلة) حلف لا يأكل لحما فأكل لحم مية أو خنزير أو قث أو سمرا أو بغل
 أو غيرها من اللحوم التي لا يحل أكلها هل يحنت وهل فيه خلاف (الجواب) نعم فيه
 خلاف والاصح انه لا يحنت نوى (مسئلة) حلف بالطلاقة أو بالله ان النبي صلى الله
 عليه وسلم يسمع الصلاة عليه من غير مبلغ هل يحنت (الجواب) لا يحكم بالحنث للثبوت
 في ذلك وأورع أن يلتزم الحنث نوى (مسئلة) حلف لا يساكن فلانا في هذه الدكان
 فجعل الدكان المذكورة دكانين وبني بينهما حائطا فهل يحنت بسكناه في احداهما ل
 فيه خلاف (الجواب) الاصح لا يحنت نوى (مسئلة) حلف لا يشتري في هذه القرية

هذه السنة فأقام فيها أكثر الشتاء ثم رسل منها قبل انقضاء الشتاء هل يحنت في الطلاق
 أو غيره وما دليله (الجواب) لا يحنت في الطلاق ولا في غيره إلا أن تكون نية أنه
 لا يقيم في شيء من الشتاء فإذا لم تكن له نية لم يحنت لأن مقتضى لفظ جميع الشتاء
 كمن حلف لا يأكل رغبة فإذا كمل اللفظ لا يحنت لأن حقيقة أن يأكل جميعه كإمكان
 حقيقة الشتاء جميعه فان قيل أهل العرف يطلقون عليه أنه شئ فيها (الجواب) إن
 أهل العرف أيضا يطلقون عليه أنه كل الرغيف والزمانة وإن ترك منها لقمة أو حبة
 أو حبات وإن الأيمان بينهما أهل العرف إذا كان منتظما فإذا اضطرب ولم يكن له حد
 تركناه ورجعنا إلى اللفظ والحقيقة اه نوى (مسألة) حلف لا يسكنها أو لا يقيم فيها
 وهو فيها غنى الحلف فلا يخرج منها حالا بنية التحول في الحال ببدنه فقط وإن ترك
 أمتعته لأنه المحلوف عليه فان مكث بلا مذر ولو لحظ حنت وإن بعث متاعه وأهله لأن
 المحلوف عليه سكناء وهو موجود ولو ان السكنى تطلق على الدوام كالأبنة اه وان نوى
 التحول لسكناء اشتغل بأسباب التحريج كجمع متاعه وإخراج أهله ولبس ثوب يعتاد
 لبسه في الخروج لم يحنت لأنه لا يعد ساكنًا وإن طال مقامه بسبب ذلك اه رمى في
 شرحه (مسألة) قال شيخ الإسلام في منتهج وشرحه حلف لا يدخل دار زيد حنت
 بدخول أي دار يملكها وتعرف به كدار العدل وإن لم يسكنها بإجارة أو عارية أو غصب
 أو نحوه اه لأن الإضافة إلى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة أو ما لحق به فان
 أرادهم مسكنه فيحنت به أي يسكنه وإن لم يملكه ولم يعرف به ولا يحنت به في مسكنه
 وإن كان ملكه أو عرف به اه وقوله فان أرادهم مسكنه فيحنت به محمول بقول إرادة
 مسكنه إذا كان الحلف بالله تعالى فان كان بطلاق أو اعتاق لم يقبل ذلك في الحكم
 لوجود خصم فيه ذكره العراقيون منهم الماوردي وابن الصباغ والجرجاني وغيرهم
 وهما هو المعتمد رمى وزيا دي رحمهما الله تعالى (مسألة) باع ساعة بواسطة دلال
 ثم حلف بالله أن الدلالة ليست عليه بل هي المشتري حنت لأن الدلالة على البائع فلو
 شرطه على المشتري فسد العقد اه قاله شيخنا الشبرايملى (وقال ابن حجر) ولو وزن
 أحدهما دلالة ليست عليه كان تبرأ ما لم يظن وجوبه عليه فيه ما يظهر وحينئذ
 يرجع به على الدلال وهو يرجع به على مرهى عليه اه ومثل ذلك في هذا التفصيل

ما يقع في قري مصر كثير من أخذ من ير يد تزويج بنته ثلاثاً بأمن الزوج غير المهر
 ويسهونه بالميكلة اه شيخنا الشيرازي على الرمي (مسئلة) ناظر وقف حلف بالله
 أن له العمارة في الوقف بغير إذن القاضي لا حث عليه فقد قال ابن قاسم نقلا عن
 الرمي ان لناظر العمارة بغير إذن القاضي لان العمارة من وظيفة كما صرحوا به
 وليس له الاقتراض على الوقف الا بإذن القاضي هـ ذاهو الصحيح عند الشيخين اه
 (مسئلة) قال في تجريد الخطيب هـ الرمي حلف لا يشرب ماء هـ هل يحث بشربه
 المستعمل أم لا (أجاب) لا حث (مسئلة) فخص حلف ليسافر في البحر في هذا الشهر
 هل يبر بالسفر في النهر لكونه يسمى بحرا أم لا يبر اظهره اللغة في البحر بأنه البحر الملح
 واذا قلتم بالاول فهل يكفيه السفر القصير ام لا (أجاب) نعم يبر الحالف المذكور اذا لم
 ينو شيئا يسفره في النهر العظيم كنبيل مصر للعرف بل واللغة أيضا ثم قال ويكفيه السفر
 القصير في البحر بأن يسير فيه الى مكان لا يلزمه فيه الجمعة لعدم معاصه الله اه
 (مسئلة) حلف بالله أو بالطلاق انه لا يخلو زيد اينسج هـ هذا الغزل فما خلاصه من
 الحث هـ وجود نسج يذله وهـ هل يحسم حلفه المذكور على هـ عدم تكينه زيدا من
 نسجه له أو على منعه منه ام غيرهما (أجاب) يحث الحالف اذا نسج زيد الغزل مع علم
 الحالف بنسجه وقدرته على منعه منه ولم يمنعه لان معنى هـ هذا الحلف لا أتوك زيدا
 بنسج هـ هذا الغزل (مسئلة) استعار ظروفا فلاها عسلا ثم ان صاحب الظروف طلبها
 لحاف المستعير ان الشمس لا تغرب حتى يفرغها ثم ان صاحب العمل باعها لصاحب
 الظروف فغربت الشمس ولم يفرغها فهـ هل يحث بعدم التفريغ المذكور ام لا
 (فأجاب) بأنه يحث الحالف بعدم التفريغ قبل الغروب ان تمكن منه لتفويته
 البر باختياره والا فلا يحث (مسئلة) حلف له وفينه دينه أو بعه طينه أو بعه يوم السبت
 فأبرأه منه أو أعطاه أياه قبل يوم السبت فهل يبر بذلك أولا (فأجاب) لا يحث الحالف
 بأبرائه من الدين قبل يوم السبت ويحث بأعطائه الدين قبله الا أن ينوي بخلافه انه
 لا يؤخر لا يفاءه أو الاعطاه الى يوم السبت فلا يحث حيث قد (مسئلة) حلف لا يشرب
 هذا الماء ثم احتاج اليه ولم يوجد غير واشتد به العطش وخاف التلف ان لم يشرب
 منه هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث بشربه أي لانه مكره شرعا (مسئلة) لو حلف على

زوجه انما لا تبيح في المكان الهلالي فيمات فيه مكره هل يحنت أم لا (أجاب)
 لا يحنت (مسئلة) بين ما شركة في دلال وغيرها خلف أحد هما الله ما عاديشارك
 الآخر فهو هل يحنت باستدانة الشركة أم لا أجاب يحنت باستدانة الشركة (مسئلة)
 حلف لا يأكل لبنافاً كل قسطة أو عكسه هل يحنت أم لا أجاب يحنت فيهما ان ظهر
 فيهما لبن وان كان في هرف كثير من الناس تعابر حلفاً فقالوا ان اللبن يتناول الزبدان
 ظهر فيه لبن (مسئلة) حلف في عشر ذى الحجة انه لا يأكل لحم عبيد ولا نكته فهل يحمل
 على ما يذبح يوم العيد وسواه كل اخية وغيرها أو يحمل على ما يذبح في يوم العيد
 أو يوم العيد وإيام التشريق (أجاب) يحمل حلفه على لحم ما يذبح يوم العيد ولو غير
 اخية (مسئلة) حلف على شخص انه لا يأخذ من هذا المتاع وحلف لا أخوانه لا يأخذ
 فهل اذا أتت أسياً أو أمة منه جاهلاً بكونه فيم يحنت أم لا (أجاب) لا يحنت
 بالاختلاف المذكور (مسئلة) حلف بقبض دين ولان عند رأس شهر كذا قضاء قبله
 فهل يحنت أم لا (أجاب) يحنت اتقوية البر باختياره نعم ان نوى بجمعه ان لا يؤثر
 قضاءه عن رأس الشهر فلا يحنت (مسئلة) حلف لا يأكل راحشاً أو كل بلحاو
 بالعكس فهل يحنت بأكل أو لا (أجاب) لا يحنت بأكلهما (مسئلة) شخص
 حلف لا يدخل داراً فدخل اصطبله منسوباً له فهل يحنت بدخوله (أجاب) لا يحنت
 بدخوله ان لم يكن داخل في حدود الدار أو داخل فيه ولم يكن منها لاله لا يقال لم يدخله
 انه دخلها اه من مسئلة ليسافرون الى هنا تجر يد الخطيب (مسئلة) أراد قتل
 زوجته من الحضر الى البادية فحلف آحر انه لا يجوز له نقلها فهل يحنت الحالف أم لا
 (الجواب) يحنت الحالف المذكور على القول به كما ذكره الزهري رحمه الله في شرحه
 على التراج ونص عبارته وذكر ابن الصلاح ازالة نقل زوجته من حضر لبادية وان
 خشن عيشها لا رنة تهامة قدرة لاتر يد ولا ينقص وأما خشونة عيش البادية فلانها
 سبيل عن الخروج منها بالابدال اه كلامه (مسئلة) لقال والله ردت الدار
 فرائد لا أكل أو زيداً مثلاً ثم دخلت ينبحي جواز ترك الكلام مطلقاً وان يكون
 هذا الحلف عذراً سوفالتر كدائم أو يكون من الهجر المحرم ان اليمين غير محرمه
 لعدم استلزامها المحرم بل جواز أن لا تدخل الدار ولا يحصل هجر وفا في ذلك لارمى اه

ابن قاسم على المنهج (مسئلة) رجل حلف ان رسول المرأة اذا جاء الى القاضي وأخبره
 بأنها أذنت له في تزويجها لا يجوز له أن يزوجه من غير بينة وان ظن صدقه فهل يحنت
 (الجواب) يحنت فسد مثل الرمي مما لو جاء رسول المرأة الى القاضي وأخبره بأنها
 أذنت له في تزويجها وظن صدقه فهل يجوز له الاعتداد ما دوات تزويج بقوله كما قاله
 المغوي ولا فأجاب بأن ما ذكر فيه اعمد (مسئلة) لو حلف لا يدخل الدار لاهدا
 ولا سهوا ولا بهلا فدخلها من غير ان يذوقها على نفسه ابن قاسم (مسئلة) مثل الشمس
 الرمي مما لو أراد أن يقول والله لا أكلم زيد اثم بعد اذ انظر القسم ترك الحلف عليه
 فهل يلزم به شيء أم لا واذ اقمتم فهل العلق كذلك أم لا (فأجاب) بأنه
 لا يلزم شيء فيهما على الوجه المأشور (وسئل) أيضا عما لو طعن الله أن لا يعمل
 كذا ثم فعله فهل يرضى ويحب عليه كفارة أم لا (فأجاب) بأن عهد الله كتابية
 عين ان توافها وجبت الكفارة (وسئل) أيضا عما لو قال ان دخلت الدار فعلى عيني
 فهل عليه بالدخول كفارة كما لو قال ان دخلت فعلى كفارة عين (فأجاب) بأن ما ذكر
 لغوا يلزم به شيء (وسئل) أيضا عما لو قال أشهد الله على اني ما فعلت كذا وحو
 فعله هل يكفر أم لا (فأجاب) قوله أشهد الله يعني ان قصده فان أشهد على ما يعلم
 كذبه حرم بل قد يفتى الى كراهة مع تعمد (وسئل) أيضا عما لو قال ان دخلت
 المحل الملائني أو ككون واقعة في حق انني صلى الله عليه وسلم لم فرق ذلك بين أم لا
 (فأجاب) ليس ذلك بمننا ولا كفارة عليه (وسئل) أيضا فمن طلق زوجته
 فرجع له الباربع ذلك فقال متى راجعتها أو كبر وانعاني في النكاح صلى الله عليه
 وسلم ويكون حجي لغير الله وقد راجعها بعد ذلك فماذا يلزم (فأجاب) شيء عليه
 (وسئل) أيضا في رجل سلم على آخر ان يتبعني من هذه ليلة كذا وظن ابرارتهما
 فلم يبرق سمه فهل يحنت أم لا (فأجاب) نعم يحنت (وسئل) أيضا عما لو كان عليه ثلاث
 كفارت عن ثلاث آيات ان فأعطى عشرة كل واحد واحد وادفع وادفع فصرى هل يكفي
 (فأجاب) يكفي (وسئل) أيضا في رجل حلف لا يدخل هذه الدار ثم دخلها شخص او
 دخل را كعبا رة الى شجرة فحلف لا ينزل على الارض فأتى له بابة فنزل عليها فهل
 يحنت في ذلك ولو أدخلها فاسد تمام ومكث طويلا يحنت أم لا (فأجاب) بأنه ممي

حمله شخص به - من أمره لم يحنت ويحنت بدخوله را كما ولا يحنت بتزوله هل ظهر دابة
من حلف لا ينزل على الأرض ولا باستدامة الدخول ان أدخلها بغير أمره وان مكث
طويلا (وسئل) أيضا عما لو حلف أن يزيد في الدار وأراد ما في نفس الأمر وتبين
خلاف ذلك هل يحنت أم لا (فأجاب) بأنه يحنت (وسئل) أيضا في شخص حلف
لا يأتيه زيد إلا را كما فهل إذا أتاه ماشيا يحنت أم لا (فأجاب) بأنه متى أتاه زيد ماشيا
بعلمه بجعله حنت الخالف (وسئل) أيضا في رجل حلف لا يساكن ولده بمصر فهل إذا
سكن كل منهما - ما في حارة منها يحنت الخالف (فأجاب) لا يحنت الخالف ان قصد
المساكنة ولا يدهنها في الحنت (وسئل) أيضا إذا حلف شخص أنه لا يقعد في
المحل الفلاني وذكر أنه قيد بوقت معلوم وذكر البيت أنه لم يقعد وانما أطلق فهل
يعمل بقوله أو قول البيت (فأجاب) العبرة بما تشبهه البيت المخالفة لهواه
(وسئل) أيضا من حلف على زوجته أنها لا تخرج إلا بأذنه فأذن بقوله أذنت لك كلما
أردت فهل تحل عينه بذلك أم لا (فأجاب) بأنها متى خرجت بأذنه بر والمحل عينه ولا
يحتاج في أذنه إلى تلفظ بكلمات نعم لو أذن ثم رجع قبل خروجها وعلمت بالرجوع كان كما
لو لم يأذن (وسئل) أيضا عما لو حلف لا يكلمه إلا في خير فأجاب بأنه متى حلف لا
يكلمه إلا في خير مثلا وكلمه في غير حنت وانحلت عينه أو كلمه في غيره حنت وانحلت أيضا
هذا شأن ما له جهة بروجه حنت (وسئل) أيضا عما لو حلف وقال كلمه شربت القهوة
فعلى صوم شهر إلا مع زيد ثم أنه شربها مع زيد فهل تحل اليمين مطلقا أم لا (فأجاب)
بأن اليمين المذكورة لا تحل بذلك لان الصيغة تقتضي التكرار ولا حنت (وسئل)
أيضا من حلف أنه يشتمني شخص ما هل يشترط أن يشتمك أو إلى ما ثم وهل يشترط
حضوره وتوحيده الدعوى عليه أم لا (فأجاب) بأن الشكوى لا تكون إلا للخاص
(وسئل) أيضا من حلف أنه لا يدخل له مقدار معين هل يحنت بدخول أنقص منه
(فأجاب) لا يحنت عند الإطلاق (مسئلة) قال الرمي لا يحنت من حلف لا يأكل
لحم ضأن بلحم معز وعكسه ويحنت من حلف لا يأكل لحم غنم بلحم الضأن والمعز و
حلف لا يأكل لحم ما حنت بكل لحم من طير أو غيره لا بلحم سمك وان سمك الله لحما طريا
(وسئل) أيضا في شخص عزم عليه بهض أصدقائه ليتعشى فقال حتى أصلي العشاء
وأجى البك فقال له لم أقار قل حتى تعلف لي لحاف له وقال العنق يلزمني ان لم أحضر

اليك بعد ان اُصلى وثية الخائف أنه يصلي الصبح ويحضر اليه ثم انه لما صلى الصبح حضر اليه والحال ان الخائف في ملكه ارقاء (فأجاب) انه يقبل قول الشخص المذكور في ارادته المذكورة ولا يلزمه شيء بسبب ما ذكره في الوجه المذكور (وسئل) أيضا عما لو حلف على من يبالو بخلافه انه لا يفعل شيئا وقوله قيل بلوغ الخبر هل يحث أم لا (فأجاب) متى قصد اعلامه ومنعه وقوله قيل بلوغ الخبر لم يحث (وسئل) أيضا عما لو حلف لا يصلي فأحرم بفرض أو نقل ولو على جنازة هل يحث أم لا أولا يكتب بالقلم وكان مير يافكسر برية واستأنف برية أخرى أو حلف لا يقطع بماء السكين فأبطل حدهما وجعلهما حراما ورأى ما وقع من حث أم لا أولا يلزم خاتما فليست في غير الخمر يحث أم لا أولا يشتري عينا بعشرة فاشتري نصفها بخمسة والنصف الآخر بخمسة يحث أم لا (فأجاب) اما الاولى فلا حث فيها بصلاة الجنازة ويحث بغيرها واما الثانية فلا حث عليه بذلك وكذا الثالثة واما الرابعة فلا يحث بل عليه في غير الخمر واما الخامسة فلا حث عليه والله أعلم (وسئل) أيضا فيمن حلف بضربته حتى يموت أو يبول أو يهجرته هل الشوك أوليكسرن كل شيء في البيت على رأسه فدخل فوجد هاونا أولا يفطر على حار أو باردا ولا يخليه يفعل كذا هل يحث على نفي تمكينه منه بأن يعلم به ويقدر على منعه منه أم لا أو حلف لي طأها هذه الليلة فوجد هاها قضا أو غائبة هل يحث أم لا أو حلف أن يدفع لرجل شيئا في هذا النهار مثلا فتعذر حضوره فيه هل يحث أم لا يحث أو تحل عينه أم لا أو حلف أنه يأخذ من زيد كذا فأخذه منه ورد اليه هل يبر بذلك وتكون عينا واحدة أولا يكلمه في خير فكلمه في شر أولا يأكل على طخته فلا يأكل من دهن سلقته على النار هل يحث أم لا (فأجاب) اما الاولى فتعمل على الحقيقة واما الثانية فيبر بوطئها المرة بعد الأخرى واما الثالثة فيحث حالا واما الرابعة فيحث بفطره على أحدهما لا بجماع واما الخامسة والمراد به اتى التمكين مما حلف عليه واما السادسة فلا يحث واما السابعة فلا حث عليه مع عجزه عما حلف عليه واما الثامنة فتفي كلامه في شر لم يحث وانحلت عينه واما التاسعة فيبر بذلك واما العاشرة فيحث بذلك (وسئل) أيضا عما لو حلف لا يدخل دية أو لا يأكل لحم بقر ولا فاكهة ولا بطيخا هل يحث الآن بالحكمة

والجاموس واللبون عملاً بالعرف القديم لا عرف الآن ويحنت بالهندي عملاً بالعرف
الآن أم لا (فأجاب) بأنه يحنت بدخوله شبيبة من حلف لا يدخل له بيتاً وبأكل
اللبون الطري من حلف لا يأكل فاكهة ويأكل لحم الجاموس من حلف لا يأكل
لحم البقر ولا ثبته عملاً بالعرف الآن وأما من حلف لا يأكل بطيخاً فأكل الهندي
فلا قرب الحنت به الآن كما قاله جمع متأخرون عملاً بالعرف الآن وما قاله الفقهاء
فله عرف قديم كان بالديار المصرية ونحوها (مسئلة) رجل أخبر أن الولي ليس له
أن يمس لموليته الصغيرة قبل قبضه المهر لكون ان لها الامتناع بعد بلوغها القبض
المهر لحلف آخر انهم ليس لها الامتناع فهل يحنت أم لا (فأجاب) يحنت الحالف
المذكور لأن لها ذلك بعد البلوغ كما نص عليه الرمي ونقله عنه ابن قاسم في حواشيه
على المنهاج ونص عليه (مسئلة) لو سلم الولي الصغيرة قبل قبض المهر لزعم أنه رأى
المصلحة فلها إذا بلغت الامتناع وحس نفسه بها القبض المهر لأن ما فعله ليس بمصلحة
ويفارق ترك الأخذ لها بالشفعة لمصلحة حيث لا تأخذ بعد البلوغ لا ذلك من باب
التحصيل وهذا من باب التقويت اهـ بالحرف (وسئل) الشوبري عن رجل
احتد من زوجته وأمه حلف لا يأكل في سنته من السمن الذي يعملانه فإذا كل من
الطبخ وكان مقلبه بالسمن الذي يعملانه هل يحنت أم لا وهل المراد بما يعملانه
ما يستخرجانه من اللبن أم مائة عايطانه (فأجاب) لا يختص ذلك بما يستخرجانه
بل يعم ما يكون لها فيه عمل وإذا أكله في طبعه فإن كانت له فيه عين ظاهرة حنت وإلا
فلا (مسئلة) لو حلف أن شرب الدخان الحادث المعروف في هذا الزمان حرام لذاته
حنت فقد قال الشافعي الشوبري سئل عنه ليس شرب الدخان حرام لذاته بل
هو كغيره من المباحات ودعوى كونه حراماً لذاته من الدعاوى التي لا دليل عليها
وانما منشؤها اظهار المخالفة على وجه المجازفة فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

﴿الباب الثاني عشر في النذر﴾

(سئل) الرمي في رجل قال ان فعلت كذا فله على اعتكاف مائة سنة ما يلزمه ان
حنت (فأجاب) ان كان راغباً في حصول ذلك الفعل فتم برؤاؤه الجاج يتخير فيه
بين ما يلزمه وكفارة يمين (وسئل) أيضاً فيمن حلف بصدقة ماله بأن قال لله على أن

أن تصدق على أوصوم يومان ففعلت كذا أو أن لم أفعل كذا فهل يتخير عند وجود
 الشرط بين الصدقة والكفارة وإذا قلتم بذلك فأيهما أفضل (فأجاب) من كان راغباً
 في حصول شيء فنذر تبريراً ولا فليحاج يتخير فيه بين وقامما التزمه والكفارة (وسئل)
 أيضاً في شخص حلف بأن قال العتق بالرمي يعني من جميع ما أملكه ما أفعل كذا
 أو أفعل كذا فهل يلزمه إذا خالف أولاً يترتب عليه شيء (فأجاب) بأن العتق لا يحلف
 به لكنه متى التزمه تخير بين فعله وكفارة عين حيث فعل ما منع منه نفسه (وسئل)
 أيضاً عن قال إن أصيب فلان ونحو ذلك فدمي عذر أو فعلي كذا فهل يصح ذلك
 (فأجاب) بأنه لا يكون عذراً بذلك ومن ألزم نفسه شيئاً غير قابل للالتزام شرعاً لا يلزمه
 فإن قال إن فعلت كذا فعلى صوم أو نحوه كان ذلك مما يرغب في حصوله فهو نذر لحاج
 يتخير فيه بين قربة التزمها وبين كفارة عين (وسئل) أيضاً عما لو قال إن كان الأمر
 كذلك فعلى بسبب النذر الشرعي عشرة أضعاف للمسجد الغلالي أو للجماعة الحاضرين
 فهل يلزمه ذلك ويكون نذر لحاج أو تبرير (فأجاب) إن كان راغباً في الأمر كذلك
 فتبريراً ولا فليحاج (وسئل) أيضاً في رجل نذر على نفسه أنه متى كام فلانا أو جاء
 إليه كان عليه لقيام لعقراء الجامع الأزهر بالمقدار المعلن في قول إذا كمل يلزمه الوفاء
 بالنذر أو كفارة عين (فأجاب) متى لم يكن راغباً في المنذور كان لجأ يتخير فيه عند
 حصول المعاق عليه بين الوفاء بما التزمه وكفارة عين (مسئله) رجل نذر أن
 يتزوج وكان تائقاً إلى النكاح ووجد أهبة هل يصح نذره أولاً (الجواب) المعتقد
 عدم انعقاد نذر لزواج مطلقاً اه رمي (وسئل) الرمي أيضاً هل له على آخر دين
 حال فنذر لله تعالى أن لا يأخذه منه إلا بعد سنة ثم مات الناذر وهو صاحب الدين قبل
 مضي سنة فهل يجب على الورثة الصبر إلى مضيها أو يمتنع حبه على ذلك قبل مضيها أم
 يجوز للورثة مطالبة حبه على ذلك قبل مضيها (فأجاب) بأن للورثة المطالبة
 به حالاً لأن نذر الميت لم يشعل إلا نفسه (وسئل) أيضاً في دابة مرضت فقال صاحبها
 إن شفاها الله تعالى فربيعها لأنني صلى الله عليه وسلم ثم شفيت فهل هذا نذر صحيح يلزم
 الوفاء به وإذا قلتم بصحته فبإعائها الناذر هل يصح في جميعها أو ما عدا الربع المنذور
 ومن يتولى المنذور وقيم يعرف (فأجاب) بأن النذر المذكور في حالة الإطلاق

صحح يلزم الوفاة ويبيعه في حصته صحح بالاتزاع وفي حصته التي على الله عليه وسلم يرجع إلى ما تقتضيه المصلحة الشرعية ويصرف ذلك عند بيعه بطريقة الشرعية إلى مصالح الخبرة النيموية على حسب ما يراه الناظر (وسئل) أيضا فيمن نذر شيئا من سلم زوجه من الحر والعامة للولي الفلاني هل يصح النذر ويجب صرف ما عينه لمصالح الولي وإذا كان للولي ورثة ذرية تأخذ هذه أو كل الناس من قريب وقرينه (فأجاب) إن انتفع بذلك حتى أوميت وكان الصرف له من مصالح ذلك الولي صح نذره وصرف ذلك في مصالحه ولا يتقيد بذلك بورثته وأقاربه والالم يصح (وسئل) أيضا من محل معتقد فيه جماعة قاطنون نذره للناس بزيت وشمع ودرهم وغير ذلك ويتصدقون على من به كذلك أكر يدفع ذلك دافعه وهو ساكت لهم ولا تعلم نية فقهه - ل والحالة هذه يجوز لأحدهم الاختصاص به أولا لأن الظاهر عدمه وهو - ل نذرا لما ينبغي والأضرحة والحال المعتقدة بقصد تعظيمه - م باطل وفي شخص نذر أن شفى الله مريضه أتى للولي الفلاني بشاة والحال أن ذلك الولي في قرية لا يوجد فيها إلا الخادم في بعض الأوقات هل يصح (وأجاب) أما الأول فإن قامت قرينة على أمر أو اطردت عادة بشي عمل به أذ من الأقوال العادة محكمة والأقسام بين الموجودين سوية فليس لأحدهم الاختصاص بذلك والنذر لما ينبغي والأضرحة والامكنة المدكورة بشي صح منعه - د أن هات منفعته على الأحياء والأفلا وتعتبر مصالح الموضع أيضا وأما الثالث - ه فإن انتفع به أحد صح نذره والأفلا (وسئل) ممن نذر أن ينحر بقرة مثلا ويفرقها على أهل يبلده فهل يلزمه ذلك أم لا (فأجاب) بأنه يلزمه ذلك

﴿الباب الثالث عشر في النفقات﴾

(سئل) الشمس الرملة في المرأة المجنونة إذا امتنعت تكون ناقصة كالعاقلة في سقوط المؤنة والكسوة إذا امتنعت أم لا (فأجاب) لا تنقصه طولا ولا كسوة - د امتناعها وإن كانت مجنونة (وسئل) أيضا فيمن طلق زوجته طلاقا رجعيها هل تسقط نفقتها وكسوتها إذا كانت مقررة (فأجاب) لا تسقط إلا ببينوتها (وسئل) أيضا في رجل متزوج بامرأة محترفة بتغسيل الأموات فهل إذا منهها من خروجها لذلك ونخرجت له تسقط نفقتها (وأجاب) له منهها من خروجها لذلك ومتى خرجت

بغير اذنه تسقط نفقتها وكسوتها (وسئل) أيضا عما لو خرجت المرأة من محل
 زوجها وادعت اذنه وانكره ومن المصدق واذا كان المصدق الزوج فهل تؤدب
 الزوجة بما يليق بها (فأجاب) بأن القول قوله وتسقط نفقتها وكسوتها وتؤدب
 بما يليق بها (وسئل) أيضا فيما للرجل على زوجته من الحقوق وما لها عليه منها
 (فأجاب) - حقوق الزوج عايم اطاعته وملازمة مكانه وحقوقها عليه بذل نفقتها
 وكسوتها وتؤدب ويتعفى القسم اذا كان منه غيرهما وبات عندها (وسئل) أيضا
 في رجل زوج بنته وأشهد على نفسه بالتبرع بالكنى للزوج فهل له الطالب على
 الزوج بعد حين من الزمان (فأجاب) لا مطالبة له عليه مدة الاباحة وله الرجوع
 عنها (وسئل) أيضا في رجل مسرف غاب عن البلد فهل تقضى عليه زوجته في صبيحة
 الرابع كالحاضر أو يختص الحكم بالحاضر وهل ضرورة الفسخ أن تقول فسخت
 النكاح وهل يتوقف الفسخ على اذن الحاكم أو لا وهل يقول الحاكم فسخت
 نكاحك وهل للزوج بعده رجعة وهل طلاق المولى أو القاضى يكون رجعا أم لا
 (فأجاب) بأنه متى شهدت بينة بأنه مسر لا نكاح نفقة المومنين ولو باستنادها
 الى استصحاب بشرائه أو لولائها كما في ثلاثة أيام وهكذا من الفسخ صبيحة الرابع
 وحينئذ قلنا ذكر شامل للحاضر والغائب ولا يفي الفسخ من اذن الحاكم ويحصل
 بقوله فسخت نكاحك مثلا وبقولها فسخت نكاحي والفسخ لا يكون الا بائنا فلا
 رجعة بعده وكل من طلاق المولى أو الحاكم يكون رجعا حيث لا تكل به عدة طلاقها
 (وسئل) أيضا في رجل غاب عن زوجته وهو مسر ولم يعلم له حال ولا باى أرض هو
 ولم يجده متبرعا عنه وادعت الى الكسوة والنفقة هل لها أن ترفع أمرها للحاكم
 وتفسخ نكاحه بعد امهالها ثلاثة أيام وتفسخ في اليوم الرابع (فأجاب) لا فسخ
 لها على الزوج على الوجه المأشروح (وسئل) أيضا في شخص له زوجة ومقر لها
 عليه عندها كم نفقة معلومة كل يوم فأكتت معه وهي رشيقة هل تسقط نفقتها بذلك
 (فأجاب) متى أكتت معه على العادة سقطت نفقتها (وسئل) أيضا في امرأة
 متزوجة ببلاذ الريف يستخدمها زوجها في غريله ويحجن وعلم دواب وغير ذلك فهل
 ذلك يلزمها أولا ولها أجره مثلها (فأجاب) لا يلزمها شيء من ذلك وان خدمت

باختيارها فلا أجر لها وان أكرهها فلا أجر مثلها (مسئلة) تزوج سفيهة وصارت
 تأكل معه ولم يأذن له وليها في الاتفاق عليها فهل تسقط نفقتها بذلك أم لا (فأجاب)
 الشمس الرملي بقوله حيث كانت تحت حجر أيها ولم يأذن له في الاتفاق عليها لم تسقط
 نفقتها (مسئلة) لو اتفقت زوجة غائب من حاكم ليفرض لها عليه نفقة فان لم يكن
 له مال حاضر لم يفرض لها شيئا اذ لا فائدة له والا فرض لها نفقة معسر بشرط اثباتها
 نسكاحه واقامتها في منزله وحلفها على أنها تستحق النفقة وانها لم تأخذ منه قبل غيبته
 نفقة مستقبلة اه قليوبي (مسئلة) لو نشرت الزوجة وصار الزوج ينفق عليها
 ظانا وجوب النفقة عليه رجع عليها ببدل ما أنفق عليها مدة نشوزها كما لو أنفق عليها
 يظن الخجل فبان خلافه صرح به الرملي وغيره (وسئل) الشهاب الرملي عن
 الرجعية هل يطلقها أن ينقلها من مسكن الفراق الى أي مسكن شاء (فأجاب) بأنه
 لا يجوز نقلها من مسكن الفراق كما صرح به في النهاية ونص عليه في الام كما قال ابن
 الرفعة وغيره قال السبكي وهو أولى لا طلاق الآية قال الاذرى انه المذهب
 والذكر كشي انه الصواب اه وان جزم النور في نسكت التقييه بخلافه (وسئل)
 أيضا عن المفسوخ نسكاحها بعد الدخول هل يجب لها السكنى أم لا (فأجاب) نعم
 يجب لها السكنى (مسئلة) يستثنى من وجوب نفقة الرجعية ما لو قال الزوج
 طلاقك بعد الولادة فلي الرجعية وقالت بل قبلها وقد انقضت عدتي فالقول قوله في بقاء
 العدة وثبوت الرجعية ولا نفقة لها زعمها كما جزم به الرافعي ولو قال الزوج طلاقك
 قبل الوضع وانقضت عدتك فلا نفقة لك الآن فقالت بل طلاقتي بعد ذلك فلي النفقة
 وجبت العدة عليها في الوقت الذي تزعم أنه طلقها فيه ووجب لها النفقة وسقطت
 الرجعية لأنها بائن بزعمه اه خطيب على المنهاج (وسئل) الشوبري فيما لو ادعت
 الزوجة نفقة أو كسوة ماضية (فأجاب) الزوج بقوله لا تستحق على منها شيئا فهل
 يكون هذا الجواب كافيا ولا يطلب منه غيره أم لا (فأجاب) ان اعترف الزوج
 بالتمكين لم يكتف منه بالجواب المذكور بل لابد من جواب كاف لدفع ما وجب عليه
 في التمكين وما يتوهم من خلاف هذا لا يعول عليه لمخالفته للقول والله سبحانه
 وتعالى أعلم

باب الرابع عشر في العدة

(مسئلة) اذا كانت امرأة مريضة وقد بلغت ثلاثين سنة ونحوها ولم تحض قط فطلقت فكيف تعد وان كانت قد ولدت ونفست ثم طلقت فكم عددتها وهل فيه خلاف (الجواب) اذا بلغت خمس عشرة سنة أو ثلاثين أو أكثر ولم تحض قط فعدتها من الطلاق بثلاثة أشهر واللائي لم يحضن أي عدتهن كذلك وهذا التقدير يحمل عليه فان كانت هذه المذكورة قد ولدت ولدا ورأت نكاحا أو لم تره فعدتها أيضا بثلاثة أشهر لآية الكريهة ولا يخرجها الولادة والنكاح من كونها من اللائي لم يحضن هذا هو الصحيح عند أصحابنا وقال بعضهم حكها - كم من انقطع حيضها بلا سبب والصواب الاول نوى (مسئلة) اذا طلق زوجته طلاق رجعية ثم دام بعاشرها معاشرة الا زواج امام الوطء أو مع دونه حتى مضى قدر العدة بالاقراء هل تنقضي عدتها ولا يلحقها الطلاق أم لا (فأجاب) لا تنقضي عدتها بل يلحقها الطلاق ما لم يترد لها وتعفى بعد الا تعزل مدة ولكن لا يملك رجعتها بعد انقضائه الاقراء وهو يعاشرها ولو كان لطلاق باثنا انقضت العدة مع المعاشرة لانها محرمة بلا شبهة فأشبهت الزنا (مسئلة) هل تجوز مساكنة المعتدة منه (الجواب) ان سكن كل واحد منهما في مسكن منفرد بغير افعه كالطبخ والبر والمساكن والمساكن السطح ونحو ذلك جاز وان اتحدت المرافق لم يجز الا أن يكون هناك محرم له أو لها من الرجال أو النساء أو زوجة أو جارية أو امرأة أجنبية ثقة ويشترط في هذا المحرم وغيره أن يكون بالغان ونحو في العناوى (مسئلة) لو قال أنت طالق قبل موتى بأربعة أشهر وعشرة أيام فعاش فوق ذلك ثم مات تبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان باثنا أو كان رجعيًا ولم يعاشرها ولا ارتلها اه زيادى (مسئلة) قال في المنهج تنقضي العدة بوضع ميت أو مضغته تتصور لو بقيت بأن أخبر بها أقوال لظهورها عند من لحصول براءة الرحم بذلك بخلاف ما لو شك كفا في أنها الحام آدمى وبخلاف العلة لأنها تسمى حملا ولا يعلم كونها أصل آدمى هذا ان نسب الحمل الى ذى عدة اه (فرع) لو كان الحمل غير آدمى فالظاهر كما قال شيخنا انقضاءه بوضعه اه شوبرى (مسئلة) قال ابن قاسم في حواشيه على المنهج اذا أذنت لوليها أن يزوجه اذا طلقت

وانقضت عدتها جاز بخلاف ما إذا أذن الولي لرجل أن يزوج ابنته إذا طلقت وانقضت
عدتها فلا يجوز كذا تقدم (مسئلة) قال الخطيب في التجريد إذا نشرت المرأة ليلًا
هل تسقط نفقة اليوم الآتي أو يرجع عليها بنفقة اليوم الماضي إن كان نفقة
وتسقط عنه إن لم يكن أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع عليها بنفقة اليوم الماضي إن
كان بذمه والاسقطت عنه (مسئلة) استطرادية نفقة القريب هل تصير دينًا
يفرض القاضي كفاي المتهاج أم لا كما نقل عن القاضي أبي الطيب والشيخ أبي
اسحاق البندنجي وغيرهم وأي وقت يفرض فيه نفقة القريب (أجاب) نعم تصير
نفقة القريب دينًا يفرض القاضي وصورته أن يقدرها ويأذن لانسان في أن
يتفق عليه ما قدره فإنه إذا أنفق عليه صار دينًا في الغيب أو المتنع وهي غير مسئلة
الافتراض وأما إذا قال الحاكم قد رت لفلان على فلان كل يوم كذا ولم يقض شيئًا
لم يصرد بنا وليس هو مراد الشيخين وإنما يفرضه لغيبه القريب أو امتناعه منها
(مسئلة) لو امتنع عن شبهة حرم على زوجها النظر والحلوة به والتمتع لانهما صارت
كلا جنبية اه قاله بعض مشايخنا فراهمه (مسئلة) امرأة قالت إن زوجها
فلاناه المقةا أومات منها وانقضت عدتها هل لها كم أن يزوجهما بلاينة (أجاب)
ليس لها كم أن يزوجهما حتى تقيم بينة بما قالت لا نهما أقرت له بالنكاح والاصل بتناؤه
وهذا بخلاف ما إذا أقرت به لغيره من وهليه يجعل ما سكاها الزبيدي في أدب القضاء
فيها إذا حضرت امرأة وادعت أن زوجها طلقها وأومات عنها وطابت من الحاكم
التزوج حيث قال إن كانت غريبة والزوج غائب فاقول قولها بلاينة ولا عين وإن
سكان الزوج في المدونة غريبة فلا ينفق النكاح عليها ما لم تثبت ما ادعته وما
ذكره القاضي في فتاويه أن المرأة لو ادعت على الولي وفاة زوجها وطلقه فأنكر
فأنها تخلف وبأمره الحاكم كم بتزويجها أو يزوجهما الحاكم اه من تجريد الخطيب
(مسئلة) نسكت في العدة وانت بوالديمكن كونه من الثاني دون الأول هل الأربع
كونه لثاني أو عرضه على القائف (أجاب) الأربع كونه لثاني (مسئلة) المروجة
إذا نشرت هل تستحق حضانة ولها من الزوج أم لا (أجاب) تستحق حضنة
ولها من الزوج ولا يمنع منها تشورها (مسئلة) إذا قالت له زوجة عمه أنا أرضعتك

فقال خسا أم أقل فقالت لا أدري فهل ينقض أسها وضوءه وهل يحل له التزوج ببيتها
 أم لا (الجواب) لا ينقض أسها وضوءه ويحل له التزوج ببيتها (مسئلة) إذا
 أنفق على زوجته النافذة جاهلا لعدم الوجوب عليه يرجع أم لا وهل مثل ذلك إذا
 أنفق على ما صار إليه بنسكاح أو شراء فاسدام لا أو يفرق بينهما وما الفرق (أجاب)
 للزوج الرجوع على زوجته ببذل ما أنفق عليه مدة نشوزها طائفا بوجوب مؤنتها تلك
 المدة ولا يرجع الزوج والمشتري بما أنفقاه في النكاح والشراء الفاسد دين والفرق
 أنهم ما شرعا في العقد على أن يضمن ذلك بوضع اليد بخلافه هنا (وسئل) النكاح
 الرمي في قول الروضة فرع المجترنة تعتد بالشهر وان كانت من ذوات الحيض فهل
 هو عقد أم لا (فأجاب) يحل على ما إذا لم يعلم حيضها فحيث علمت عند الحيض
 كالمتحيرة (وسئل) أيضا في عدة استحاضة والمتحيرة ماهي (فأجاب) عدة
 المستحاضة والمتحيرة بالشهر (وسئل) أيضا فيمن طلعت من زوجها ثلاثا وعادتها
 أنها تحيض في كل شهر مرة ثم أنها تزوجت في خمسة وثلاثين يوما فهل يقبل قولها
 في انقضاء العدة في هذه المدة والتزوج صحيح وان كان لها عدة في الحيض بأكثر من
 ذلك (فأجاب) منى طلقها وهي طاهرة قبل قولها يمينها في انقضاء عدتها بالإقرار
 في المادة المذكورة وان خالف ذلك عادت (وسئل) أيضا في رجل طلق زوجته
 باثنا ثم أعادها إلى عهته بنسكاح جديد ثم طلقها طلاقا ثانيا من غير دخول به فهل
 تحل لغيره من غير عدة أم لا بدله من العدة (فأجاب) ان بقي عليه من العدة شيء
 قبل تجديد عدةها بنت على ما تقدم والافلا عدة عليها (وسئل) أيضا فيمن طلق
 زوجته وهي ترضع ولدها وعادتها أنها لم تحض وأقرت بالعدة التي لم تحض أيام الرضاع
 فهل إذا ادعت الحيض وانقضت العدة به وتزوجت يكون القول قربة بيمينها في
 حيضها وان خالف ذلك عادت (أجاب) متى ادعت حيضا تنقض به العدة
 وتزوجت كان العقد صحيحا اهـ (وسئل) في امرأة مات الحمل في بطنها
 ثم حملت بآخر وطلقت فوضعت الحمل الثاني فهل تنقض عدتها به أم لا قول وهـ
 يجب نفقة ما دامت مشغلة بالحمل وان مكثت سنين (فأجاب) لا تنقض عدتها
 الا بوضع الاول وان مكثت سنين وتجب نفقتها (وسئل) في رجل حلف على زوجته

بالطلاق الثلاث انه لا يفعل كذا ثم قوله واستمر معاشرها ثم جاء الى الحاكم واعترف
 بأنه حنت فيها بجنة تنقضي ما ذكر من مدة سابقة وان عدتها انقضت فهل يقبل قوله
 وقيل لا (فأجاب) بأن معاشرته للبائن من غير وطء شبهة لا تؤثر في
 عدم انقضاء عدتها ويثبت في اعتراف بأنه حنت فيها من مدة سابقة على ذلك تنقضي
 ان عدتها انقضت فيها آخذناه باقراره وجعلت لغيره ما لم تكذب به بالنسبة لبقائه عدتها
 فيقبل منها تغليظا عليها (وسئل) في شخص اشترى جارية من امرأة اورجل
 ايزوجها بعد مدة فهل يجب استبراءها وهل يجوز له ان يطأها قبل مضي الشهر
 (فأجاب) ان باعها رجل ولم يطأها أو امرأة زوجها ما لم يمسكها من الوطء وكذا ان كان
 المالك غير محترم أو مضت مدة الاستبراء منه (وسئل) في انسان وطئ أمته قبل
 الاستبراء فأتت بولد فهل يلحقه أم لا (فأجاب) يلحقه حيث أتت به لزمه يلحقه فيه
 شرعا (وسئل) الشهاب الرمي عن امرأة مسخ زوجها هل يفصل في ذلك بين ان
 يكون من الاموات كجبرفتة عدة الوفاة أو من الاحياء كتمساح فعدتها كعدة
 الاحياء (فأجاب) بأنها تعد عدة طلاق ان مسخ زوجها حيوانا وعدة الوفاة ان
 مسخ نجرا (وسئل) أيضا عن لزومها عدتان لشخص احدهما حمل والاخرى
 اقرا ومضت الاقرا قبل الوضع هل تنقضي بها العدة الاخرى (فأجاب) لا تنقضي
 عدتها بل تتداخلان وتنقضيان بالوضع (وسئل) أيضا عن قالت قبل سن اليأس
 انقطع حيضى ثم قالت كنت كاذبة ولم أحض قط وأنا من ذوات الاشهر ابقعداهل
 يقبل قولها لانها مؤمنة على رجها أم لا للثمة (فأجاب) بأنه لا يقبل قولها لان
 اقرارها الاول تضمن ان عدتها لا تنقضي بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنه (وسئل)
 أيضا عن قالت ارضع نظيفا أى لم احض زمن الرضاع ثم قالت كنت كاذبة بل
 أحض وأرضع ومخا فهل يقبل قولها أم لا (فأجاب) بأنه يقبل قولها الثاني
 لتضمن دعواها حيضها في زمن امكانهما وان خالفت ما دتها بقاء قولها الاول (وسئل)
 أيضا عن قالت وصلت الى سن اليأس هل يقبل قولها بغير بينة أم لا كما لو ادعت
 انقضاء العدة بالاشهر (فأجاب) بأنه يقبل قولها لانها مؤمنة والفرق بين هذه
 المسئلة ومسئلة انقضاء العدة بالاشهر مع تكذيب المطلق لما رجوع النزاع فيها الى

وقت الطلاق وهو المصدق في أصله فكذا في وقته (وسئل) أيضا هل لو صارت
 الحرة المعتدة أمة لا تتحاكم لها بالحرب هل تكمل عدة مرة أو ترجع إلى عدة أمة
 (فأجاب) بأنها تكمل عدة مرة (وسئل) هل المفقى به إذا طلق رجعيها
 وعاشرها حتى انقضت الاقراء أو الاشهر من عدم الرجعة كفا في المتهاج أم صحتها
 وهل يتوارثان ويصح الظهار والايلاء واللعان وتجب النفقة والكسوة والسكنى
 وهل يحسد اذا وطئها أم لا (فأجاب) نعم المفقى به عدم الرجعة ولا توارث بينهما
 ولا يصح الايلاء منها ولا الظهار ولا اللعان ولا تجب لها نفقة ولا كسوة وتجب لها
 السكنى لأنها بائن الا في الطلاق ولا يحد اذا وطئها (مسئلة) لو طلق زوجته رجعيها
 ثم راجعها ثم طلقها استأنفت عدة أخرى بخلاف ما لو طلق زوجته طلاقا بائنا ثم جدد
 نكاحها ثم طلقها قبل الوطء فانها تبني على العدة الاولى (مسئلة) لو ادهت
 الحيض ولكن في زمن اليأس فالظاهر تصديقها بالقول ثم انما الواضحة رجعت من
 العدة بالشهر الى العدة بالاقرء اه عميرة (مسئلة) لو طلق القاصر المدخول
 به او انقضت عدتها بثلاثة أشهر لا يجوز لها أن تتزوج الا بعد بلوغها واذنهما هكذا
 عندنا ذكره علماءنا في غالب كتبهم وعند ساداتنا المالكية واليتيمة القاصر يكره
 كانت أو ثيبا على الاظهار لا تتزوج الا بشروط عشرة الاول أن تكون فقيرة الثاني
 ان يخشى فسادها الثالث أن تبلغ عشرة الرابع أن يكون لها ميل للرجال الخامس
 أن يكون الزوج كفؤا لها السادس ان تصدق صداق مثلها السابع ان تجهز
 جهازه مثلها الثامن ان ترضى بذلك التاسع ان تاذن بالقول لولا العدة قد العاشر
 ان يثبت ذلك عند القاضي فان فقدت هذه الشروط أو بعضها كان العقد باطلا
 وعند الحنفية يثبت شرط تزويجها ان يكون الزوج كفؤا وأن يكون المهر مهر مثل
 والمزوج لها العصبات ثم الامم ثم ذوالارحام والله اعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين
 وهذا آخر ما يسر الله به واسبغ في حل من زاد شيئا على ذلك في هذا الكتاب

بعون الله الملك الخلاق تم طبع هذا الكتاب المسمى بترغيب المشتاق في أحكام
 الطلاق الذي أخذ من موضوعة بأوفرنصيب على أحسن تهذيب وأعظم ترغيب
 لوحيده ورفيد عصره العالم العلامة والعمدة الفهامة الشيخ عبد المعطي
 السعلاوي نفعه الله برحمته وأما دينا وعلى المسلمين من نفعاته وكان طبعه
 الفائق وتمام وضعه الرائق بالمطبعة العامرة العثمانية التي محل ادارتها
 مصر حارة الفراخنة بخط باب الشعريه ادارة مديرها ومفتيها
 الامام الفائق الشيخ عثمان عبدالرازق في أواسط شهر
 صفر الخير عام ألف وثلاثمائة وخمس من هجرة
 النى عليه الصلاة والسلام ما فاح
 مسك ختام ولاح
 بدر تمام
 آمين